

شرح دنقوذ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي افاض البحر والجود على كل من اتصف بصفة الوجود
وادرع اوامره ونواهيه بين عباده لتمييز الشقي من المسعود ونزل كتابا
هو راح الارواح منه تقشعر الجلود وجعل التشبث به جناح النجاح والعمل به
عين الفوز والفلاح والصلوة والسلام على افضل من رفع اليد
باسم المعبود وخفض الراس بالسجود وضم ابات الاسلام بفاتحة الايمان
وصدره بكلمة الايقان والاتقان وعلى آله الاطهار واصحابه
الاخيار ربنا عليك توكلنا واليك انبنا واليك المصير واياك نستعين
انك بالاعانة جدير وبعد فاعلم ان من القضايا المقررة والامور المحررة بين العلماء
المهرة والكرام البررة وتوارثها الخلف عن السلف ان شرف كل امر ذي بال
واشتغال بنو الفضل والكمال وتعريه عن سمة النقص ومذلة الانصرام
عند ذوي الابصار ولدى الكرام لبس الاسمية الحلية اسمه تعالى وتزيينه
بخلعة ذكره الاعلى وان خروجه عن حضرة الابتهال والاتزاد ومرجمه
الى سماء الاعتبار والاعتداد وجب الشرع الشريف لبس الاعتصام
بحبل حمده المجيد واستمداد جناح شكره المزيد وارتقائه الى ذروة
قبول جناب حضرة العزة وارتسامه بسمة اجابة ملك القدرة اتمام مكاه
صدرة الصلوة وقطع منازل سبل السلام على الروضة المقدسة التي
هي جنة ارباب الكشف وكعبة اهل الاسلام وعلى آله الكرام واصحابه
العظام كما سنبين كل واحد منها في موضعه ان شاء الله تعالى فلا جرم حاول
الشارح النحرير روح الله روحه المطهر في ابتداء تاليفه حول الاستنان بام



بان من هو عديم المثال في الخلق والخلق والخصال التي افرد لل
كتب بسم الله الرحمن الرحيم فاذا كتبوها فكلموا بها لتكون في ابتدائه سر جا
منيرا والى احتبائه دليلا ظاهرا فقال بسم الله الرحمن الرحيم و
وسيجيء الكلام فيه ان شاء الله تعالى ثم لما كان صنعة التاليف
من اصعب الامور اخذا وضبطا واعظمها رتبة ومنزلا اذ هي كيفية
روحانية وموهبة ربانية لابد فيها من انتقال النفس عن عالم
الهيولى وانقلاب القلب الى نحو رضاء ربه الاعلى جعل الشارح
خطبة كتابه مشحونة بالدعوات وطرة خطابه موشحة بالتوسل
الى المقصودات مع اشارات رائقة وعبارات فائقة ولطائف
بديعة تهتز بها اذهان الاذكياء وتنشرح بها قرائح الفضلاء
متبركا باقتباس حديث صادر عن صدر النبوة فاتحا بما ادعى به
قائلا اللهم مع اداء ما وجب عليه من حمده تعالى اداء اجبت
سنته ونقض امره في مقام الحمد الى ولبه اد نقول ساق كلامه
مساق الاكتفاء بادل القرنين فذهب سيبويه اعلم انه قد اختلف
آراء العلماء في هذه الكلمة الشريفة فذهب البصريون
الى ان اصله يا الله فغير بحذف حرف النداء من اوله وتعويض الميم المشددة
في اخره لكونها عوضا عن حرفين ففيه تقريب للحرف بالكلمة وهذا
من خصائص هذه الكلمة ومنها ايضا قطع همزة اصلها واجتماع
حرف التعريف مع حرف النداء واختصاص ندائه بيا وغير ذلك
وقالوا في سبب حذف حرف النداء وجوبا منها ان النداء فيمن شانه
الغفلة والله متعال عنها ومنها ان النداء لطلب الاقبال والمنادى
هو الطلب المطلوب اقباله والله تعالى منزه عن الاقبال لانه خصائص
الاجسام وفيهما نظر لانهما يقتضيان عدم جواز النداء في اسمائه
سبحانه وتعالى مع جواز النداء كالمذنب بل النداء في حقه تعالى لاظهار
التضرع والابتهال لا للنداء حقيقة وقد حقق في موضعه ومنها

كراهة اجتماع حرف النداء مع حرف التعريف وفيه ايضا لانه
يوهم عدم جواز استعمال الاصل مع شيوعه وذكر اليمانى فى
جواز اجتماعهما قاعدة هى اجتماع الامرين لزوم حرف التعريف
مع التعويض والاختصاص القاعدة بهذه الكلمة اختص اجتماعهما
ايضا بها وقطع همزتها فى النداء لتمحض حرف التعريف للتعويض
ولم تقطع فى اللهم لتدنى رتبة الفرع عن الاصل ذكره فى المفتاح
والاظهر فى وجهه ان يقال لما كان ذاته تعالى متميزا عن سائر
الموجودات اراد ان يكون نداؤه تعالى باسمه الاعلى متميزا عن
ندائهم باسمائهم فى اول الامر كما ان اسمه تعالى ايضا متميز عن اسمائهم
تطبيقا بين الاسم والمسمى وهذا الانبا فى استعمال الاصل هكذا استنبط بابه
الكليل وخطر بالخاطر القليل ثم وجدته مسطورا فى كشف الكشاف
وهذا وجه شاف لتأخير الميم وفيه وجوه اخر منها ان يقال لما لزم كون
الميم مشددة لم يمكن زيادتها فى الاول فجعله الآخر ومنها التبرك باسمه
تعالى والتعظيم له ومنها الالتباس فى اول الوهلة بنحو يا الله بريد
فى الفتح وم الله من لغة ايمن فى الضم والكسر ومنها كون اكثر ما زاد
الميم آخرا نحو زرقم ودردم وابنم ومنها ان دابهم اذا اخذوا
من الاول ان يعوضوا فى الآخر ولعل الوجه فى تعيين الميم ان الاولى
بالزيادة حرف العلة ولا يمكن زيادتها للزوم تضعيف الواو والياء
فيثقل او الالف فيمتنع ولانها علامات فى اواخر الافعال والاسماء
فزادوا الميم القريب منها وضمة الهاء وهى ضمة المنادى المعرفة
وذهب الفراء والنحاة الكوفيون الى ان اصله يا الله امنا بخير اى اقصد
نا بخير فحذف حرف النداء بغير عوض ووصل الفعل بحذف الهمزة
وضمير الفاعل لكثرة الاستعمال فقيل اللهم كما قيل هلم اصله ها الم
ودويلم اصله ويل لامه وضعف هذا القول بان حذف حرف النداء بغير عوض
غير جائز فى هذا الاسم لدلالته على القرب وهذا لا يخلو عن سوء ادب وبان

٦

رد القول بدون العطف وبانه يلزم عدم جواز اللهم

وبان الاصل غير مستعمل وبانه يلزم على هذا عدم جواز قولنا اللهم
امنا بخير للزوم التكرار ويلزم جواز السكوت عليها وبعدم
اجتماعهما مع يا وبانها لا تقدم امام المقصود والدعاء وفى بعض
هذه الوجوه نظر فتامل واختلف فى توصيفها فذهب سيبويه الى عدم
جوازه لان وقوع حرف النداء بين الصفة والموصوف غير جائز فكذا
نائبه ولان هذه الكلمة بعد التغيير غير متصرف ولان الميم صوت جرى
مجرى الوصف وذهب المبرد الى جوازه مستدلا بقوله قل اللهم مالك الملك
وبقوله قل اللهم فاطر السموات وجعل سيبويه امثاله نداء بحذف حرف
النداء ورجح استاذنا ومولانا رفع الله قدره ونور قبره قول المبرد
لعدم الحذف فيه مع ان الاصل فى مثل هذه الالفاظ ان يكون نعتا لكونه
وصفا وقوله اللهم جملة انشائية لا محل لها من الاعراب وفيه التفات
من الغيبة الى الخطاب على قول السكاكى اظهارا للضراعة بزيادة التضرع
وللتوسل الى قبول دعائه كما مر ولان الدعاء فى الحضور ادعى الى القبول والالتفات
افتنان الكلام من الغيبة والخطاب والتكلم الى اخرى وهذا نوع من اخراج
الكلام لا على مقتضى الظاهر ثم كرر النداء ازديادا للتضرع فى غاية ودخولا
فيما هو مستدعاه فقال يا مصرف القلوب اى من تولى فى تصرف
جميع القلوب وتقليبها حيث يشاء واخرج مسلم فى صحيحه عن عبد الله
بن عمر رضى الله عنهما ان قلوب بنى آدم كلها بين اصبعين من اصابع
الرحمن كقلب واحد يصرفه كيف يشاء اطلاق الاصبع على اثر من الصفات
التى فوض علمها الى الله وفى اتباع تاويله قال رتبهما داعيان يعنى
ان القلب صالح لان يميل الى الطاعة والعصيان والكفر والايمان ولا
ولا يميل الى احدهما الا عند حدوث ارادة وداع يخلقهما الله تعالى
فالحق بقلب تملكه الداعين حيث يشاء وبعضهم قالوا انه تمثيل كما
يقال فلان بين اصبع فلان معناه انه يقدر فى تصرفه كيف يشاء وفى
اضافة الاصبع الى الرحمن اشعار بان الله تعالى تولى بنفسه امر القلوب

من كمال رحمته على عباده ولم يوكل غيره من الملك والبشر وقوله
لقلب واحد يعني ان تصرف الله تعالى في جميع القلوب كتصرفه في قلب
واحد لا يشغله قلب عن قلب ومعناه كتصرف احدكم في قلب واحد صرف
قلوبنا اي قلب وحول قلوبنا عن ميلها الى الطغيان واتباع الهوى
الى نحو رضائك اي الى جانب جهة رضوانك والمراد وفقنا لخير الامور
التي بها يحصل رضوانك قال الجوهري الرضوان والرضا وكذلك الرضوان
بالضم والمرضاة بالفتح مثله رضيت الشيء وارتضيته فهو مرضي وقد قالوا مرضو
على الاصل والقياس قالوا رضيت رضى مقصورا مصدر محض والاسم
الرضا انتهى وفي شرح الكشاف للطيبي الرضوان الرضا الكثير ولما كان
اعظم الرضا رضا الله خص لفظ الرضوان في القرآن بما كان من الله تعالى
رضي به وعنه وعليه يعني ويجيء الفرق بين المصدر واسم المصدر والحاصل
بالمصدر ان شاء الله تعالى ثم لما كان الانسان مدنيا بالطبع متدنس النفس
غير لايق بعرض الحاجة الى جناب الحضرة المتقدسة بغير وسيلة ارتقى في
استجابة دعوته الى مرقاة الصلوة على الذي هو وسيلة بينه وبين مولاه
فقال مجيبا لنداء يا ايها الذين امنوا وامتثالا لامر قوله تعالى صلوا
وصل جملة انشائية معطوفة على جملة صرف فالتقدير اللهم يا مصرف
القلوب صل ولا يجوز هذا غير ملايم ولكن لما كان النداء الثاني عين
عين الاول معنى ذكر توطئة لقوله صرف فكان النداء هو فقط فيكون
تقديره اللهم اعلم ان في لفظ الصلوة اقوالا منها انه مشترك
بين الدعاء والاستغفار والرحمة وقد جمعها قوله تعالى ان الله وملائكته
يصلون على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما ورد
عليه استعمال اللفظ المشترك في المعنيين المشتركين فيلزم عموم المشترك
وهو باطل عند الحنفية وبعض الشافعية واجيب بان في الاية قولين
احدهما رفع ملايكته عطفا على محل اسم ان وهو غير جائز عند البصرية قبل مضي
الخبر فتقديره ان الله يصلي فحذف لدلالة الثاني عليه والاول بمعنى الرحمة

والثاني بمعنى الاستغفار فاندفع الاعتراض قول من اغاية
في رعاية الادب في شانه تعالى ونهاية تميز له عن عباده بافراد
الضمير الراجع الى اسمه العلي كما اشار اليه النبي صلى الله تعالى عليه
وسلم حيث قال قل ومن يعص الله ورسوله ردا لمن قال ومن يعصهما
والثانية نصب ملائكته عطفا على لفظ اسم ان فحينئذ عموم المجاز باراده
ايصال النفع واصابة الخير وهو بالنسبة الى الله تعالى بالرحمة والى
الملائكة بالاستغفار ومنها انه بمعنى الدعاء مطلقا وهو سؤال
ودعوة مقارنة بالخشوع والتضرع وهو ينبئ عن الاحتياج الى الغير
ولما كان هذا مما يستحيل على الله تعالى حمل فيما اذا اسند اليه تعالى
على غايتها التي هي الرحمة مرادا بها الانعام والتفضل اطلاقا
لاسم السبب على المسبب وورد عليه الاية المذكورة ايضا بانه يلزم
الجمع بين الحقيقة والمجاز وهو غير جائز والجواب عنه هو الجواب المذكور وقال
وحيد دهره وشهير عصره تغمده الله بفضله ونصره صدر الشريعة في التنقيح
والتوضيح مجيبا لمن جوز عموم المشترك متمسكا بالاية المذكورة بما حاصله
ان سياق الاية لايجاب اقتداء المؤمنين بالله تعالى وملائكته في الصلوة
على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فلا بد من اتحاد معنى الصلوة في الجميع الا انه
لو قيل ان الله يرحم النبي وملائكته يستغفرون له يا ايها المؤمنون ادعوا
له لكان غاية في الركاكة لان ايجاب الاقتداء انما هو بالحمل والتحريص
على ما صدر عن المقتدى به اذ لا ايجاب في قولنا فلان يصلي فاقتدوا
القران فلا بد من اتحاد المعنى حقيقيا كان او مجازيا اما الحقيقي فهو الدعاء
فالمراد والله اعلم ان الله يدعو ذاته بايصال الخير الى النبي ثم
من لوازم هذا الدعاء الرحمة فمن قال الصلوة من الله رحمة اراد
هذا المعنى لا ان الصلوة وضعت للرحمة كما ذكر في قوله تعالى يحبهم
ويحبونه ان المحبة من الله تعالى ايصال الثواب ومن العبد الطاعة وليس
المراد ان المحبة مشتركة بل المراد اللازم واللازم من الله ذاك وفي

العبد

ومن البعيد هذا ثم قال بعد ما بين اتحاد المعنى المجازي بما ذكرنا ولما بينوا
المعنى اختلاف باختلاف المسند اليه فهم منه ان معناه واحد لكنه يختلف
باختلاف المسند اليه وهذا جواب حسن لم نتعرض به واعترض عليه
الشارح المحقق بان هذا احسن لو لم نتعرض فيه لايجاب اتحاد المعنى
لان الركاكة المذكورة انما هو توجد عند اختلاف معاني الافعال
ولم يوجد هناك امر جامع هو المقصود وبالايجاب للقطع بان لا ركاكة
في مثل قولنا ان السلطان قد اعتق زيدا والامير قد خلع عليه فاخدموه
وعظموه ايها الرعايا وكذا هنا ان الله يرحم النبي ويوصل اليه من الخير ما
يليق بشانه وكبريائه والملائكة يعظمونه بما في وسعهم فانتم ايها المؤمنون
بما يليق بحالكم من الدعاء والثناء عليه ولا يخفى ان هذا في غاية اللطافة وبالجملة
صرح الفاضل المذكور بان الصلوة في الاية للدعاء مطلق سواء اسند
الى الله تعالى او الى غيره ولا يحتاج الى التاويل بالرحمة على النحو الذي
عند اسناده الى الله تعالى مطلقا ولكن فيه اشكال وهو انه ليس مراد من
فسر الصلوة بمعنى الدعاء انه موضوع لمطلق الدعوة والصياح
والخطاب قال في الصحاح ودعوت اليه اي صحت به واستدعيته ودعوت
الله له وعليه دعاء والدعوة المرة الواحدة والدعاء احد الادعية انتهى
بل بمعنى الدعاء بمعنى السؤال والدعوة المقارنة للخضوع والتذلل وهو ينبي
عن الاحتياج وهذا محال بالنسبة الى الله تعالى ولذا اولوها فيما اذا اسندت
اليه تعالى والظاهر من قوله يدعو ذاته لايصال الخير الى النبي عم ان الضمير
في ذاته راجع الى لفظة الجلالة فاما ان يكون معناه ان الله يتضرع ذاته ويسئله
لايصال الخير الى النبي عم فهذا مع انه خلاف الظاهر المفهوم من الصحاح
ليس بمعنى الصلوة ولا يحصل به اتحاد المعنى كما هو مدعاه فاعرف وان كان
معناه ان الله يتضرع ويتخضع ذاته لايصال الخير فهذا وان حصل به اتحاد المعنى
لكن قد عرفت استحالته على الله تعالى فلا معنى لكون الصلوة المسندة الى الله
تعالى بمعنى الدعاء هذا هو الاشكال فعرضته على استاذنا ومولانا ابا يزيد

ابا يزيد القونوي نفعنا الله ببركته فقال هذا الاشكال ينحل بما
ذكره اصحاب اللغة من الاستعمال قال ابن فارس في مجمل اللغة د
دعا الله فلانا بما يكره اذا انزل به ذلك وفي القاموس دعا الله
بمكروه اذا انزله فمعنى قول صاحب التوضيح يدعو فانه ذاته بايصال
الخير الى النبي عم ينزل ايصال الخير به عم وذاته في محل كلامه
منصوب على منوال فلانا والضمير راجع الى النبي عم انتهى ولكن لا
يخفى ان هذا ابعد عن عبارته بمراحل فان سياق كلامه يدل
على ان الضمير راجع الى الله وان قوله الى النبي عم ابعد شيء بل
بل الظاهر ان يقال يدعو النبي بايصال الخير على ان هذا المعنى
اما حقيقي للدعاء فيلزم الاشتراك واستعماله في المعنيين المشتركين لا يحصل
اتحاد المعنى كما هو المدعى واما مجازي فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز
على انه بعد اغماض العين عن جميع ذلك هذا الاستعمال فيما يكون
المنزل به امرا مكروها فلا بد من النقل فيما يكون خيرا وبالجملة هذا المعنى
من تلك العبارة في مثل هذا المقام بعيد والله يرفع من يشاء ويدبر
وقول ابي عبيدة في قوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم المسح هو المسح
والغسل جميعا فبالنسبة الى الرؤس مسح والى الرجل غسل والمعنى ها
فصل النبي عم والصحابة والتابعين كقوله تعالى ان الله وملائكته يصلون
على النبي الصلوة من الله تعالى الرحمة ومن الملائكة الاستغفار كانه ورد
على اختلاف الفعل باختلاف المسند اليه هذا قال صاحب مغني اللبيب
القلاب عند من ان الصلوة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم بالنسبة
الى الله تعالى الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى الادميين دعاء
بعضهم لبعض واما ما قيل من ان قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون
في قراءة الرفع فمحمول عند البصريين على الحذف من الاول لدلالة
الثاني عليه والصلوة المذكورة بمعنى الاستغفار والمحذوفة بمعنى الرحمة
فبعيد من جهات الاولى اقتضاؤه الاشتراك والاصل عدمه حتى

حتى ان قوما نفوه ثم المثبتون له يقولون منهم عارضه بغيره مما يخف
الاصل كالمجاز فقدم لعدمه والثانية انا لا نعرف في العربية فعلا واحدا
يختلف معناه باختلاف المسند اليه اذا كان الاسناد حقيقيا و
الثالثة ان الرحمة فعلها متعد والصلوة فعلها لازم ولا يحسن
تفسير اللازم بالمتعدي والرابعة انه لو قيل مكان صلى الله عليه
دعا عليه انعكس المعنى وحق المترادفين صحة حلول كل منهما محل الآخر
واعترض عليه شارحه الدماميني بان ذلك معروف يقال ارض
الرجل وارض الجذع فالاسناد حقيقي في الموضعين والفعل واحد حد
واختلف معناه باختلاف المسند اليه لان معناه عند اسناده الارضة ح
الى الرجل ارعد او زكم وعند اسناده الى الجذع معناه اكلته
وهي دويبة تاكل الخشب ومنه كما بثقبة وحمه ان اسند الى نه
اللبن كان معناه ارتفع فوق الماء وصفا الماء تحته وان اسند
الى النبت كان معناه طلع او غلظ وطال والتف وان اسند
الى شيء من الماشية كان معناه سمن ومثله كثير ثم قال اصح
يجب صحة اقامة كل من المترادفين مكان الاخر فيه ثلثة مذاهب غيره
واجب قال الامام وهو الحق وواجب بمعنى انه يصح مطلقا وهو اختيار
ابن الحاجب والثالث التفصيل وهو اختيار البيضاوي والهندي
فان كان من لغة واحدة صح والا فلا انتهى كلامها اقول ما في الصحاح
المغني مخالف لائمة النقل من اهل اللغة فانهم مطبقون على كون
الصلوة بمعنى الدعاء ولم ينقل احد منهم خلافا فيه بل الخلاف في اشتراكه
بين الدعاء والرحمة وهذا القول صريح في عكسه مع ان العطف
الشفقة والرحمة قال في الصحاح وعطفت عليه اي اشفقت ثم قال ل
وتعطف عليه اي اشفق وتعاطفوا اي عطف بعضهم على بعض وقال الرحمة
الرأفة والتعطف والمرحمة مثله وقد رحمته وترحمت عليه وتراحم القوم
رحم بعضهم بعضا وقال ايضا الرأفة اشد الرحمة ابو زيد رئفت

رؤفت بالرجل ارؤف رأفة ورآفة ورئفت به ارأف ورؤفت به ارؤف فال
كل من كلام العرب انتهى فلا يصح ظاهر قوله وذا بالنسبة الى الله الرحمة الحقيقية
اللهم الا ان يحمل الرحمة على غايتها فتامل وبهذا النقل اندفع اعتراضه الثاني
ايضا فان الرحمة متعد والرأفة والتعطف لازمان والتقدير في الاية
ضروري عند البصرية على قراءة الرفع ومرادف صلى الله عليه وعاطفه لا
دعا عليه ولا يلزم استعمال المترادفين بحرف واحد فاندفع الرابع ايضا
هذا وقال المحقق المحشي حسن چلبي في حواشي التلويح على قول صاحب
التنقيح الصلوة من الله رحمة ومن الملائكة استغفار الخ اعلم ان الجمهور
على ان الصلوة الله على النبي بمعنى التعظيم والاكرام فمعنى قولك اللهم
اللهم صل على محمد اللهم عظمه في الدنيا باعلاء ذكره واظهار دعوته وابقاء
شريعته وفي الاخرة بتشفيع امته وتضعيف اجره ومثوبته ونقل البخاري ى
عن ابي العالية صلوة الله تعالى على رسوله ثناؤه عند الملائكة ثم قال واما
صلوته على غير النبي عم من المؤمنين فقيل بمعنى الرحمة ويرده ظاهر قوله تعالى
اولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة وان صلوته لا تنبغي لغير المؤمنين
ورحمته وسعت كل شيء وانه اتفق على جواز الترحم للمؤمنين واختلف في
جواز الصلوة على غير الانبياء وانه لا يقال لمن رحم غيره ورق عليه وانعم
عليه انه صلى عليه وان قوله عم حكاية عن الله تعالى من صلى عليك صلوة
صليت عليه عشرا يدل على ان صلوة الله تعالى على العبد جزاء صلوة
العبد على النبي عم بحكم ان الجزاء من جنس العمل فان المعنى من اثنى على
رسول الله جزاه الله من جنس عمله بان يثني عليه ويرفع شانه ونعته و
تزكيته وانه يسوغ لكل احد ان يقول اللهم ارحمني ولا يجوز صل علي
وعن هذا عرف ضعف ما قيل ان اصل الصلوة مطلق الرحمة وقيل صلوة
الله تعالى على غير النبي عم المغفرة ويرده الوجهان الاخيران انتهى كلامه
اقول المفهوم من كلامه ان الصلوة المسندة الى الله تعالى ان كان
على نبيه فهي حقيقة في معنى التعظيم والاكرام والثناء بالخير ولا يجوز انه

وما آتيناه نقل من احد من الثقات من اهل اللغة واما قول الجمهور فمبني على
ان الصلوة بمعنى الرحمة اما مجازا او اشتراكا والنبي مغفور له ما تقدم
وما تأخر فلا احتياج له الى طلب الرحمة والمغفرة ولا فائدة فيه فهو مردود
بما ذكره وبما قيل نقل عن ابي العالية وبان فائدته راجعة الى المصطفى
نفسه لحكم قضيته ما نقل نقله عن النبي عم حاكيا عن الله تعالى من
صلى عليك الحديث وبان الله تعالى الدرجات غير متناهية
فيجوز ازديادها بدعاء المؤمنين وقال بعضهم الدعاء للنبي طلب
الوسيلة يحتمل ان يكون لا طلب الرحمة فان اعطاء الوسيلة
يحتمل ان يكون مشروطا بالدعاء ولهذا حرض امته عليه السلام
عليه حيث قال من قال حين سمع النداء اللهم رب هذه الدعوة
التامة والصلوة القائمة آت محمدا الوسيلة والفضيلة وابعثه
مقاما محمودا الذي وعدته حلت له شفاعتي واما في سائر المؤمنين
فبقي على حقيقتها ولا احتياج الى التوجيه واما حديث الرد فمدفوع بما
اشار اليه بقوله لظاهر ان جمع الصلوة والرحمة للمبالغة كما في
رؤف رحيم وكذا ايرادها بلفظ الجمع للمبالغة كذا قاله خاتم المفسرين
مولانا ابو السعود العمادي رضه الله تعالى مكانا عليا واما ان الصلوة
لا تتناول غير المؤمنين ورحمته وسعت كل شيء فغير وارد لان البحث في كون
الصلوة بمعنى الرحمة لا في استعمالها استعمال الرحمة فيجوز ان يكون
بمعناها ولا تستعمل في غير المؤمنين واما حديث الترحم والاختلاف
في جواز الصلوة على غير الانبياء وعدم جواز القول لمن وقف
قلبه على غيره ورحمته انه صلى عليه وعدم جواز ان يقال اللهم صل
فمدفوع بما ذكره نفسه في ابتداء الحواشي لكن ان الصلوة صارت
شعار ذكر الانبياء كما نحققه ان شاء الله تعالى واما حديث ان
الجزاء من جنس العمل فممنوع بل جزاء السيئة سيئة وجزاء الحسنة جنة
وما يلزم كونه من نوع ذلك العمل وجنسه بل جزاء الطاعة الجنة لا

لا الطاعة وان اراد غيره فعليه البيان واحسن ما ظهر لي من هذه الاقوال
ان الصلوة حقيقة في الدعاء مجاز في الرحمة اطلاقا لاسم السبب على
المسبب والجواب عن الاية وامثالها الحمل على عموم المجاز كما هو
المشهور بين الجمهور بقي ان هنا بحث وهو ان صاحب الكشاف صرح
في ان الله يصلي حقيقة في تحريك الصلوين مجاز للعوز في الاكثر
استعارة في الدعاء وصرح فيه عند الكلام على الاية المذكورة ان
الصلوة في الاية بمعنى الرحمة لكن اسندها الى الله حقيقة والى الملئكة
مجاز لكونهم سبب الرحمة فبينهما تدافع لا بد من التوفيق واعلم
ان الصلوة واجبة على النبي بالكتاب واجماع الامة اما الكتاب
فقوله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليما فانه يدل على وجوب الصلوة مطلقا
من غير تعرض لوجوب التكرار وعدمه قيل ذلك كلما جرى ذكره عم لقوله عم رغم
انف رجل ذكرت عنده فلم يصل علي وقوله عم من ذكرت عنده
فلم يصل علي دخل النار فابعده الله وروي انه عليه السلام قال وكل الله
بي ملكين فلا اذكر عند مسلم فيصلي علي الا قال ذلك الملكان غفر الله لك و
قال الله تعالى وملائكته جوابا لذلك الملكين آمين ولا اذكر عند مسلم فلا يصلي
علي الا قال ذلك الملكان لا غفر الله لك ويقول الله تعالى وملائكته
جوابا لذلك الملكان آمين ومنهم من قال يجب في كل مجلس مرة وان تكرر ذكره
عليه السلام كما قيل في آية السجدة وتشميت العاطس وكذلك في كل دعاء في اوله
وآخره ومنهم من قال بالوجوب في العمر الذي يقتضيه فقضية الاحتياط
ويستدعيه معرفة علو شانه عم ان يصلي كلما جرى ذكره الرفيع وبهذا ال
التقدير ثبت وجوبها بالسنة ايضا وفيه احاديث كثيرة بعضها يدل على ال
الوعيد وبعضها على الوعد ويدل على وجوبه في ابتداء كل امر ذي بال
تعالى ورضاك ذكرك واما الاجماع فان العلماء قد اتفقوا على ان شكر
المنعم على المنعم عليه واجب ولا شك ان كل نعمة جليلة وفضيلة جميلة وصلت
الينا انما هي بمقدمه عم وانه الواسطة والوسيلة بين العبد ومولاه فيلزم

وجب الواسطة والوسيلة بين العبد علينا الصلوة التي هي الوسيلة
بين العبد ومولاه جعلنا الله من المصلين عليه والمقربين لديه والذين
اتبعوه باحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه وفيه مباحث اخر ذكرناها
لمحل آخر فزنا بالتوبة والوصية وساعدنا توفيق ملك القدرة ولا بد
من كمال كرم الطالبين ان يشيعوني بصالح الدعاء ويشكروا لي ما كابدت
من الكد والعنا في تحقيق هذا المقام وتتبع اقوال الاقوام فاني لمنغمس بحار
العصيان ومغرق انواع الذنوب والخذلان والله الكريم المنان
وعلى عونه الاعتماد فانه المستعان ربنا لا تؤاخذنا بما جنينا واغفر لنا
ذنوبنا كما سترت في الدنيا عيوبنا على من اوتي مجهول في معنى اعطي —
متعد الى مفعولين مفعوله الاول الضمير الراجع المستتر الى من قائم
مقام الفاعل وثانيهما قوله جوامع الكلم واعلم ان الجمهور على ان اقامة
المفعول الاول مقام الفاعل اولى من الثاني بناء على ان الاول فاعل (عل)
في المعنى لانه آخذ ثم انه لا انكر احسنية هذا التوجيه وقوته لكن قد يدعى الى
وجه حسن يقتضي اولوية اقامة الثاني وهو ان المجهول وكذا اسم المفعول
المفعول وضع لايقاع الفعل على الشيء مثل ضرب زيد معناه وقع
الضرب عليه فاذا اسند الى غير المفعول فهو بطريق المجاز وبه التشبيه و
عليه كلمة اهل البيان في بحث المجاز الاسنادي ولا يخفى ان الذي
وقع عليه الاعطاء وهو المفعول الثاني لا الاول وان تعلق به ايضا
والله اعلم بحقيقة الحال واعلم ان كلمة آتى في الثلاثي بمعنى جاء واذا نقل
الى باب الافعال يكون بمعنى اعطى وقد يكون للتعدية اي بمعنى اتى به واذا
نقل الى باب التفعيل يكون بمعنى تهيأ وتيسر وترفق وجوامع الكلم ما
يكون لفظه قليلا ومعناه جزيلا سمي بها القرآن العظيم لانه كذلك و
هي من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف كاخلاق ثياب ...
والمعنى الكلم الجوامع اي كل واحدة منها جامعة لعديدة معان خارجة عن (برة)
العقول في الكثرة قال عمر رضي الله عنه علمنا رسول الله عم الف باب كل باب

باب يفتح الف باب سبحان من ما اعظم شانه وابهر برهانه وهذه
الكلمة اقتباس من قوله عم فضلت بستة اعطيت جوامع الكلم الحديث
واختار التوصيف بها دون غيرها من اوصافه الجليلة نبي كما يلفظ الخبر
من انبائك اي رجال كونه واحدا منهم والنبي فعيل بمعنى فاعل من النبأ
وهو الاخبار ويقال نبأ وانبأ ونبأ اي اخبر وجمعه نبآء كعلماء كقوله
يا خاتم النبآء انك مرسل ويجمع ايضا على الانبياء وتصغيره نبيئ على
وزن نبيع ونبي ايضا كما اقتضته القاعدة ولما ثبت نبأ ثلاثيا بمعنى
اخبر فلا حاجة الى جعل النبي بمعنى المنبئ كما يتوهم من كلام المواقف
وقطع به الآمدي على ان فعيلا بمعنى مفعل ليس بثبت كما فصل في شرح الكشاف
او من النبوة وهي ما ارتفع من الارض فان جعلت النبي ماخوذا (٢ قال في الصحاح النبوة ح)
منه على انه مشرف على سائر الخلق فاصله غير الهمزة وهو فعيل بمعنى
مفعول انتهى ولا يخفى ان فيه نوع تدافع فان اول كلامه يقتضي كونه
بمعنى فاعل بمعنى مرتفع وآخره مصرح بخلافه نعم يجوز كونه بمعنى فاعل او مفعول
بناء على كلامه كون المصدر بمعنى الرفع او الارتفاع كما ذكر في المواقف والمفهوم
من كلام المحشي حسن جلبي في حواشي المطول حيث قال بعد نقل بعض
كلام الصحاح ومنه يقال نبا على فلان اذا ارتفع وعلا ان نبيا مأخوذ
من نبا بمعنى ارتفع فيه بحث بل من نبأ بمعنى رفع فاعل ...
قولهم سمي به النبي لانه مشرف على سائر الخلق بانه يلزم من كون
كل نبي اشرف من ملك ورسول وهو غير جائز وانما الاختلاف فيما بين رسل
البشر ورسول الملائكة لا بين الانبياء ورسل الملائكة وايضا يلزم (م)
التساوي بين النبي والرسول لصدق ان يقال الذي شرف على سائر
الخلق على كل منهما وهو خلاف المشهور انتهى قول اما انه قابل للثاني
فظاهر لانه ليس بتعريف النبي بل بيان وجه التسمية بالنبي والنبي والرسول
في التسمية بالنبي مستويان ولكن لا يلزم منه ان يتساويا اصطلاحا كما هو غير
للمشهور كما اذا اخذ النبي من النبأ بمعنى الاخبار يقال سمي به لانه مخبر

عن الله تعالى وهذا المعنى موجود في الرسول والنبي وكذا اذا جمع
الاول فان رسل الملائكة ايضا انبياء فمعنى العبارة المذكورة يسمى
النبي نبيا لانه مشرف على جميع الخلق ممن ليس بنبي وظهور هذا المعنى
من تلك العبارة اظهر من الشمس على انا نعتبر السائر بمعنى الباقي
فلا نتوهم ورود الاعتراض وهذا بحث جليل لا بد من التنبيه عليه جار به
الدعا الصالح من الراغبين اليه قيل ان السائر بمعنى الجميع واستعماله
الباقي غلط في لغة العرب وفي الكشف على وفق التلميح انه بمعنى الباقي
واستعماله بمعنى الجميع من غلط الخاصة وقال ابن الصلاح في مشكل الوسيط
لا يقبل ما تفرد به الجوهري وانكر عليه قوله سائر الناس جميعهم قال انه مما
تفرد به ورد بان التبريزي والجواليقي وغيرهما نقلوه وقال الحريري
في درة الغواص في اوهام الخواص في اوهامهم الفاضحة واغلاطهم
الواضحة انهم يستعملون سائر بمعنى الجميع وهو لغة وهو في كلام العرب بمعنى الباقي
وقال النووي سائر بمعنى الجميع لغة صحيحة وقد استعمله الغزالي في مواضع كثيرة
ذكره في مزيل الخفاء عن الفاظ الشفاء وقال ابن الحاجب في شرح
المفصل انه بمعنى الجميع وبمعنى الباقي وقال صاحب الكشاف في الفائق
انه بمعنى الباقي واستعماله بمعنى الجميع من العوام وقد استعمله في ديباجة الكشاف
بمعنى الجميع فحق القول من عاب عيبه ولعل هذا الخلاف مبني على الاختلاف
في اشتقاقه فمن اخذه من سؤر ما اكل اي بقيته جعله بمعنى الباقي ومن اخذه
من سور البلد اي حائطه جعله بمعنى الجميع لانه احاط جميع الافراد لكن الجوهري
اورده في سير بالياء ولا سورا وسائر بالواو والهمزة والحق ان كلا
من المعنيين ثابت لغة ذكره في حواشي التلويح وقال ابو علي السائر لما
كثر والبقية لما قل ولهذا تقول اخذت من الكتاب ورقة وتركت
سائره ولا تقول بقيته ومن قال السائر بمعنى الباقي قل او كثر لا بد له
وهذا والنبي انسان بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ ما اوحاه اليه
وهذا لا يشمل من اوحى اليه ما يحتاج اليه لكماله في نفسه من غير ان يكون مبعوثا

مبعوثا الى غيره كما قيل في زيد بن عمرو بن نفيل والرسول قد يستعمل
مرادفا له ويراد به القدر المشترك بينهما وهو المرسل من عند الله لدعوة
عباده سواء كان صاحب شريعة اولا وعليه ورد قوله تعالى وملائكته
وكتبه ورسله وقوله عم الايمان ان تؤمن بالله الحديث وقيل انه
الانبياء اتباع للرسل فالايمان بالرسل ايمان بهم وقد يخص بمن هو
صاحب كتاب او شريعة جديدة او نزل عليه جبرائيل وامره بالتبليغ وعلى
هذا لا يرد ان اسمعيل عم رسول الله بالنص مع ان بني اسرائيل كانوا
على شريعته وتمام تحقيق الفرق وسائر المباحث في حاشية شرح الزنجانية
للفاضل الشهير بقره داود رحمه الله رحمة لكن بعض ما ذكر ههنا وهناك لا
لانبياء والانبياء الملائكة ورسلهم ولا يخفى ما في ترك تصريح اسمه الشريف
من التعظيم والتفخيم والاشعار بشهرته بانه هو المعطى له جوامع الكلم وفي اختيار
النبي على الرسول مع رعاية حسن السجع الاشعار باستحقاقه الصلوة من جهة
النبوة فمرتبة النبوة الرسالة اولى مع ما في لفظ النبي من معنى الارتفاع
والشرف وفي اضافة الانبياء الى ضمير الخطاب الراجع اليه تعالى تفخيم لشانهم
واشعار بانه المنعم المنان حيث انعم بارسال الرسل لتمييز الايمان
من الطغيان ولما كان في قضية اذا صليتم علي فعمموها فاختار تعميم الصلوة
على الآل والاصحاب جري في ذكرها كما هو متفق عليه بين ارباب الالباب
فقال وصل على عبادك المخلصين المجتهدين لاعلاء شرعك القديم
وابقاء دين نبيك المستقيم المرشدين الآمرين لهم بالمعروف اي بما استحسنه
الشرع وعرفه والجاهدين الهادين للضالين عن سواء السبيل والتابعين
لهوائهم بغير دليل الناهين اياهم عن المنكر اي عما استقبحه الشرع وانكره
حال كون هؤلاء الكمل من آله واتباعه عم هذا هو الحق والمشهور
والمفهوم من قوله تعالى انه ليس من اهلك وذكر الاصحاب بعده
تخصيص بعد التعميم لاجل التفخيم والتعظيم كانهم باتصافهم بصفات كمالية
وتبركهم ببركة صحبة النبي عم ووردهم جنابه المنير تميزوا عن سائر افراد الآل

بمرتبة ما

نهم

ته

وارتقوا في العلو مرتبة لا يشبههم الاسم المشترك فافردوا بالذكر و
قد يقال كلما ذكر الال وحده يكون المراد به الاتباع مطلقا واذا
ذكر مع الاصحاب يراد به اهل بيته عم فان الال يستعمل بكلا المعنيين
قال في الصحاح آل الرجل اهله وعياله وآله ايضا اتباعه وههنا
يتعين الثاني بقرينة ذكر الازواج ولا يستعمل الال غير مضاف الا نادرا
كقوله نحن آل الله في بلدتنا لم نزل آلا على عهد ارم والحق جواز اضافته
الى الضمير وذهب الى عدم جوازه ايضا ويخص الال بالاشراف
دينا ودنيا واخروية من العقلاء الذكور فلا يقال ال الاسكاف
ولا آل مكة ولا آل فاطمة وروي عن الاخفش ال المدينة وآل
البصرة والمشهور في اصله اهل بدليل اهيل وهو قول البصرية فقلبت الهاء
لمشابهتها حروف اللين في الخفاء همزة توصلا به الى الالف الاخف
ثم الهمزة الفا ولم يفعل ابتداء لان قلب الهاء الفا لم يعهد في موضع
والحق ذهب اليه ههنا واما قبلها همزة فثابت كماء اصله ماه بدليل
مياه وما روي عن الكسائي من انه سمعت اعرابيا فصيحا يقول
ال واول واهل واهيل فان ثبت فكذلك ولا ينافي اختصاصها بالآل اف
التصغير لانه قد يقصد تحقير من له خطر عظيم وتقليله على ان الخطر لا ينافي
التحقير في نفسه بالنسبة الى ما فوقه واما منع كون التصغير للتحقير بل
للتعظيم فمدفوع بان هذا فرع ذاك قيل وجه تخصيصها الموافقة بين اللفظ
والمعنى في التغير حيث غير من العموم الى الخصوص وبالاشرف خبر انه
النقصان العارض بابدال الهاء الثقيل اولا كانه في الكلمة
لانقصان فالاولى ان يقال لما اعطى لفظه حقه من الخفة وهو كمال
وشرف اعطى لمعناه ايضا اعتبارا واعتدادا ليلائم اللفظ والمعنى
هكذا سنح بالبال الكليل ثم وجدته مسطورا في بعض الحواشي و
اصحاب جمع صحب بالكسر مخفف صاحب كنمر وانمار او صحب بالسكون
اسم جمع كنهر وانهار لا صاحب لان فاعلا لم يثبت جمعه على افعال ل

افعال كما حققه المحقق التفتازاني في شرح الكشاف نقلا عن
الصحاح بل جمعه صحب وصحبة وصحابة وصحبان فلا وجه لما في المطول من
ان الاظهر انه جمع طاهر كصاحب واصحاب ووفق بان مراده
انه جمع صاحب بحسب المعنى لا الصيغة وقد اثبت هذا الجمع ايضا بشهادة
ائمة اللغة كصاحب القاموس قال طهر كنصر وكرم فهو طاهر وطهر
والجمع اطهار وصاحب الكشاف حيث قال في تفسير سورة الشعراء انه
اتباع جمع تابع كشاهد واشهاد وفي الفائق الامجاد جمع ماجد كشاهد و
والميداني حيث قال في مجمع الامثال ان هذا الجمع عزيز في الكلام وهذا
دليل ثبوته والاظهر في تعريفه كل مسلم مميز صحب النبي عم ولو ساعة وفيه
اقوال اخر قيل كان اهل الرواية عند وفاته عم مائة الف واربعة
عشر الفا واما التابعي فلم يشترط ولادته في زمان النبي عم ولا اللقي
والصحبة مع الصحابة ولا الرواية عنهم بل التابعي من لم يدرك صحبة النبي
ورأى الصحابي ولقيه وروى عنه او لا قوله وازواجه ازواج جمع زوج فان
الزوج يطلق على كل ما يشفع بغيره ذكرا او انثى تخصيص بعد تعميم
لزيادة التبجيل والتكريم والتصريح بجانب النساء فان المتبادر من
الاصحاب هو الذكور والله اعلم بالصواب وقوله واحبابه
الايبين جمع حبيب كشريف واشراف او بالهمزة بعد الالف المبدلة
كطبيب واطباء ولبيب والباء وفي الاول غاية النسج والاظهر انه
بمعنى محب ههنا وهو تعميم بعد التخصيص لاجل التكميل والتتميم وللاشعار
بان المحبة اليه عم اعلى رتبة من جميع الامور المقربة اليه عم اذ هي
في كمال الانقياد والامتثال كما هو جلي بين ارباب الوجد واهل
الحال اللهم صل على عبادك المؤتمرين باوامر الشرع المتين المهتدين
المجتنبين انفسهم من الفتن المبين المقتفين بهم او متبعين باقوال الله ل
والاصحاب الذاهبين مذهبهم بتوفيق الملك الوهاب حال كون
اولئك الاخيار والابرار في مصادرهم او في حال ورودهم و

وكنوزهم اي في حال حياتهم وبعد مماتهم والاقتداء بهم في الاقوال و
الافعال والاتباع لآثارهم في الحياة والممات يستلزم كونهم من
معاشريهم وان ادخلهم ظاهر من البيانية في قوله آله خلاصة عمال الحق
على المنصف او تحمل من البيانية على التبعيض ويعتبر قوله من آله صفة
محذوف فافهمها بقرينة ما سبق والله اعلم ثم لما فوض امره الى مولى الامور كلها
وطلب ربنا ومبدع الاشيا جلها ودقها من هو سبب الكونات جميعا
حصل له جهة التجرد عن علايق البشرية وعوايق البدنية وحصل نوع
قرب ممن هو في غاية التنزه والتقدس فصار لايقا لعرض الحاجة
وبسط العذر من تقصيره في اوامره تعالى الى حضرة جناب القدسية
فقال ربنا اي مولانا ومالكنا والرب في الاصل بمعنى التربية وهي تبليغ كل
شيء في مرتبة ثم وصف به للمبالغة وقيل هو وصف بمعنى المربي من ربه
يربه فهو رب كنم ينم فهو نم ثم سمي به المالك لانه يحفظ ما يملكه ويربيه ولا
يطلق على غيره تعالى الا مقيدا كقوله تعالى حكاية عن يوسف عم ارجع
الى ربك وكقوله ربت الارباب ولا يخفى ما في التعرض لعنوان الربوبية
والاضافة الى ضمير المتكلم مع الغير من اللايقية للمغفرة وتسديد الامور
والحفظ عن الشرور والايمان لزيادة التضرع والتعميم الداعي
للقبول حكم فقضية لو عممت لغفرت ولا يخفى ما في حذف حرف الندا
الدال على القرب بعد صحة وجوبه في ابتدا الدعاء حاجة من الايماء
الى ما ذكرنا من تحصيل القرب بواسطة ما ذكر لا تؤاخذنا اي
اعف عنا ولا تجزنا بالمؤاخذات بالفاء لا القاف وبالقبيحات
جمع فرطة بالفتح والسكون فرط في الامر يفرط فرطا قصر فيه وفرط
فيه اي وزهده المناسبة صفة لها اي ما صدر عنا في الازمنة الماضية
من التقصيرات في رعاية حقوقك وامتثال اوامرك والانتهاء
عن نواهيك كما هو شان العظماء والكبراء من اغماض العين
عن جرايم الاذلاء الضعفاء وسدد اي اجعل مستقيما امورنا

امورنا اي حالنا وشؤوننا وما يصدر عنا ويعرض علينا في الحال
اي في الزمان الذي نحن فيه وتقديره مفوض الى العرف يقال
يأكل ويشرب وينام ويحج ونحو ذلك ولا شك في اختلاف مقاديره   برها
وهذا الكفى واما باقي مباحثها ومباحث اخرى والدقيقات الواردة
فيها فمبنية في شروح المفتاح وحواشيها وحواشي المطول وقد نقلها
محشي شرح مختصر الزنجاني والاستقبال اي المستقبل وهو زمان الذي
يترقب وجوده والامور جمع امر وهو ما يصدر عن الشيء او يعرض عليه
سمي به لانه في الاصل هو القول الطالب للفعل وما يصدر عن
الشخص لا يكون الا بداع يدعو اليه فشبه الداعي بالطالب والامر
بالمطلوب فيكون الامر مأمورا به لكنه سمي بالامر تسمية للمفعول باسم
المصدر مجازا كما يقال له شان امر وحال وشان هو القصد
فيكون بمعنى مشون كذا افهم من شرح البيضاوي للفاضل الشهير بملا
خسرو واحفظنا اي من حفظ يحفظ من باب علم من الاعمال اي فيما
يوجب الضعف في الاقوال والاختلال اي فيما يوجب الفساد في الا   فعل
فقوله في الاقوال والافعال وارد على ترتيب اللف وارزقنا الرزق
في اللغة الحظ قال الله تعالى وتجعلون رزقكم انكم تكذبون والعرف
خصصه بتخصيص الشيء بالحيوان وتمكنه من الانتفاع به واكثر استعماله
في الماكولات والمشروبات فكأنه اورده هنا على الاستعارة
المكنية والتخييلية بتشبيه النيات الصحيحة بالمطعومات النافعة
واثبات الرزق لها بطريق التخييل ويجي تحقيق الاستعارة ان شاء
الله تعالى اي اعطنا ويسر لنا صحيحات النيات من قبيل اضافة   فه
الصفة الى الموصوف بالتأويل المشهور اي النيات الصحيحة
الخالصة عن شوب الرياء والسمعة في ابواب الخيرات
اي انواعها الذي من جملتها تأليف هذا الكتاب والخيرات
جمع خيرة وهي الفاضلة من كل شيء والخيرة في الاصل فعيلة

لكنه لما وصف به اشبه الصفات فادخلوا فيه الهاء للتأنيث
ولم يريدوا به افعل فان اردت به معنى التفضيل قلت فلان خير
الناس ولم تقل خيرة الناس كذا نقله الجوهري عن الاخفش
ولعمري لقد بالغ الشارح النحرير في رعاية براعة الاستهلال قال
المحقق حسن چلبي في حاشية المطول البراعة في اللغة مصدر برع الرجل
اذا فاق اصحابه والاستهلال اول صوت الصبي ثم استعمل
ح لاول كل شيء فبراعة بحسب المعنى اللغوي تفوق الابتداء وفي الاصطلاح
كون الابتداء مناسبا للمقصود انتهى ثم قال هو في التحقيق سبب لتفوق
الابتداء لكنه سمي باسم المسبب تنبيها على كماله في السببية اقول اشار
بقوله هو في التحقيق الى جواب مناقشة وهي ان معنى تفوق الابتداء
كون الابتداء فائقة فاضلة على غيره فكيف يفسر بالمناسبة للمقصود
فان ما يوافق اوله اخره لا يجب فضله على غيره فكيف يفسر المسبب بالسبب
مع تغايرهما وتقرير الجواب ظاهر وقد يفسر بعبارة اخرى وهي ان
يشير الى المقصود في خطبة الكتاب والشارح ذكر الصرف والحكم
و المصدر والمصدر والماضي والحال والاستقبال والامر والنهي
والصحيح والمعتل اكثر ما يبحث عنه في هذا العلم هذه الاشياء هذا
اخر ما يسر الله تعالى لي في شرح الديباجة الحمد لله على توفيقه و
والصلوة والسلام على رسوله واله واصحابه ثم لما كان من دأب
ارباب التعاليم ان يذكروا في ابتداء مؤلفاتهم اشياء ثلثة منها وجه
التسمية والباقي لزيادة البصيرة ذكر المصنف بعض الاول صريحا
وبعضها ضمنا فاراد الشارح الفاضل بيان وجه كل على وجه
لا يخل ولا يمل فقال قال المصنف رحمه الله الرحمة وسميته
عملا اي للعمل اي عاملا على انه حال من فاعل قال لكنه مصدر
والحال لا بد ان يكون صفة مشتقة عند الجمهور ودالة على هيئة
مطلقا عند ابن الحاجب فلا بد من تأويله بالصفة اي حال كون

كون المص عاملا وممتثلا بالحديث المشهور بين العوام والخواص
والخبر المأثور اي المروي من الاقوام الى الاقوام وهو قوله
يوجد كل امر ذي بال لم يبدأ فيه باسم الله فهو اقطع ويروى بحمد الله ولم
في الرواية فهو ابتر وحمل نقل الكشاف والبيضاوي حمد الله
النقل بالمعنى وفيه تحقيقات لا يسع المقام واقتداء اي اقتداء
مقيدا بادب ما متابعا بالكتاب الكريم اي باسلوب القران العظيم حيث
ابتدأ بالتسمية او مؤتمرا بالامر المقدر في الكتاب الجليل وقد يطلق
الكتاب تارة على الخطوط والنقوش الدالة على المعاني بواسطة
الالفاظ الدالة على المعاني وهو الانسب باعتبار ههنا اذ لا
يتحقق في الكتاب حقيقة التسمية وبالجملة القران العظيم مبدو
بالتسمية والاتباع امرهم عندهم كذا في بعض حواشي حاشية الحاجي
وتوصيف الكتاب بالكريم من قبيل وصف الشيء باسم صاحبه ولان المنزل
عليه يكون كريما وقال في بعض شروح قواعد الاعراب في قوله
تعالى انه لقران كريم بعض هذا الكتاب كريم عند الله تعالى لانه كلامه و
كريم عند رسوله لانه من عند ربه وكريم على المؤمنين لان فيه شفاؤهم
وهداهم وبشارتهم وكريم في نفسه لان كل حرف شريف
به جليل نافع معجز ومن حقه ان يكرم ويعظم ويستفاد وينتفع به و
ويعلم وقال ابن الحاجب الكريم من العباد الصفوح الساهل
والقران كريم لغلبة يسره على عسره انتهى وعلى هذا فالكريم
وصف حقيقي له قال عماد الدين الكاشي الكريم كيفية نفسانية
الله تقتضي ايصال النفع الى الغير بالمال والعبد كالعقد وقال السيد عبد
الكريم نقيض اللوم وكذا في الجوهري وهو جامع للخصال المرضية
فانه ان كان ببذل النفس فهو شجاعة وان بالمال فهو جود و
ان كان بكف جرم مع القدرة فهو عفة فالله تعالى الكريم الاكرم مطلقا
وقيل الكريم بمعنى الجود والبر وهو ايصال الخير بالبذل والعفو

ويكون ذلك ملكة للنفس الكريمة بملاحظة لطيفة وحسنة عقلا وشرعا
وتعود واقعد من الكيفيات النفسانية وبالجملة الكريم بمعنى الجميل
والعظيم والعزيز وصف حقيقي للقرآن كما يفهم من ذلك الشرح فالمعنى
البر والجود فمجازي فتامل قوله بسم الله الرحمن الرحيم مفعول كل و
اعلم ان الباء من الحروف الجارة الموضوعة لافضاء معاني الفعل الى
الاسم فلا بد من فعل او معنى فعل يتعلق به واذا وقعت في تركيب ولم
يوجد احد منهما فيه يقدر لها فعل عام ان لم توجد قرينة الخصوص والا
يقدر له فعل خاص لانه اتم فائدة واعم عائدة فههنا يقدر صنف او
الف لان ما تبلوه مصنف وكذا يضمر كل فاعل ما يجعل التسمية مبدأ له
وهذا اولى من ان يقدر ابتدا بناء على انه اعم فيقدر اولى انه يشتغل
بما قصد بالتسمية من وقوعها مبتدا بها فتقديره ادخل في المعنى وادخل لما
يعني واجيب عن الاول بان يقدر الاعم عند عدم قرينة الخصوص والا
فهو اولى لما مر وهنا كذلك وعن الثاني بان معنى الابتداء بها ذكرها
قبل الشروع في المقصود وهو حاصل فيما اخترناه مع زيادة
دلالته على تلبس كل المشروع فيه ابتداءه وانتهاءه فهذا انسب
بالمقام واوفى باداء المرام اذ غرض المؤمن تلبس جميع اجزائه
الفعل بالتبرك والاستعانة بالتسمية لكن لما تعذر ذلك
عادة لا حرج في الدين جعل طريقه كون الشروع فيه ملصقا
بها كما في النية كما فيه وكذا ذكر الابتداء في حديث البسملة
لا لان المقدر فعل الابتداء لعدم ما يطابقه ويدل عليه اذ
ليس هنا امر من جنس الابتداء ليطابقه ويدل عليه بخلاف ما نحن فيه
لما مر وايضا انما يتحقق ذلك في الافعال الممتدة المستمرة
التي يمكن فيها اعتبار البداية والنهاية والتوسط نعم كون الحال
حال الابتداء دليل على تقدير ابتداء وبهذا ثبت الجواز وترجح
هذا بان فيه امتثالا للحديث لفظا ومعنى وجوابه مر ولتقديم المعمول احسنا

ههنا اوقع واهم بحسب اعتقاد المتكلم لكونه نصب عين المؤمن خصوصا
عند الشروع في امر خطير وادل على الاختصاص الذي به يمتاز تبرك
المؤمن باسمه تعالى عن تبرك الكفرة لانهم كانوا يتبركون باسم آلهتهم
ولا يخصون التبرك باسم الله واوفق للوجود كيف لا وقد جعل الله
من حيث ان الفعل لا يعتد به شرعا ما لم يصدر باسمه تعالى لما
من قوله عم فالباء فيها للاستعانة ولا يلزم منه كون اسم الله تعالى
مبتذلا من حيث ان الآلة غير مقصودة لان في الآلة جهتين جهة التبعية
وجهة توقف الفعل وكماله عليها والملحوظ هنا هو الثاني لا الاول
قيل ومع هذا لا يخلو عن سوء ادب ولعل ايهامه الاول اولى ان
اريد ان الآلة ليست بمقصودة في الفعل الذي شرع فيه بها فهو مسلم
بل يكون كذلك سواء كان الباء للاستعانة او للتبرك والملابسة فان كل
من اخذ في امر خطير يحتاج فيه الى معاون وظهير يستعين باسم الله تعالى
فيه ويعتمد على عونه الوسيع ومقصوده في هذا الحالة ليس الا ما شرع
لا قراءة اسمه تعالى وذكره الاعلى وكذلك حال من يتفال بكتاب
الله تعالى والعبرة بالمعاني والمقاصد لا الالفاظ والقوالب والله
اعلم ولكن هذا لا يوجب ابتذاله فان كثيرا من الامور العظام آلات
ووسائل لاخر مع كونه مقصودة معظمة في انفسها وان اريد انه
يوهم كونه غير مقصود اصلا فمم كيف والقرآن العظيم نفسه وجميع
الايمان والصلوة وسائل وآلات بين العبد ورضاء المولى
فان المقصود منها ليس الا ثابة جماله المنير اتباعا لنبيه
نبيه البشير الرسول واسطة ووسيلة بين العبد ومولاه
ولا يلزم من هذا كونها مبتذلة غير مقصودة في انفسها وبالجملة
فيه تعظيم شأنه الكريم وتكريم لاسمه العظيم من حيث انه يشعر ان كل امر
ذي بال انما هو يحصل بمعونة توفيقه تعالى ولا يستحق العبد لها بشيء
من الاشياء الا بالتشبث بحبل اسمه المجيد ومن توزيع غير اللطافة

اسم الآلة جعل الباء للآلة والمعنى متلبسا باسم الله اقرأ او نحوه
تبركا به وكل من الفريقين مدافعات مشهورة بها مشحونة شروح الكشاف
ومنهم من جعل الباء للالصاق واقحام الاسم لتحقيق ما هو المقصود والاستعانة
ههنا فانها تكون تارة بذاته تعالى وحقيقتها طلب المعونة على ايقاع
الفعل واحداثه اي افاضة القدرة المفسرة عند الاصوليين من اهل السنة
بما يتمكن به العبد من اداء ما لزمه المنقسمة الى ممكنة وميسرة وهي المطلوبة
بإياك نستعين وتارة اخرى باسمه تعالى وحقيقتها طلب المعونة في كون
الفعل معتدا به شرعا فانه ما لم يصدر باسمه تعالى يكون بمنزلة المعدوم
ولما كانت كل واحدة من الاستعانتين واقعة وجب تعيين المراد بذكر
الاسم والا فالمتبادر من قولنا بالله عند الاطلاق لا سيما عند الوقوف
بالرحمن والرحيم هي الاستعانة الاولى ان قيل فليحمل الباء على التبرك
وليستغن عن ذكر الاسم لان التبرك لا يكون الا به قلنا ذلك فرع
كون المراد بالله هو الاسم وهو محتاج الى قرينة فلا بد من ذكر الاسم
لينقطع احتمال ارادة المسمى ويتعين حمل الباء على الاستعانة
الثانية او التبرك هذا عبارة خاتم المفسرين ابو السعود العمادي
رفع درجاته الهادي وقيل للفرق بين اليمين والتيمن وهذا وجه
نقله المحقق بالقبول ولي فيه شبهة وهي ان مادتي اليمين والتيمن
متميز بان غاية التمييز بحيث لا يقع احدهما مقام الآخر فلا حاجة
الى الفرق اللفظي على انه روي عن بعض الفقهاء ان بسم الله
يمين مع النية وعن محمد بلا نية ولعل الى هذا اشار من قال فيه
حسن وبعد نقله بقوله فتدبر وفي لفظة الجلالة مذهبان لان
منهم من جوز احتمال الاشتقاق ومنهم من انكره وقال هو
علم للذات الواجب الوجود بلا اعتبار معنى وصفي ويختص له وهو مذهب
الخليل والزجاج ونسبه الامام الرازي الى سيبويه وهو قول اكثر
الاصوليين والفقهاء ونسب الى الامام ابي حنيفة رضي الله تعالى

تعالى عنه واليه مال اكثر المتأخرين بناء على انه يوصف ولا يوصف
به ولانه لا بد له تعالى من اسم يجري عليه صفاته الخاصة به على ما
عليه قانون الوضع والاستعمال وروي عن الجندي انه قال اذا
صفة وسائر اسمائه صفات لم يكن للباري تعالى اسم ولم يوجد
العرب شيئا من الاشياء المعتبرة الا سمته ولم تسم خالق الاشياء
ومبدعها وهذا بعيد عقلا والفريق الاول تفرق فرقتين لان منهم من
قال هو عربي بحذف ومنهم من قال هو عبراني اصله لاها عربه
بحذف الالف وادخال حرف التعريف والفريق الاول تفرق
فرقتين لان منهم من قال لعله مشتق لكنا لا نعرف المشتق منه ولم
نعرفه ومنهم من اثبت المأخذ وتفرقوا ايضا فرقتين بعضهم قالوا
انه اسم وهو مختار صاحب الكشاف اصله الاله وهو في الاصل من
اسماء الاجناس يطلق على كل معبود حقا او باطلا ثم زيد فيه
حرف التعريف فصار من الاسماء الغالبة يعرف على الحق عند
الاطلاق كما هو شأن اخواته ثم اريد اختصاصه تعالى فغير بحذف
الهمزة وتعويض لزوم حرف التعريف عنها وادغام لام التعريف في اللام
وفيه مخالفة القياس لكن وافق القياس فانه منكر اشترك بين الحق
والباطل والاله معرفا غالب الاستعمال في الحق ويجوز اطلاقه على غيره
بحسب الاصل كاطلاق النجم على غير الثريا وبعد حذف الهمزة وادغام اللام
صار علما للخالق للاشياء لا يطلق على غيره اصلا واشتقاقه
من أله بفتح اللام آلهة بكسر الهمزة ومد اللام كعبد عبادة لفظا ومعنى فكونه
من الاسماء دون الصفات مبني على قاعدة ذكرها شراح الكشاف
حاصلها ان اللفظ قد يوضع بازاء ذات معينة بلا اعتبار معنى من المعاني
وهو اسم كرجل وقد يوضع بازاء ذات مبهمة باعتبار معنى معين
فذلك الامر في الاصل مصحح للاطلاق كالضارب فانه موضوع لذات
مبهمة ومعنى معين هو المقصود ويصح اطلاقه على كل ذات وجد فيها

هذا المعنى فهو صفة وقد يوضع لذات معينة مع اعتبار نوع تعلق بها ولذلك
المعنى اما ان يكون خارجا وسببا باعثا للتسمية كاحمر اذا جعل علما
لذات حمرة واما ان يكون داخلا في الموضوع له فيكون من ذات
معين ومعنى مخصوص كاسماء الآلة والزمان والمكان وهذا القسم
من الاسماء ايضا ولكن يلتبس بالصفة لاشتمالهما اثنين ومعيار
الفرق ان الصفة لا توصف ويوصف بها وهما على العكس والاسماء
فلما وجدناه واحدا ولم يوجد شيء له مع كثرة دورانه علمنا انه اسم من القسم
الثالث وبعضهم ذهب الى انه وصف في الاصل وهو اختيار البيضاوي
لكنه صار علما بالغلبة واجرى مجراه في الموضوعية وعدم التوصيف به بناء
على ان ذاته تعالى من غير اعتبار وصف غير معقول للبشر حتى يوضع له اسم
ولي فيه شبهة وهي ان ما صار علما بالغلبة هو الكامل معنى وانه معنى الا
مشكل بل هو باق على اصل وضعه ويستعمل على اصله فلو كان وصفا
لجاز التوصيف به على ان الغلبة عارضة والوصف به غير ثابت اصلا
اما حديث وضع العلم فبين كما بينه المحشي حسن جلبي في حاشية المطول
من ان تعقل حقيقة الذات غير لازم في وضع العلم بل التصور بوجه ما
كاف في وضعه ولا شك انه ثابت على ان هذا انما يرد لو كان الواضع
غير الله اما على مذهب المختار المنقول عن الشيخ الاشعري من ان الواضع
هو الله تعالى واسماؤه توقيفية فلا ولعل هذا هو السبب في اختيار خاتم
المفسرين المذهب الاول ابتداء وباقي دلائل الفرق المذكورة و
شعبها موشحة بها كتب التفاسير وغيرها الرحمن الرحيم صفتان مشبهتان
بنيا لافادة المبالغة من رحم بالكسر متعد بعد نقله الى رحم بالضم زعما
كما هو القاعدة في اخذ الصفة المشبهة من الفعل المتعدي والرحمن
ابلغ من الرحيم تارة باعتبار الكمية وبها اقتصر البعض قائلا ان زيادة ده
البناء دالة على زيادة المعنى لا على قوته واخرى باعتبار الكيفية
مستدلا بانه لما قيل الرحمن تناول جلائل النعم واصولها فذكر الرحيم

الرحيم بعده كالتتمة والرديف ليتناول ما دق منها ولطف والمشهور
في كتب التفاسير وغيرها هو العموم وعلى هذا ورد باعتبار الاول
يا رحمن الدنيا ويا رحيم الآخرة وباعتبار الثاني يا رحمن الدنيا
والآخرة ورحيم الآخرة وتقديم الرحمن مع ان القياس الترقي من
الادنى الى الاعلى بوجوه منها ما ذكر من انه تتميم وتكميل لما قبله ومنها
ان الرحمن كالعلم له تعالى لانه لا يوصف به غيره تعالى فقرن باسم
الذات وباقي الوجوه مبينة في كتب المتقدمين ومباحث البسملة
وفضائلها اكثر من ان تحصى لا يسع المقام احصاءها فليكن هذا آخر
ما لخصنا فيها بعون الملك الوهاب والحمد لمن وفق سبيل الصواب
ثم لما فرغ الشارح عن بيان وجه ذكر البسملة اراد ان يبين
وجه ترك ذكر اخويه وابتداء بالحمدلة رعاية لاقتضاء المرتبة فقال
وتخصيص كتابه باول القرينين اي باول المتصاحبين وهما البسملة
والحمدلة سمتا به لانهما وردا في كلامه تعالى متصاحبين ولانهما
احدهما مشتركان في وقوعهما في ابتداء كل امر ذي بال بموجب الحديث فذكر
يغني عن الآخر ويعبر عن ذكره ويحتمل ان يكون لفظ كتابه مصدرا
بالتاء مضافا الى لفظ اول وفي لفظ القرينين اشارة الى وجه
التخصيص فان القرين المصاحب اذا اطلق واحسن في موضع لوحظ
معه الآخر وان لم يذكر معه فذكر احدهما يغني عن الآخر ايضا كما
وفي اضافة لفظ الاول اليه اشارة الى وجه تخصيص البسملة بالذكر
وترجيحها على الحمدلة فان الاول هو الاسبق فالدلالة اولى وفيه
مدا وجه آخر وهو ان البسملة مشتملة على جهة التحميد ايضا لكنه لا يسمى حا
عرفا ولذا لم يكتف بها ولما كان في لفظ التخصيص نوع اشعار بترك
الحمدلة اضرب عنه بقوله بل ذكره اي ذكر اول القرينين اما
مرفوع معطوف على المبتدأ او مجرور معطوف على المضاف اليه من باب
الاكتفاء اي نوع الاكتفاء باحد القرينين عن الآخر لانه علم به

ان المص سمى وحمد اولا بقلبه ولسانه ثم كتب البسملة في كتابه وترك
كتابة الحمد لان الغرض منها الاشعار بالتيامنه بالامر الشريف لان
الاعيان تدل على ما في الاذهان وهذا يحصل بذكر احدهما بدون
الاخر لانهما لا ينفكان عادة فاذا ذكر احدهما علم الاخر ايضا هذا
هو اللايح لخاطر الفقير الى عفو ربه العبد ويدل عليه نظر الشارح
ايضا كما لا يخفى على الالمعي وقد يوجه قوله بل ذكره من باب الاكتفاء
بانه ترك الحمد لان الحمد اظهار صفات الكمال هو موجود في البسملة فاكتفى
به وهو المشهور بين الطلبة ولكن لا يخفى بعده من عبارة الشارح و
لكان وجها مستقلا لا اصل الترك ولما كان باب الاكتفاء مما يكثر انكاره
لانه خلاف الظاهر ايده بايراد نظير من كلام اصدق القائلين كقوله تعالى
اريد امثل قوله تعالى وجعل لكم سرابيل ثيابا من الكتان والصوف
والقطن وغيرها جمع سربال وهو القميص والمراد ههنا ما ذكر تقيكم من
الوقاية وهي الحفظ اصله توقي من باب ضرب فاعله المستتر راجع الى
السرابيل قوله الحر مفعول ثان له لحذف الايصال اي يحفظكم من الحر
اي الحر والبرد خصه بالذكر اكتفاء باحد الضدين اولان وقاية الحر
كان اهم عندهم وهذا وجه لتخصيص الحر دون البرد وهو الاول والمراد
المستفاد من الحديث المذكور هو الذكر اللساني مع الاعتقاد الجناني
دون جعلهما جزأين للمبدء فلا يلزم من ترك الحمد ترك الاشتغال
هذا مما تفرد به الشارح النحرير وفيه وجوه اخر تركناها اخذا بما اشتهر
بين الكرام واختصر ما صفو ودع ما كدر وتقسم الزوم بعض من ابتغى
وجعل تزييف مقال الاقوام غاية متمناه حيث قال ردا على الشارح
الاول بعد ما بين ان المص حمد الله تعالى بقوله قال المفتقر الى الله الودود
بان الحمد هو الوصف بالجميل فتوصيفه تعالى بالودود بل لكونه محتاجا اليه
وهو الصمدية توصيف بالجميل فيكون حامدا له وبهذا ظهر فساد ما قيل ان
المص لم يبدأ بالحمد لمتابعة النبي عم لانه اظهر عجزه في مقام الحمد فقال

لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك بمعنى انه لو لم يحمد النبي
عليه السلام اظهارا للعجز لخالف قوله كل امر ذي بال لم يبدأ بحمد
الله فهو محال انتهى ونحن نقول الحمد وان كان اظهار صفات
الكمال وهذا قد يكون بالفعل وهو مختص به تعالى وقد يكون بالقول
وهو عام وهو المأمور به في الحديث المذكور لكن العرف قد خص
حصص الحمد القولي بلفظ الحمد وما يشتق منه حيث يتبادر به القرآن
العظيم وبه ورد لفظ الحديث الشريف حتى لا يسمى لمن قال بسم الله
الرحمن الرحيم حامدا عرفا وان اظهر فيه اجل الصفات سيما لو ثبت متن
الحديث بلفظ بالحمد معرفا كما نقله بعض اصحاب الحواشي فصح قوله لم
يبدأ بالحمد وان كان تعليله بقوله لمتابعة النبي عم لا يخلو عن بعد لكن
ليس بحيث يحكم عليه بالفساد فانه يمكن ان يقال مراده ان المص
لم يبدأ بالحمد صريحا وان تضمن كلامه اظهار الصفات اظهارا للعجز
كما اظهر النبي عم عجزه في مقام الحمد كانه قال لم اجترئ على عد نفسه حامدا
على الطريق المعهود وسيما لنفسه فلا وجه للحكم بالفساد وعليه كما لا وجه
لقوله واعلم ان المص جعل متعلق الباء في بسم الله المفتقر الى الموصوف
بالصفات الكاملة لتسوية بين الحمد والتسمية في الابتداء لتقدير الا هكذا
فقد ورد في الحديث كل امر ذي بال لم يبدأ فيه باسم الله فهو
ابتر وكل امر ذي بال لم يبدأ بحمد الله فهو اجذم فحاول ان
يجعل البسملة قبل القال كما جعل الحمد الذي هو الوصف بالودود و
قبله القائل قال وان امكن الجمع بان تقدم احدهما على الاخر
فيقع الابتداء حقيقة وبالاخر بالاضافة كما فعل مثاله تعالى في الكتاب
الكريم لان فيه تقديم البسملة على الحمدلة انتهى فانك قد عرفت
ان الاولى في تعلق الباء ما يتلو التسمية من الفعل وههنا
ما يتلوه التسمية هو فعل التاليف والتصنيف لا القول على ان هذا
انما يستقيم اذا جعل الديباجة مقدما على الكتاب وهو خلاف

العرف مع ان حذف متعلق الباء في باب التسمية امر عرفي بينهم
فذكره خلاف الظاهر وهذا كما قال بعض النحاة كون اعراب الجمع
بالحروف هو الاصل وان كان الاعراب بالحركة اصل الحروف
فاندفع قوله الاول ايضا وهذا اولى في تقدير المتعلق وهو ابدا
وابتداء لان الاصل عدم التقدير ولا يصار اليه بلا ضرورة
فاعرف وتدبر وخذ بما تثبت ولما فرغ من بيان وجه ترك ذكر
الحمد اخذ ان يبين وجه ترك ذكر الصلوة على النبي عم مع انه من
الامور الواجبة قائلا ولما دفع التصنيف اي تصنيف المص والتصنيف
جعل الشيء اصنافا وتمييز بعضها عن بعض ومنه تصنيف الكتاب فانه
تمييز المسائل وتبيينها وكذا تدوين الكتب وبناء بعض المسائل الى البعض
وتقريبه والتاليف هو التركيب الكل بحسب لبيان المسائل بالحرير
في العلم الاسلامي اي في علم من العلوم تبيين فيها المسائل الشرعية
او ما يتوقف هي عليه اغنى اي اغناه اي اغنى الموضوع المذكور المص اي جعله
غنيا عن ترك فعلى هذا يكون مفعول اغنى محذوفا وهو ضمير راجع
الى المص كما قدرناه ويجوز ان يكون همزة افعل للصيرورة اي صار غنيا
عن كتابة الصلوة غير محتاج اليه من اضافة المصدر الى المفعول و
ترك ذكر الفاعل اي عن كتبة الصلوة على النبي عم اعلم ان ههنا
فوائد لا بد من التنبيه عليها رجاء ان ينتفع بها بعض الاحباب فيشفعوني
بصالح الدعا فيكون ذخرا الى يوم لا ينفع مال ولا بنون ودعونا في ذراري
سكرات المنون منها ان من سئل الواجب انه اذا كتب اسم الله تعالى
ان يتبع بالتعظيم بعز وجل ونحوه ويحافظ على كتبة الصلوة والسلام على
رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا يسأم من تكراره وان لم يكن في الاصل
ومن غفل ذلك حرم خطا عظيما وبعض كتب انه كلما كتبه ايضا وكذلك
الترضي على الصحابة بـ رضي الله تعالى عنهم والترحم على العلماء والمؤمنين
المتقدمين اولى وكذلك اذا كتب اسم القران العظيم والحديث الشريف

الشريف تبع بما يشعر بالتعظيم ويكره الاختصار على الصلوة دون السلام
وبالعكس اقول قد اكتفى الشارح الفاضل فيما سبق لانه بالصلوة هو
واجب ايضا بالنص المذكور فيما سبق لان غرضه الاشارة الى كونه من
المقبلين وهي حاصلة بذكر احدهما كما ذكره في الحمد ولذلك كتب البعض
مشحونة بقال النبي عم وروى عنه عم وروى عن بعض الثقات انه
مكروه جدا اقول بالله التوفيق قد دفع الاكتفاء بالسلام في الكتاب
الكريم نحو قوله تعالى وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين ومنها انه
يكره الرمز الصلوة والترضي في الكتابة بل يكتب ذلك بكماله واما
تقطيع المصنفين الحديث في الاحتجاج فالى الجواز اقرب الى تقدير
الحاجة وثبوت الحديث في الكتب بتمامه وقد فعله مالك والبخاري وغيرهم
لا يحصى من الائمة وقال ابن الصلاح هو لا يخلو من كراهة وعلم منه ان
تقطيع الاية للاحتجاج اشد كراهة ومنها ان الصلوة على
غير الانبياء جائز على سبيل التبع اما بالاصالة فمكروه وقيل كراهة
تحريم وقيل تنزيه ولكن القياس يجوز ذلك على كل مؤمن بدليل قوله
تعالى هو الذي يصلي عليكم واولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة وما
ذكر من قوله عم اللهم صل على آل ابي اوفى الا ان العلماء كرهوا
افراد غير الانبياء بذلك لانه صار شعار الانبياء ولانه يؤدي الى
ايهام الرفض وقد يقال الصلوة بمعنى التعظيم لا يقال لغيره وبمعنى
الدعاء يقال لان لصاحب الحق ان يتبرع بحقه لمن شاء وبالجملة ان
لفظ الصلوة في لسان السلف شعار ذكر الانبياء وان كان بمعنى
الرحمة والدعاء وهما جائزان لكل مسلم كما يقال قال الله تعالى عز وجل
ولا يقال قال النبي عز وجل وان كان عزيزا جليلا عند الله تعالى
واما السلام الذي بمعنى الصلوة فلا يستعمل في الغائب فلا يفرد به غير الا
الانبياء فلا يقال علي عليه السلام وهذا سواء في الاحياء والاموات
وجوزه البعض واما الحاضر فيخاطب به ومنها انه يستحب الترضي للصحابة

والزجر للتابعين ومن بعدهم من العلماء والعباد وسائر الاخيار
ولا يجوز عكسه لاختصاص الترضي بالصحابة وقيل يجوز قال الطيبي
في شرح الكشاف وما قال بعض العلماء من ان قوله رضي الله
عنه مخصوص بالصحابة فليس كما قال بل الصحيح الذي عليه الجمهور
استحبابه وذكر في المحيط والذخيرة لا يقال عند ذكر الصحابة رحمهم
الله لان في ذكر الرحمة نوع ظن بتقصيرهم لان احدا لا يترحم
الا باتيان ما يلام عليه والغفران عند توهم العصيان ويحسن ان
يترحم عليهم قال في البغدادي الصوفية ولذا ذكر الائمة عند ذكر
المشايخ الاساتذة والفقراء عند ذكر المشايخ رضي الله عنهم
لتعظيمهم واما اذا ذكر من اختلف في نبوته كلقمان فقال البعض
بعضهم لا يجوز الا تبعا وقال النووي لا باس ان يقال لقمان
صلى الله عليه وسلم وقال مولانا الفاضل الشهير بعزه ده
والاصح عندي انه لا يجوز لان هذا مرتبة الانبياء ولم يثبت نبوته
هذا ولنقرر هذه الفوائد على هذا التفصيل من بركة علم ذلك
الفاضل النبيل جزاه الله تعالى عنا خير الجزاء واسكنه في جوار الا
البناد ومنها فائدة اخرى وهي ان المحققين ذكروا ان فلك
الرسالة اوسع من فلك النبوة وفيه افلاك بعضها اوسع من
بعض وفلك رسالة نبينا صلى الله عليه وسلم اوسع من الجميع محيط بها
فالصلوة عليه صلاة على جميع الانبياء والمرسلين وابراز لفظه
الكتب دون ان يقول اغنى عن الصلوة لان الفارق بين الكتابة
دون التلفظ الا عند المشافهة ولانه لا يلزم من ترك الذكر
ترك الصلوة نفسها حتى يطلب لها وجه وما ذكره علة لتقديم
جزء من الكتاب ولا في ترك الاتيان به مطلقا كما لا رخصة في التسمية
اصلا لشيء من الاشياء فحاصل كلام الشارح ان المصنف صلى عليه و
سلم بلسانه ولكن لم يجعل جزء من الكتاب ان المقصود والمراد

المراد به اي بكتب الصلوة وجعله جزء من الكتاب على التنبيه
ارشد الناظر الى الكتاب بتنبيهها وافقا على ان المصنف من
المسلمين اي من الافراد المنقادين لاوامر الله تعالى ونواهيه
دلى المنشرح صدورهم بانوار معرفة الله تعالى ومحبة سيد المرسلين والاولى
تبديل الايمان بالاسلام الا ان يذهب الى الترادف كما ذهب اليه
اكثر المتكلمين والتنبيه المذكور حاصل بما ذكر من كون التصنيف في العلم
الاسلامي وعلى هذا التقدير لا يلزم منه ترك الامتثال بالاية
الكريمة والاحاديث الواردة في وجوب الصلوة لان الواجب
هو الصلوة بالقلب واللسان ولا يكفي فيها الكتابة ولا التلفظ
بلا اعتقاد والجنان ولما يرد ورد ومن اين علم ان التصنيف
يدل على اسلام المصنف ممكن ان يصنف كافر في العلم الاسلامي
رد بقوله انه الماهر والقياس ان لا يصنف احد في شيء من الاشياء
الا فيما اي الشيء الذي او في شيء فالاستثناء مفرغ فيكون ما بعد الا
فه واقع موقع المستثنى منه في الاعراب ولفظة ما موصولة او موصوفة
وجملة ينتمي اي ينسب ذلك الاحد من الانتماء وهو الانتساب
في الصحاح نميت الرجل الى ابيه نميا نسبته اليه وانتمى هو اليه اي
صلة او صفة لها وما وقع في بعض النسخ ينتحي بالحاء المهملة وهو
الاعتماد في الصحاح انتحى في سيره اي اعتمد على الجانب الايسر و
الانتحاء مثله هذا هو الاصل ثم صار الانتحاء الميل في كل وجه انتهى
صحيح ايضا اليه اي الى ذلك الشيء ويجوز العكس في الضميرين وذكر
ز لان التصنيف وهو بيان الاحكام الشرعية والقواعد الدينية لاجل
لف الدين الا بالاركان المتينة وكيف يتصور من احد ان يرتكب الى ما الجائز
بيفه الذي هو اصعب الامور في العلم الذي غاية منتجه ابطاله وتوهينه
ومن قوله من الدين بيانية وهو حال من المذكورة مبين لجهته
المفعول بواسطة الحرف ولما ورد من اين علم كون المصنف

من المصنفات الاسلامية حتى يدل على اسلام المصنف رده بقوله
واما كون المصنف بفتح النون من المصنفات ايضا فيعلم كونه
من خصوص العلم اى نفسه وخصوصيته بلا احتياج الى دليل خارج وكونه
مخصوصا بالاسلام فالمقصود عليه محذوف والمصدر مجهول الذى فيه اى
حصل فى ذلك العلم وقوله التصنيف فاعل الظرف القائم مقام الفعل
فان علم الصرف مرقاة لعلم البيان الذى يتوصل به الى اعجاز نظم القران
وهو مختص بالاسلام فكذا هذا ولعل هذا الوجه ايضا مما تفرد به الشارح
التحرير ولا يخلو عن ضعف كما لا يخفى والاولى ان يعتبر فيه الاكتفاء بالتسمية
وقوله بسم الله قال ما يشعر ويظهر عبوديته معطوف على جملة قال فى المناسب
فى المقام ان يكون ثم للتراخى فى الرتبة فان مرتبة اظهار العبودية
متراخ عن مرتبة التسمية او للتراخى فى الاخبار كما قيل فى قوله تعالى
خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون اى قال بسم الله ثم اخبر انه
اظهر عبوديته او بمجرد تغاير الجملتين فقد يجى لمعان اخر مبينة فى شرح
والاظهر من تقدير الشارح فيما بعد ان العبودية من العبد خلاف
الحر اى كونه عبدا مملوكا والياء والتاء مصدريتان وكذلك كل اسم جنس
او علم مشتق او غير مشتق اذا اريد مصدريته يلحقه الياء المصدرية والتاء
اما بتغيير اصل الصيغة او لا كالرجولية والانسانية والذئبية والضاربية
ولنتم مثل هذه الصيغة مولدا كذا قال استاذنا ومولينا نفعنا الله
بانفاسه الطيبة ويجوز ان يكون بمعنى اظهار التذلل كالعبادة لكن هى ابلغ
من تلك لانها غاية التذلل لا انها كذا قال الراغب وهذا هو المناسب
للمفتقر ولا احتياج ح الى التقدير ويحمل ما سيأتى على معنى بين العبودة
والعبودية واصل العبودية الخضوع والذل والتعبيد التذليل وبين العبودية
فرق لا يخفى وان استلزم الاول الثانى قال فى الكشاف العبادة
هى اقصى غاية الخضوع والتذلل وقيل هى اسم لفعل مخصوص ياتى
الادمى به تعظيما لله تعالى واختيارا للطاعة على الهوى وقيل فعل

ثم اظهر بعدما قال حم

فعل يؤتى به تعظيما لامر الله او ترك فعل وقيل العبادة لها ثلث درجات
الاولى ان يعبد الله تعالى طمعا فى الثواب وهربا عن العقاب و
هى الدرجات فهى لعوام المؤمنين وهو المسمى بالعبادة والثانية
ان يعبد الله تعالى لاجل ان يتشرف بعبادته او بقبول تكاليفه والانتساب الى
الله وهذه اعلى من الاولى وهى المسمى بالعبودية وهذه للخواص والثالثة
ان يعبد الله تعالى لكونه الها وخالقا وهو يوجب الخضوع والذلة و
هذه اعلى الدرجات وهى المسماة بان تسمى بالعبودة وهذه لخواص الخواص
من المقربين واحتياجه اى كونه محتاجا فى بدء امره اى فى ابتداء
مقصوده مصدر من بدأ يبدأ بدءا وبداية وبدءا والفاء فى قوله
فقال للترتيب مع التعقيب ولا يخفى ان الاظهار مترتب على القول
لا العكس فلا يصح التعقيب لكن يؤول لارادة تسمية المسبب باسم السبب كما فى
قوله تعالى فاذا قرات القران وقوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا
قمتم الاية اى اراد ان يظهر عبوديته فقال قال اى هذا القول
سيجى تحقيقه ان شاء الله تعالى العبد قدره لان المفتقر صفة لا بد له
من موصوف مع ما بينهما من المناسبة التامة لان المفتقر هو المحتاج
الذليل الغير القادر لاقامة حوائجه كيف شاء والعبد كذلك فعلى هذا
يكون قوله المفتقر فاعل قال التسمية للتابع باسم المتبوع بعد حذفه
وتعلق قوله الى الله به يمنع جعله من قبيل الكافر والمؤمن لانه من
الاسماء الغالبة فلا يتعلق به الجار وكونه بمعنى الاستمرار لا يمنع العمل
لانه معتمد على الموصوف هذا يكفى فى عمله واشتراط الحالية والاستقبال
فى عمل اسم الفاعل عند الاعتماد على غيره كما بين فى النحو امر زائد
الكبير سيجى وجهه فى الشرح واما فهو اسم الفاعل بالمصدر ولم يقل
الى المحتاج ليتمكن التوصيف بالكثرة المقصودة وذا ما لفظه ذو الاذ
المصدر لا يوصف به لانه من اسماء الاجناس واختار هذا اللفظ
اى لفظ المفتقر دون المحتاج او ما يؤدى مؤداه تبركا به

اي للتيمن اصله من البركة وهو النماء والزيادة والتيمن ايضا التبرك
ولعله من اليمن بمعنى خلاف اليسار والمراد بهما ضد النحوسة بما ورد
اي وقع في كلام الله تعالى وهو القرآن العظيم حيث قال اي في مكان
قوله حيث من ظروف المكان المبنية على الضم وقال الاخفش قد يستعمل
للزمان ولا يضاف الا الى جملة في الاكثر وقد جاء مضافا الى المفرد
في قول الشاعر اما ترى حيث سهيل طالعا نجم يضيء كالشهاب ساطعا
فحيث فيه مضاف الى سهيل وهو مفرد ومفعول ترى اي اما ترى مكان
سهيل آه وانما بنيت على الضم كالغايات لانها حالة الاضافة الى الجملة
والمضاف الى الجملة في الحقيقة كمضاف الى المصدر الذي تضمنته الجملة فهي
وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة
فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت هي اليه فبنيت على الضم مثلها
ومع الاضافة الى المفرد يعربها بعضهم لزوال علة البناء والاكثر يبقيها وها
على بنائها لشذوذ اضافتها الى المفرد كذا في شرح الكافية للجامي قدس
سره وعلله الفاضل الهندي بانه لازمة الاضافة فاخرتها الى الجملة فا عرف
بينها بالحق والله الغني وانتم الفقراء اي انتم المحتاجون اليه تعالى وتمت
اي تركنا عدل عنه تفننا وقد كان ان كان دعمها بما صدر اي شيء وقع
عن صدر النبوة الصدر واحد الصدور واول كل شيء والنبوة
على وزن المذكورة ما ارتفع من الارض وههنا بمعنى الرسالة
وفيه مبالغة حيث اطلق الرسالة على المرسل كانه نفس الرسالة و
في اضافة الصدر الى النبوة زيادة مبالغة لان الصدر على كلا المعنيين
فضل لا يخفى وفيه من الصناعة البديعية شبه الاشتقاق بين صدر الاول
والصدر حيث قال صدر النبوة الفقر فخري الفقر هو الحاجة واصله
الفقار من قولهم فقرته اي كسرته وبهذا النظر سميت الحاجة والداهية
فاقرة قال في شرح البيان وما اشتهر بين الناس من قوله الفقر
فخري فليس بثابت اذ لم يعلم صحته كيف وقد استعاذ منه كرم

عليه السلام وفي قوله تعالى الشيطان يعدكم الفقر اشارة الى انه
مذموم وقد منع ابدال قوله تعالى للفقراء المهاجرين الذين من
قوله وللرسول فان الرسول لا يسمى فقيرا اقول انه لم يرفع الحديث
الى ع م بل كان من المفتريات فلا كلام فيه لكن هذا بعيد فانه مشهور
غاية الاشتهار بين المهرة واهل الاخبار وقد نقل التوفيق
بينه وبين قوله ع م الفقر سواد الوجه في الدارين مولى خاتم
المحققين والمدققين تتمة الخلف مفتي الثقلين ابن كمال في رسالة
ولو ظفر بموضوعه لما احتاج اليه وانا انقل عبارته من اولها
الى اخرها قال بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله لمن ذاته تعالى بكمالها الغني
احق واولى وما سواه محتاج بنقصان الفقر اليه واحرى و
الصلوة على من افتخر بوجوده الكامل كل الموجودات وهو محمد نبيه
لنفسه الفقر فخري وبعد فان سئلت على ان الفقر مع كونه سواد
الوجه في الدارين كيف كان فخر معد الناس فقلت في جوابه
في ان الفقر مع كونه سواد الوجه في جهة مدح لا في جهة ذم لا سيما في
الافتخار به بل علاه وتحقيق ذلك ان المراد من الوجه ذات
الممكن فان اطلاق الوجه على الذات شايع في لسان العرب كما يقال
اكرم الله وجهك اي ذاتك ومن الفقر احتياجه في وجوده وسائر
الكمالات المتفرعة عليه الى الغير وكون ذلك الاحتياج سواد الوجه
عبارة عن لزومه في الدارين لذاته اي في الدار الدنيا وفي الدار
الاخرة بحيث لا ينفك عنه مقتضاه كما لا ينفك السواد عن المحل اصلا فانه
من بين الالوان مما تتبلك الخاصة ولذلك شبه الاحتياج المذكور
واذا تقرر هذا فنقول لولا ذلك الفقر في ذات الممكن لما كان محتاجا
الى ذلك الغير اذ حينئذ يلزم ان يكون ممتنعا بالذات لاستحالة التعدد
في الواجب بالذات والممتنع بالذات لا يقبل الاحتياج الى الغير
ولو لم يكن الممكن محتاجا الى الغير بالذات كان للاستفاضة من الغير

وهو انما يزداد بحسب شدة ذلك الفقر وهو في سيد الانبياء
وسيد الاولياء في غاية الكمال بدلالة انه اكمل الموجودات الممكنة
ولهذا افتخر بفقره لكن النص هكذا وجدنا عبارته وقال استاذ استاذنا
استاذنا يوسف القنبري لما حصل عليه شآبيب غفران الغني فيما جمعه
من الشروح في هذا المقام فان قلت ما الحكمة في ان النبي عم قال في
موضع الفقر فخري وقال في موضع آخر كاد الفقر ان يكون كفرا قلنا
ان الفقر ليس شيئا هينا بل هو شيء عزيز فاستمع حتى اشرح لك حال الفقر
وماهيته وذلك ان الله تعالى لما خلق السموات والارض خلق
طيرا على احسن صورة واشرف هيئة واعلى همة وجعل اسمه الفقر
ثم قال اذهب وطف العالم كله واطلب لك مسكنا وقرينا فوعزتي
وجلالي لا اسكنك الا في من احببته من خلقي ومن كنت انت قرينه
فهو احب الي من الملائكة والمخلوقات كلها فطاف السموات كلها
فلم يختر مسكنا لعلة ثم انتهى الى الارض فقالت الارض اسكن في فقال
الفقر انت موضع النعم وبساط الاثم فلا اسكن فيك ثم انتهى الى الد
فلم يقبله لعلة ثم حتى انتهى الى نبينا عم فلما راى كمال جماله وبواطنه
وخلقه احبه ورضي به فقال الفقر انت الذي لولاك لما خلقت الافلاك
فقال عم نعم فنزل الفقر عنده فقال يا رسول الله ماذا صنع حتى
اخصص من الاغنياء واسكن معك فقال عم لا تحزن فان علامتك
بعلامته كاد الفقر ان يكون كفرا فاذا ادرك الاغنياء بهذه العلامة
يفرون منك ولقد اعلمني الله تعالى بعلامته لقد جاءكم رسول من انفسكم
فاذا ابعدوا منك ولم يبلغوا ايضا الى درجتي ومنزلتي فلا عهدت
معك فعند ذلك قال النبي عم الفقر فخري وهذا سبب قوله كاد الفقر
ان يكون كفرا فتفكر ولا تغفل انتهى ولعل هذا تقدير ثبوته وصحته حتى يشتمل
حال الفقر المعروف ورويتي هذا آخر حديث حول وهو انه روى
عن النبي عم انه قال الشريعة اقوالي والطريقة افعالي والحقيقة احوالي

احوالي والمعرفة راس مالي والعقل اصل ديني والحب اساسي
والشوق مركبي والخوف رفيقي والعلم سلاحي والحلم صاحبي
والتوكل ردائي والصدق منزلي واليقين ماواي والفقر فخري
وبه افتخر على سائر الانبياء والمرسلين وقال استاذنا ومولانا
ابا يزيد القونوي عليه رحمة الباري اعلم ان ما يسند الى رسول الله
عم مما اشتهر بين الناس من قوله الفقر فخري ما وجدته في الكتب
المعتبرة في مكانه الى الآن وعلى تقدير صحته لا يراد بالفقر الفقر المالي
فانه وان ثبت في الصحيح مدح الفقراء ودخول فقراء المهاجرين الجنة
قبل اغنيائهم بخمسمائة عام وثبت ايضا برواية ابي امامة ان رسول
الله عم قال عرض علي ربي ليجعل لي بطحاء مكة ذهبا فقلت يا رب لا
اشبع يوما واجوع يوما فاذا جعت تضرعت اليك وذكرتك واذا
شبعت حمدتك وشكرتك اخرجه الترمذي وثبت ايضا استعاذته
عم من الفقر ومن دعائه عم برواية عائشة رضي الله
تعالى عنها اللهم اني اعوذ بك من فتنة النار وعذاب النار وفتنة
النار وفتنة القبر وعذاب القبر ومن شر فتنة الغنى ومن شر فتنة الفقر
واعوذ بك من شر فتنة المسيح الدجال قال بعض الشارحين فتنة
الغنى البطر والطغيان والتفاخر به وصرف المال في المعاصي وفي
فتنة الفقر الحسد على الاغنياء والطمع في اموالهم وعدم الرضا
ما قسم الله تعالى به وذكر في حل الغرائب كيف قوله عم اللهم احيني
مسكينا وامتني مع تعوذه عم من الفقر وتاويله ان الفقر الذي تعوذ
منه انما هو فقر النفس لا الفقر من المال والمسكنة وفتنة المال وخفة
الظهر وكانه يعني البطر والفقر سوء الحال وشدة في العاقبة
كانه فقر صاحبه اي كسر فقار الظهر ومثل ذلك مما يتعوذ منه ولذلك
بدا الله تعالى بالفقراء قبل المساكين لانهم اشد عيشا واسوء حالا
الى هنا كلام هذا الشارح اقول يدل على ذكره قوله لم يحدث

على

الشريف ليس الغنى عن كثرة العرض ولكن الغنى غنى النفس اخرجه البخاري
ومسلم والترمذي وقوله عم القرآن غنى لا فقر بعده ولا غنى بعده
فلا بد من التوفيق فعلى هذا تقدير صحة قوله الفقر فخري المراد به الافتقار ج
الى الله مطلقا لا الفقر عن المال وقوله عم يراد به الفقر المدفوع الذي
يراد من قوله عليه السلام الزنا يورث الفقر وقوله عم الامانة تجر الرزق
والخيانة تجر الفقر وقوله عم الوضوء قبل الطعام ينفي الفقر وبعده
ينفي اللمم وقوله عم برواية ابي هريرة رضي الله تعالى عنه قال ليس
المسكين الذي ترده اللقمة واللقمتان والتمرة والتمرتان ولكن المسكين
الذي لا يجد غنى يغنيه ولا يفطن به فيتصدق عليه ولا يقوم فيسأل الناس
لفظ البخاري ومحصل الكلام حمل الفقر في الحديث المشهور على الفقر
عن المال وان كان يوافق بعض الاحاديث الواردة لكن الحمل على الاحتياج ج
مطلقا اولى بخلاف ما قاله عم لا كاد وقع في حديث الاستعاذة
من شرح بعض الشارحين ان المراد من الفقر النفس لا الفقر عن المال
فانه مطلوب عم كما ثبت في الصحيح قال بعض العلماء في التوفيق بين الاقوال
المروية عنه عم من قوله الفقر سواد الوجه في الدارين وقوله الفقر فخري
وقوله كاد الفقر ان يكون كفرا اشارة بان يقول بعض الشارحين ان لكل شيء
وضده على حسب فضيلته وقدره فكل ما في نفسه افضل فضده وآفته اقبح لا باز
لما كان اشرف الخصال كان ضده الكفر فلما كان الخطر على الفقر الكفر
علم انه اشرف الاوصاف واحرى بان يقول قال بعض المحققين بعض
الحديث الاول هو اظهار عدم خلو القلب [illegible] خلت عنه يده وقال
بعضهم الفقير باصطلاح اهل الحقيقة هو الذي لا يجد شيئا غير الله ولا
ولا يستغني الا به ولا يستريح الا بخدمة ربه وعلامته عدم الاسباب
كلها والفقراء صفوة الله تعالى من عباده ومواضع اسراره بين خلقه
بهم يصون الخلق وببركتهم يبسط عليهم الرزق خصوصا الصابرين منهم
فانهم جلساء الله تعالى يوم القيمة بذلك ورد الخبر عنه عم وذكر

ذلك لان الفقر شعار الاولياء وحلية الاصفياء واختيار الله
تعالى لخواصه من الانبياء والاتقياء وقد قال رسول الله عم
اللهم احيني مسكينا وامتني مسكينا واحشرني في زمرة المساكين ثم الفقير
باصطلاح اهل الحقيقة هو الذي خطر بباله قبل ربه والحمد لله على التوفيق
هذا الكلام الاستاد وذكر في قوت القلوب ان سليمان النبي عم يدخل
الجنة بعد الانبياء باربعين خريفا والموالي يدخلونها بعد مماليكهم خمسمائة
سنة وفقراء الكفار يدخلون النار بعد اغنيائهم بخمسمائة عام وقال ل
الفقيه ابو الليث رحمه الله من اصاب شيئا من الدنيا من حلال فكان يكون
آثما في اخذه ولو ترك كان انفع لاخرته لان النبي عم قال من احب
شيئا من الدنيا نقص من اخرته وان كان كريما على الله تعالى هذا ما اورد
الي من اقوال الفضلاء في الحديث **وقوله الى اقيه الودود ذا الحب**
فالقول بمعنى المفعول فالضمير من ودود من باب علم وهو ان كونه
بمعنى المفعول فالضمير راجع الى ما يفهم من التفسير فكانه تقدم ذكره
حكما كما في قوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما الاية **المنسب للمفتقر**
اليه اي لكونه تعالى مفتقرا اليه فالمصدر مجهول واليه قائم مقام الفاعل
بقرينة المقام ومعونة المعنى كذا نقل منه ويمكن ابقاؤه على حقيقته فالمراد
بمعنى لفظ الودود ويجوز ان يكون بمعنى الفاعل اي المحب للمؤمنين وبمعنى المفعول
اي المقبول المحبوب في قلوبهم ولكن الاول انسب بالمقام من الاول
فانه تعالى لما كان مفتقرا اليه كان المناسب ان يكون محبوبا كما ان المعبر
لما كان مفتقرا فالمناسب كونه محبا وتقرير المناسبة المذكورة في الشرح
بان احتياج الناس الى المحبوب اكثر فالمناسب كونه تعالى محبوبا كما هو
المشهور فغلط وان كان يصلح ان يكون وجها مستقلا لاصل المدعى وفيه
وجه ثالث للاولوية وهو ان اطلاق المحب على الله تعالى بالتاويل
كالاثابة والانعام لان المحبة كيفية نفسانية كالرحمة والغضب
بخلاف المحبوب وقالوا في اختياره الودود على الغني مع كونه هو افقا

للقرآن العظيم رعاية لحسن السجع وقوله متعلق بالمقتفى خبر قوله وقوله
الى الله الودود وبعض لكن متعلقا بالفعل الصريح لف المعنى واخبار
المصنف صيغة الماضي ودنا وه حيث قال اى في مكان قوله قال
اى بهذا اللفظ دون صيغة المستقبل حيث لم يقل يقول اعلم ان قال
الثاني مفعول مقول القال الاول باعتبار هذا اللفظ لانه اريد به اللفظ
بدون المعنى واللفظ اذا اريد به اللفظ ففيه اختلاف فذهب الرضي وغيره
من المهرة من المتاخرين الى انه علم لنفسه اذا اريد به المعنى ولهذا يقع مسندا اليه
ويوصف بالمعرفة ويجرى عليه ساير الاحكام كما يقول ضرب الذي
وقع في كلام فعل ماض ومن الذي وقع فيه حرف جر فتجعله مبتداء وموصوفا
بالمعرفة وهذا وان كان بناء على وضع غير قصدي في ضمن وضعه لمعناه فان الواضع
اذا قال وضعت من للابتداء فلا شك ان قصده في هذا وضعه لمعناه لكن
صدر منه في ضمن هذا الطلاقه وارادة نفسه فهذا وضع غير قصدي شامل
للفعل والاسم والحرف والمفرد والمركب وذهب الفاضل الشريف
ببعض شراح الهداية الكافية الى ان هذا باطل قطعا لان الالفاظ
المهملة اذا اريد انفسها كانت مشاركة للالفاظ الموضوعة في اجراء
الاحكام عليها بلا فرق مع انه لا يمكن ان يدعى انها موضوعة بوضع غير
قصدي لانه في غرض وضعها لمعانيها ولا وضع للمهمل قصدا سوى ان اثبات
الوضع الغير القصدي مما يخالفه العقل والنقل اذ ذلك يمكن ان يقال المهمل
من قبل عند ارادة نفسه منه وهذا الظاهر وما رايت له ناقلا وهذا
معركة قد طول الكلام صاحب المعتقد والزواهر وشيد اركان الاول المذهب بيان
بما لا مزيد عليه وقد بذلت مجهودي وبلغت الكلام غاية المقصود في حواشي
الشافية فيما علقته على مباحث الجمع فيه بين اسباب منع الصرف
في شرح الكافية للفاضل الهندي من جملة ما ذكرنا فيه ان الوضع الغير
القصدي كما اختره ان يكون بغيره اختيار ولا قصد بل يحصل في ضمن
الوضع القصدي فلا يشتمل الوضع المذكور وتعريف الكلمة المفسرة

بالجعل والتعيين او غيره مما يشعر بالقصد وايضا يلزم استعمال المشترك
في معنييه وان اردت تمام تحقيق فارجع الى البصر والانس العقول خير
الدجاج نحو خير البشر قوله لضرورة متعلق باختيار تأخر وبعضهم
من التفصيل لازم اى لضرورة كون الحكاية متأخرا عن المحكي بضم
الميم وسكون الحاء وكسر الكاف المخففة والياء المشددة اسم مفعول
اصله محكوى اعل اعلال مرمى متعلق بتأخر وقوله في الواقع اى في
الخارج ونفس الامر متعلق بتأخر ايضا او بمحذوف فيكون حالا منه لا
من قبيل واتبع ملة ابراهيم حنيفا واعلم ان حل هذا المقام مما استصعبه الطلبة
وقد عمل استاذنا وادرقه اوضع فيها ما فيه حاصل ما قال ان حقه يتوقف
على معرفة الحكاية والحاكي والمحكي اما الحكاية فهو الاخبار عما كان
او وقع في الخارج والحاكي هو الحامل بهذا الخبر ويقال له المخبر والمحكي
هو الامر الذي اخبر بانه وقع او ما وقع مثاله قوله تعالى وقالوا حسبنا
ونعم الوكيل فالحاكي فيه هو الله تعالى والحكاية هذا القول والمحكي ما فعلوا
من الخشية والتوكل عند دعوة النبي عم ان يخرجوا معه والحاكي ها هنا
هو المصنف يحكي عن نفسه بطريق الالتفات والحكاية هو هذا الخبر اعني قال
المفتقر الى الله الودود والحمد والمحكي مجموع ما في الكتاب من القواعد والكل
فان المصنف دون القواعد وكتب جميع ما فيه ثم حكى عنه بقوله قال وهو مقدم
على الحكاية والاخبار عنه ولعل هذا على تقدير تأخر الديباجة عن الكتاب
كما يدل عليه قوله جمعت والا فلا بد الا ان يعتبر التصور كالا وجه للتعبير
بان الماضي للتحقق على هذا التقدير كما لا يخفى وعلى هذا فمقول القول
مجموع ما في الكتاب لا من اعلم الى اعلم كما صرح به الشارح الفاضل
الوجه مما تفرد به الفاضل ولي فيه شبهة وهي ان الظاهر ان قوله قال
الى قوله الباب الاول متأخر عن الكتاب فكيف يكون من جملة المحكي
المقدم في الواقع كما عرفت او مجموع المحكي على اعتبار الشارح الاول
ان يقال المتأخر هو قال المفتقر الى قوله البهاء واليه لا ما بعده فتأمل

ولما وقع ان المناسب ح ان يقدم المحكي على الحكاية في العبارة والاخبار
وفقا لما في نفس الامر رده بقوله وان كان اي الحكاية متقدمة
على المحكي في الذكر اي في النفس والكتابة الواو للحال وان للوصل
منسلخة عن معنى الشرط والجملة الشرطية حال عن الحكاية والذكر
بالكسر والضم لغة وقد يخص الاول باللسان والثاني بالجنان ذكره
لتقدم العامل وهو قال على المعمول وهو من قوله اعلم الى اخر الكتاب متعلق
بمقدمة يعني وان كان المناسب تقديم المحكي على الحكاية لكن اخر رعاية
لمرتبة العامل فان حقه قبل المعمول كما قدموا الفعل على الفاعل مع انه
محكوم عليه والفعل حكم من احكامه ولما ورد ان الحاكي هو المصنف رح
نفسه يحكي عما دون وكتبه فالواجب ان يقول قلت رده بقوله وانما
لم يقل اي ما كان عدم قوله قلت اي هذا اللفظ مكان قال وان كان
المراد هو بل نزل نفسه منزلة الغائب هضما اي الشي من الاشياء الاكل
للكسر والرغم لنفسه فان كلمة انما للقصر تفيد قصر انتفاء القول المذكور
على هذه العلة وما بعدها والانحصار فيها لانها متضمنة معنى ما والا
فلا يرد السؤال المشهور الوارد في امثال هذا المقام فان قوله
هضما لنفسه قيد من القيود فيصرف النفي اليه ويبقى اصل الفعل على
عن اثباته كما هو القاعدة المنقولة عن الشيخ عبد القاهر واخر بحفظه
مثلا اذا قلت لم يأتك القوم اجمعين معناه لم يأت جميعهم بل بعضهم
وكقولك ما جاني زيد راكبا اي بل راجلا وجوابه عند فضلاء العصر
لو اجري على القاعدة ان يؤول الفعل المنفي بالمثبت ويتعلق القيد به
الى النفي مثلا اذا قلت ما ضربت زيدا اكراما له معناه تركت الضرب لا م
لاجل الاكرام وتحقيق هذا على ما حرره التفتازاني والشريف رحمهما
الله اللطيف ان هذه القاعدة ليست بكلية فانه ليس كل كلام
مشتمل على نفي وقيد مرتبا دخل النفي عليه ليفيد نفي القيد بل ربما يكون
من لحوق القيد كلاما فيه نفي فيفيد تقييد النفي الا ترى الى قوله تعالى ان الله

انه لا يحب كل مختال فخور والسر فيه انه ان اعتبر دخول القيد اولا
في الكلام ثم دخول النفي عليه ثانيا كان النفي واردا على المقيد
نافيا لقيده فهذا نفي المقيد بالاضافة وان عكس كان القيد واردا
على المنفي مقيدا للنفي فيكون نفيا مقيدا بالتوصيف ومن هذا سلب العموم
وعموم السلب والى هذا اشارة في كلام الشيخ حيث قال
ان كلمة النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد ما فانه يفيد ان هذا بعد دخول ل
القيد والتقييد بل في تعيين احد الاعتبارين على القرائن مثلا ان في قولك
ما ضربته اكراما له يعتبر النفي اولا لان الاكرام لا يصلح علة الضرب
حتى يعتبر دخوله اولا فينبغي بل الامر بالعكس وكذا في قوله تعالى لا يحب
انه كل مختال فخور فان ترتيب الوصف يقتضي علية الحكم فلا يجتمع ل
سبب انتفاء المحبة وكذا في قوله لا تدركه الابصار معناه سلب
العموم لا عموم السلب بقرينة قوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة الى ربها
ناظرة وهذا التحقيق ما يقال في امثاله ان القيد المعمول النفي لا الفعل
وما يقال ان المنفي مؤول بفعل مثبت يتضمنه حرف النفي على ما فصله
وهو مثل قع لنا ترك كذا حققه التفتازاني في شرح المفتاح واحال
زيادة تفصيله الى شرح المقاصد وليمكن علة ثانية لعدول الى
الغائب يعني لم يقل قلت لانه يصير التوصيف بالافتقار ممكنا لانه
لو قال اما الاول قلت لزم توصيف الضمير والضمير لا يوصف به اما
الاول فلان الوصف للتوضيح والضمير اعرف المعارف فلا يحتاج
الى التوصيف فان قلت ان الصفة قد يجيء لمعان اخر كالمدح والذم
والترحم قلنا الاصل في الجميع التخصيص والتوضيح والباقي متفرع
عليها بحسب المقام فان امتناع اشتغت وقال الفاضل الجامي قدس
سره لم يوصف حملا عليهما طرد الباب هذا في ضمير المتكلم والمخاطب طب
واما في ضمير الغائب فكذا عند الجمهور خلافا للكسائي فانه جوزه مستدلا
بقوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم والجمهور على ان امثاله

بدل وانا الثاني وهو انه لا يوصف به فلان الموصوف لابد
ان يكون اخص من الموصوف ومساويا له ولا شي اعرف من الضمير
ولسا ديانه حتى يوصف به فقوله واجراء الكلام الاسم معطوف
على التوصيف من قبيل اضافة المصدر الى المفعول وذكر الفاعل متروك
اي ولم يكن اجرا المص اسم عبده على الغائب يعني انه لو قال عبده الكم
ذكر الاسم بعده بطريق التبعية واختار المص رحمه الله الفرع وهو المفتقر
على الاصل وهو الفقير اظهار الزيادة احتياجه لان زيادة الحرف
تدل على زيادة المعنى بعد تلاقيهما في الاشتقاق واتفاقهما في النوع
فلا ينتقض بحاذر وحذر وقوله ثم ذكر عطف على قوله ثم اظهر اي ثم اراد
ان يذكر اسمه واسمي ابويه ليلا يظن على صيغة المجهول ان كتابه
هذا قبل التامل فيه قيد به دفعا لتوهم ان شرف الكتاب بعلوم
ما فيه من المسائل الشريفة ومباحث الدقيقة قدمه على خبر ان وهو قوله
من تاليفات الاوباش اي بعض مؤلفات الطائفة المختلطة
والجماعة المتفرقة التي هي احقر الناس اي واقع من بعضهم والاوباش
والاوشاب هي الجماعة المختلطة والاول مقلوب الثاني اهتماما
دفع التوهم بمرور الايام وكرور الاعوام اي بسببهما الكر الرجوع
نعم يقال كره وكر بنفسه يتعدى ولا يتعدى والكرور
مصدر اللازم والكر مصدر المتعدي والاعوام اي ذهاب احدها
وبحي الاخر ثم وبعد العهد والزمن ينسى مؤلفه فيظن انه هذا
كتاب الاوباش فيتخذ ظهريا اي فيجعل بسبب ذلك الظن وراء
الظهر كناية عن عدم الرضاية به وقوله وليدعو لهم معطوف على
ليلا يظن اي ولان يدعو لنفسه ولابويه فعطفا اي فاراد عطف اسمه
بعد ارادة الذكر على المفتقر اي على لفظه عطف بيان [illegible]
[illegible] النسق فقال عقيب الارادة احمد بن علي بن مسعود
العلم ان لفظة ابن اذا وصفت بها العلم سقط همزتها وكذا

جمع عام بالتخفيف الحول يعني مرور الايام وكرور الاعوام صح

وكذا اسقط تنوين موصوفها لكثرة الاستعمال المستلزم
للتخفيف الا اذا علم وقعت في ابتداء السطر فلا يحذف همزتها
ثم بعد ذكر اسمه واسم ابويه للوجوه المذكورة دعا المص رحمه الله
لنفسه ولوالديه بالغفران اي طلب المغفرة والاحسان من الله تعالى
الوهاب المنان كما هو اللايق باهل الايمان فان اللايق بل الواجب
للمؤمن ان لا ينسى ابويه في دعائه ان كانا مؤمنين فان الله تعالى قارن
شكر الوالدين بشكره حيث قال ان اشكر لي ولوالديك الي المصير
ويقال ثلث ايات نزلت مقرونة بثلث لا تقبل واحدة منهن
بغير قرينتها اولها قوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول الثانية ان اشكر لي
ولوالديك وروي عن بعض الناس انه قال من دعا لابويه في كل يوم
خمس مرات فقد ادى حقهما لان الله تعالى قال ان اشكر لي ولوالديك
فشكر الله تعالى ان يصلي في كل يوم خمس مرات فكذلك شكر
الوالدين وهذا دليل قاطع على فرضية الدعاء للوالدين المؤمنين
وكذا قوله تعالى وقضى ربك الا تعبدوا الا اياه وبالوالدين احسانا
اما يبلغن عندك الكبر احدهما او كلاهما فلا تقل لهما اف ولا تنهرهما
الى قوله صغيرا فانظر كيف امر الله تعالى بالدعاء للوالدين بالرحمة
والمغفرة وكيف ايد بقوله تعالى كما ربياني صغيرا على ما لا يخفى على
الاديب فكيف الاستاذ الذي رفعك من الارض الى السماء
واخرجك من الظلمات الى النور وعلمك ربك وفضلك على
سائر الحيوانات فحقه اوجب الحقوق بعد حقوق الله تعالى ذكره
كان في هذا الزمان شيئا فريا وامرا نكرا وخاطرة بين الناس امرا
مرضيا ولذلك تراهم قلما ينتفعون بالعلم بل يتبعون اهواءهم فيما
عملوا بغير علم فياليتني كنت ترابا تحت اقدام الاستاذ [illegible]
الله ينجي ببركتهم من النار الى الجنة ثم قال تعالى ربكم اعلم بما في نفوسكم
ان تكونوا صالحين فانه كان للاوابين غفورا دفعا [illegible]

النقد ر عند عقوق الوالدين كيف ولو خلي العقل ومقتضاه لا
لاوجب الدعاء للوالدين لكونهما سببي الوجود فلما ثبت وجوب
الدعاء لهما عقلا ونقلا دعا المص رحمه الله لهما وذكرهما في كتابه
لئلا ينقطع بعده الى يوم القيام رحمهم الله تعالى وادخلهم مع نبيه عليه
السلام فقال غفر الله اي ليغفر الله تعالى لانه في موقع الدعاء لانه ر
اذا وقع هذا الموقع يكون انشاء معنى كان الانشاء اذا وقع
موقع الاخبار كذلك والنكتة في التعبير بالماضي هذا التفاؤل فكان
المدعو واقع والداعي يخبر به واظهار الحرص في قبوله فان المرء
اذا كان اشد رغبة في حصول شيء كثيرا ما يجده حاصلا واقعا ولرعاية
الادب في اطلاق صورة الامر على الله تعالى وله ولوالديه الضمير
لاحد وحسن اليهما في الدنيا باعطاء النعم الظاهرة وفي الاخرة
بان يرحمهما بذاته الكريم ولما احتمل ارجاع الضمير التثنية الى احد ولو الدبر
بطريق الانقسام المفهوم من قوله ولوالديه فسره بقوله اي
والديه واكبه اى الى احمد وجدنا في بعض الحواشي المراد بالوالدين
ابوه وجده لا ابوه وامه كما يقولون غلطا وهذا الظاهر من سياق
الكلام اشهر ولعل منشاء الظهور قول الشارح وليدعو لهم فانه
صريح في الدعاء لابيه وجده لان المذكور في المتن هو الاب والجد
قال ضائفه في الوالدين للعهد الخارجي ولعل هذا مراد من فسر بقوله
لابويه احمد ولكن قول الشارح ثم دعا لنفسه ولوالديه يابى هذا الا ختمال
ان يراد مع ان اطلاق الوالدين على الاب والجد غير معهود وان
كان اطلاق الابوين مشهورا وقد عرفت ان الدعاء للاب
واللام واجب فابقاؤه على حقيقته اولى بل واجب لكن لزم التوفيق بين
كلامي الشارح فاقول وبالله التوفيق ان مراد الفاضل ذكر اسمه
واسم ابويه ليدعو لهم بعلته وكسانه فان الغالب عند ذكر اسماء الاكابر ب
الدعاء لهم خصوصا الاب والجد فذكر اسمهما متضمن للدعوة والدعاء

والدعاء المذكور في الكتاب مصروف الى الوالدين هذا فهمته
بعون تعالى فعرضته على بعض الاستاذ فقبله بحسن القبول
نفعنا الله بدعائه المقبول مقدما لنفسه حال من فاعل قال قوله
اولا منصوب على الظرفية بمعنى قبلا وهو منصرف لا وصفية
له ولذا دخله التنوين مع توهم انه افعل التفضيل في الاصل بدليل الاد ل
والاول كالفضلى والافاضل وان وصفت به منعته تقول
لقيته عاما اولا على الاول والمعنى قبل هذا العام ولقيته عاما
اول على الثاني ومعناه عاما اول من هذا العام وتمامه في الصحاح
هكذا اعراب مؤخرا ثانيا في الجانبين ويحتمل اعتبار الانتصاب
على المصدرية في اولا وثانيا قوله رعاية علة التقديم والتاخير
للسجع في الصحاح السجع الكلام المقفى والجمع اسجاع وقد سجع
سجع الرجل من باب قطع وسجع ايضا تسجيعا وكلام مسجع وقد سجعت
الحمامة هدرت وعددت مشبها على حقيقتها ولعل هذا ماخذ الا دل
والمناسبة ظاهرة وفي المطول هو قد يطلق على نفس الكلمة الاخيرة
من الفقرة الاخرى باعتبار كونها موافقة للكلمة الاخيرة من الفقرة
الاخرى وقد يطلق على توافقهما وكلام الجوهري صريح في اطلاقه طوءا
على الكلام ايضا وتعريفه باعتبار المعنى المصدري قيل هو تواطؤ
الفاصلتين من النثر على حرف واحد في الاخر وقال السكاكي هو في
النثر كالقافية في الشعر والقافية اخر لفظ البيت اما تمام الكلمة
او الحرف الاخير منها او غير ذلك على الاختلاف وقيل السجع يعم
النثر والنظم وعليه كلام الصحاح فيحذف من التعريف قوله من
النثر والسجع اما مطرف ان اختلف الفاصلتان في الوزن نحو
ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا فالاطوار و
الوقار مختلفان الوزن والا فاما ان يكون في احدى القرينتين
او اكثر مثل ما يقابله من الاخرى في الوزن والتقفية فترصيع نحو هو

بطبع الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع الاسماع بزواجر وعظه ولو
بدل الاسجاع بالاذان كان مثالا للثاني والافتنان وهو اما في
الوزن والتقفية معا كقوله تعالى فيها سرر مرفوعة واكواب
موضوعة او في الوزن فقط كقوله والمرسلات عرفا فالعاصفات
عصفا او في التقفية فقط كقوله حصل الناطق والصامت وهلك الحاسد
والشامت او لا يكون فيها مقابل من الاخر اصلا نحو انا اعطيناك
الكوثر فصل لربك وانحر واحسن السجع ما تساوت قراينه نحو في سدر مخضود
وطلح منضود وظل ممدود ثم بعده ما طالت قرينته الثانية لا طولا يخرجه
عن الاعتدال كقوله تعالى والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى
او الثالثة نحو خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه والوجه ان يوتى قرينة اقصر من الاولى
والاعتبار بحركات الاعجاز وما نحن فيه من السجع المتوازي والثاني
اقصر من الاول لا يخل واجيب بوجهين آخرين ايضا احدهما
ان تقديم نفسه في الاول ليكون مستجاب الدعوة في حق الوالدين لان
الظاهر ان احدا لا يكون شفيعا لاخر ما لم يكن طاهرا من الذنوب والثاني
للادب والثاني ان التقديم لمتابعة ابراهيم عم في تقديم نفسه حيث
قال رب اغفر لي ولوالدي ثم لما فرغ من الدعاء شرط مقدمته امام
المقصود وهو ما هو داب ارباب التصانيف فانهم يذكرون
فيها تصور العلم بوجه ما ليكون الشروع فيه والتصديق بفائدة
يعتد بها وموضوعه وغيرها من الاشارة الى اداب الكتاب
ونحو ذلك واسمه وكل ذلك لزيادة تبصير وتمييز وتنشيط
للطالب مع تخصيصها عن المطلوب وصدرها بلفظ الخطاب وال
الخطاب بدون المخاطب عبث فلا جرم حاول ان يخرج جنسه
فقال ثم حرض وحث المص على العلم الذي وقع التاليف فيه
ابتداء بنفسه فاللام للعهد الخارجي كما هو مذهب البصرية او عوض
عن المضاف اليه الكوفية فقال بعد ارادة التحريض والتنبيه مخاطبا

مخاطبا لخطاب العام منصوب على المصدرية او على نزع الخافض
اي بخطاب لا يختص بسامع فان الخطاب توجيه الكلام نحو الحاضر
فيكون معينا وقد يترك الى غير معين فيعم الحاضر والغائب نحو فلان
لئيم ان احسنت اليه اساء اليك وان اكرمته اهانك فلا تريد مخاطبا
معينا بل ان اكرم واحسن اليه قصدا الى ان سوء معاملته لا يختص بواحد
دون فرد وانه في القران كثير بصيغة المفرد اما بصيغة الجمع فغير وارد
واختلف في جوازه فكانه قال اعلم ايها الطالب كائنا من كان تنبه
عن نوم الغفلة واقلع عن سمك الشرة فان ما اجنبه لك شي
عظيم الشان لا يسمعه الا المصغي اليقظان ونقل عن حواشي
الكشاف اعلم خطاب من المتكلم لنفسه بطريق التجريد كانه جرد
عن نفسه شخصا وخاطبه ثم ان القدماء اذا اعتنوا بامر واهتموا
بشانه يقدمون قبل الشروع فيه كلمة اعلم تنبيها للسامع على ان
ما يلقى اليه كلام يجب حفظه وضبطه فينبغي ان يتنبه له ويصغي اليه ويحضر
قلبه ويقبل عليه بكليته فلا يضيع الكلام وفي معناه حرف التنبيه فاذا
ارادوا الاعتناء يوخرونها ويضمون اليها او الى مثلها القاء
وتنبيها كما تعال فاعلم فاعرف فلكن على بال منك قوله ان الصرف
قائم مقام مفعولي اعلم اختار المص رحمه الله هذا اللفظ اي لفظ
الصرف مرجحا على لفظ التصريف فالجار متعلق باختار على طريق
التضمين مع ان في لفظ التصريف اشارة الى كثرة التصرفات
الواقعة في هذا العلم ولهذا اختار الزنجاني وابن الحاجب في
الشافية ومع انهما علمان على السواء العلم اي القواعد كلية ذهنية
حاصلة تتميز تلك القواعد اعلم ان لفظ العلم وكذا اسماء العلوم
مثل الصرف والنحو وغيره قد يطلق ويراد به قواعد مخصوصة
هي معلومات وقد يطلق ويراد به الملكة ادراك تلك القواعد
وقد يطلق ويراد به الملكة الحاصلة من ممارسة تلك القواعد

وتفصيله ان واضع الفن مثلا وضع عدة اصول وقواعد مختلفة
راجعة الى شيء واحد باعتبار جهة وحدة تعد باعتبارها شيئا
واحدا وقد يحصل من ممارستها قوة بها يتمكن المتتبع والمدرك من
استحضارها والالتفات اليها مرارا ففيها امور ثلثة الاول
الاصول والثاني ادراكها والثالث تلك القدرة فلفظ العلم
ان اطلق على الادراك فوجهه ظاهر اذ هو معناه الحقيقي وان اطلق
على نفس الاصول فهو من قبيل الدرهم ضرب الامير وان اطلق
على تلك القوة التي بها يقتدر على استحضارها عند الارادة فهو من
قبيل ذكر السبب وارادة المسبب بالعكس باعتبار البقاء لان
هذه الملكة فرع ومسبب عن الاصول حصولا وابتداء [illegible]
لها ثبوتا وبقاء وبهذه المناسبة اشتهر اطلاق العلم على هذه الا
الثلثة واما اسماء العلوم فلعل اطلاقها على القواعد حقيقة عرفية
فان الواضع للصرف مثلا المفضل وضع قواعد مخصوصة ووضع
بازائها لفظ الصرف لمناسبة بين المعنى اللغوي وتلك القواعد اما اطلاقه
على ادراك تلك القواعد فمن قبيل اطلاق اسم السبب على المسبب واما على
الملكة فبالعكس فاذا تقرر هذه المقدمة فاعلم ان لفظ العلم ههنا
اما بمعنى القواعد او الملكة ولا يجوز الثالث الا باعتبار تقدير الحكم
كما وقع في الشافية في تعريفه ولا يجوز الاحتراز والاصل في الا[illegible]
ما تبتنى عليه غيره اما حسا كالسقف على الجدار او عقليا كالحكم على
الدليل وكالعلوم على الصرف ثم نقل في العرف الى قاعدة كلية
تشتمل على احكام جزئيات لتعرف تلك الاحكام منها كقولنا كل
واو وياء تحركت وانفتح ما قبلها انقلبت الفا فهذه قاعدة تعرف
منها احكام جزئيات موضوعها بان يقال الواو في قول اذا تحركت
وانفتح ما قبلها انقلبت الفا فواو قول انقلبت الفا لقاعدة يبتنى عليها
لهذه الفروع يعرف على البناء للمفعول بالتذكير والتانيث لا

لاسناده الى المؤنث اللفظي به اي بسبب ذلك العلم بمعنى الاصول
او الملكة احوال وهي العوارض التي تلحق الابنية بحسب عروضه
من الاغراض مثلا قولنا ضرب فعل ماض لفظ ضرب بناء وقولنا
فعل ماض حال عليه وقولنا قال اصله قول فاعل فصار قال لفظ
قال بناء وهذا الاعلال عارض عليه ابنية جمع بناء وهي الصيغ الحاصلة
باعتبار الحروف والحركات والسكنات الموضوعة لها باعتبار كونها
مادة للكلمة وهذه الصيغ هي الكلم ايضا لكن باعتبار كونها موضوعة
للمعاني المفردة تسمى كلما وبهذا الاعتبار تسمى ابنية ولاجل ان
نسبتها ابنية باعتبار كونها لفظا وكلما باعتبار المعنى فاذ لفظ الا
ليصرف الاحوال الى احوال اللفظ دون المعنى ولا ابنائي في تقسيم الخ
الى ما يتوقف عليه التلفظ فهم المعنى والى ما يتوقف عليه التلفظ
وهو ظاهر وكان يكفي ذكر الابنية لكن ذكر الكلم اشعار بموضوع العلم
فيه بهذا ولفظ الكلم جنس يفرق بينه وبين واحده بالتاء الكلم ذكر
ليشمل القليل والكثير بحسب الوضع وان لم يستعمل في اقل من ثلثة وكذا
زعم بعضهم جمعيته لكن الوضع لا يستلزم الاستعمال ويذكر مثله بان
كما في قوله انجلى ان نخل يشفع وتانيثه اخرى كما في قوله تعالى نخل خاوية
رعاية لجانب المعنى واللفظ وبهذا يخرج ما عدا النحو قوله التي
تلك الاحوال باعراب ولا بناء اي ليس الاعراب والبناء منها
لكنه ذكر الاعراب وترك البناء ذاهبا على طريقة الالوف
من الاكتفاء باحد القرينين وتخصيص ذكر الاعراب لشرفه يخرج
النحو باقسامه وقد يقال لا يحتاج الى هذا لعدم اعتبار ذلك
حذف الله الاخر فخرج النحو باحوال الابنية وليس بشيء لانه في
سلم هذا لكن لا نسلم انه لا يقال لها احوال الابنية [illegible] له
هذا القيد فذم اخراجه بقوله التي ليست باعراب وما حيها
من شروح الشافية انهم جعلوا الاعراب عن انه علم لعلم النحو كما وقع

في ديباجة الشافية ان الحق بمقدسني في الاعراب فتناول الآخر
والبناء لكن يرد عليهم ان الاعراب بهذا المعنى ليس كمال يوجد
فكيف يصح قوله التي ليس باعراب هذا وستعرف ان هذا الكلام
يتناول الاشتقاق مع انه ليس من الصرف على ما اختاره
الشارح لكونه اي لفظ الصرف متعلق باختيار اخف من النحو
ولكونه موافقا للنحو بلفظ النحو يعني لما كان في مناظرة ايراد لفظ
النحو بعده قال الصرف ليوافقه واصلا لانه ثلاثي واخر هذا
الوجه مع قوة الاصالة لان قوتها عند عدم مرجح خلافه وما نحن
هنا فوجد كما ذكر من ان للفرع الدلالة على كثرة التصرفات في
هذا العلم وفي قوله خبر مقدم ام العلوم خبر ان في قوله ان الصرف
والجمع المحلى باللام مستغرق لجميع ما يصلح له عند عدم العهد وفي
الجنس وههنا كذلك لكن خص منه علم الصرف بشهادة العقل لانه
لا يجوز ان الصرف علم ان المراد ما بعد منه كما يقال فلان سلطان
جميع بني ادم وهو منهم فان قيل سلمنا ان جميع العلوم العقلية والنقلية
مفتقر الى الالفاظ اشد افتقار بحيث لا يمكن افادتها بدونها
بل اذا اريد تحصيل المعاني بحيث الالفاظ اولا ثم ينتقل منها الى المعاني
بناء على تعود النفس فاما ان يتوقف الصرف الى الالفاظ فيلزم توقف
الشيء على نفسه واما ان يختص العلوم بغيره فما التوفيق ولم جعل ام البعض
وكيف يستقيم قلت لا شك في ان افادة المعاني لا يمكن بدون
الالفاظ وكذا استفادتها لكن لما كان اول العلوم بحيث تحصيله بعد تعلم
الاسماء ذم غير تدرب لمباحث الالفاظ وممارستها وكما حضر
ان كلا منا بالنظر الى غير المتتبع بتراكيب العربية واستعمال الاسماء كالمتعلم
بعد ضبطه بقواعد الصرف في الاسماء تحصل له ملكة يقتدر بها
على استخراجها المسائل المدونة من العقلية والنقلية من ما وضعها
المقنن واستنباط ما يناسبها في الاصول والقواعد المستنبطة

لفظه

وان كا

وان كان يعد تعليم في البعض كالعارف بالتتبع واما المتتبع فلا يحتاج
يفتقر الى الصرف ولا النحو وكذا المقنن الاول غير محتاج الى
الالفاظ لوقوعه عليها بالتتبع والاستقراء والله اعلم بالصواب
اي اصلها ومبدؤها لانها يبدئ منها العلوم كما يقال للفاتحة
ام القران لانها اصل القران يبدو منها عند القراءة كذا ولا يخفى ما
فيه من القصور حيث لا يفهم منه كونه مبنى لسائر العلوم بل غايته
كونه مبدؤها في ترتيب التعليم وما يناسبه اطلاق الام اي في
وما اورده من النظير فهم لتسمية الفاتحة بام القران لاشتمالها
على امهات المقاصد القرانية كما بين في التفاسير ذكر في الصحاح
ام الشيء اصله وام القرى مكة ومنه قوله تعالى هن ام الكتاب
والاصالة ظاهرة بالنسبة الى غير متن اللغة واما بالنسبة اليها
فباعتبار ان اكثر اللغات قياسية بل السماعية ايضا بمنزلة
القياسية وموضعها علم الصرف تسمية مبتدأ مؤخر الدال وفي
الالفاظ باسم المدلول وهو العلوم اراد به رد من ان القول
بان المص شبه الصرف بالام لا يناسب المقام لانه قال ام العلوم
لا ام الكلمات والصرف ام الكلمات لا ام العلوم لما عرفت من ان الصرف
عبارة عن القواعد التي تعرف بها احوال الكلم والمراد من العلوم هو
المدلولة عليها بالكلمات وتقرير الرد في قول مجاز مرسل حيث اطلق
العلوم واراد الكلمات بعلاقة الدالة والمدلولية فلا يلزم ما ذكر
وانت خبير بان مثل هذا الاعتراض ناش من عدم رويته فانه لو قيل الصرف
اصل العلوم فالمحذور المذكور باق لان الصرف هي القواعد المذكورة الباحثة
عن احوال الكلم لا عن المعاني فلا يكون من اصل العلوم بل الكلمات فان قيل لما
كان اصلا للمعاني للكلمات الدالة فيكون اصلا للمعاني المدلولة
المستفادة منها قلنا المعنى في صورته والعجب منه انه قال في قوله والنحو
ابوها من حيث الاصلاح كما ان الاب سبب لاصلاح الاولاد

لها

كذلك النحو سبب لاصلاح الكلام المبنى عليه العلوم ولم يتنبه انه ا
نادبا على صوت على خلاف ما قدمه فان قلت بعد تفسير الام بالاصل
كيف يستقيم حديث التشبيه قلنا المراد منه بالمعنى لانه الحاصل
من التشبيه لا ان لفظ الام بمعنى الاصل كما يدل عليه تفسير ابو حاله
بقولها ان تصلح الدين والعلوم لكن يرد عليه ان الام بمعنى الاصل
في اللغة كما سمعت فاذا فسره به كيف يجوز القول بان فيه تشبيه
الصرف بالوالدة ومن ابن فهم هذا الكلام الا ان يقال ان
استعمال الام بمعنى الاصل مهجور في العرف واستعمال في معنى الوالدة لدة
مشهور عرفي كلفظ الكتاب مهجور الاستعمال في معنى الجمع وفي دلالة
اعلم ان الصرف ام العلوم ايما الى فائدة العلم كما في الحق
مشبها ان الصرف كالام من حيث الولادة ان التشبيه هو
الدلالة على مشاركة امر لاخر في معنى بالكاف ونحوه لفظا نحو
زيد كالاسد او تقديرا نحو زيد اسد ولا بد فيه من الطرفين
وهما اما حسيان وهو المدرك هو او مادته باحدى الحواس الخمس
الظاهرة كما في تشبيه محمر الشقيق حين الصوب والصعيد باعلام
ياقوت نشرن على رماح من زبرجد فان المشبه به نفسه غير مدرك
بالحواس لعدم وجوده ولكن مادته مدركة بها واما عقليان
وهو ما لم يدرك لا هو ولا مادته بها وان كان بحيث لو ادرك لادرك رک
بها كالعلم والحياة وكانياب اغوال ومسنونة زرق وكخيالان
وقد ادرج مثاله فيه ومن وجه الشبه وهو ما قصد اشتراك
الطرفين فيه تحقيقا كالشجاعة او تخييلا بان لا يوجد في احدهما
او كليهما الا على سبيل التخييل كالهيئة الحاصلة من اشياء
مشرقة بيض في جوانب شيء مظلم في تشبيه النجوم بين دجى الليل
لاح بينهن ابتداع فانها غير موجودة في المشبه به حقيقة وهو اما
غير خارج عن حقيقتها كما في تشبيه ثوب باخر في نوعه وخارج

في تشبيه جسم باخر في الشكل واللون وكازالة الحجاب في تشبيه
الحجة بالشمس ومن اداته المثل والكاف وكان والاصل في نحو
الكاف ان يدخل على المفرد ان يليه المشبه به لفظا كقولنا زيد كالاسد لاسد
او تقديرا كزيد اسد والغرض منه في الاغلب يعود الى المشبه كبيان
حاله كما في تشبيه ثوب باخر في السواد او تقريرها كما في تشبيه
الساعي وتفرقه شانها كما في تشبيه من لا يحصل من سعيه طائلا
بمن يرقم على الماء وما نحن فيه يمكن ان يكون من كليهما وفيه
لكثرة غير لايق ذكرها هنا لعدم محلها ولكن فيه تقسيم لا بد منه
لتوقف حل البحث عليه وهو ان اركان التشبيه اربعة فاما ان يذكر
جميعها او يحذف المشبه به فقط ولا قوة لهذا ان اصلا او يحذف
الاداة ووجه الشبه فقط او مع المشبه وهذا اعلى الجميع ومنهما
التشبيه البليغ والاربعة الباقية متوسطة فما نحن فيه من التشبيه
البليغ وهو ما افرد المشبه به والمشبه بالذكر وقد سماه البعض استعارة ره
والشارح ره فيه على المذهبين حيث عد الصرف ام العلوم من التشبيه
كما هو مذهب المحققين وقوله مذهب البعض وسنحققه هناك ان شاء
الله تعالى والفاء في قوله فكما تفسير وتفصيل لوجه الشبه المستفاد
بقوله من حيث الولادة يعني كما ان الام تلد الاولاد وكذلك هذا
العلم اي القواعد المسماة او الملكة الحاصلة منها يلد الكلمات
منصوب بالكسر النحو والي العلوم وقوالبها كما اشتهر ان
الالفاظ قوالب المعاني وما اختلج اي تحرك واضطرب ولاح سبب
معنى الانتزاع والاخذ فان مهنا لان قوله في صدر انتزاع
وخاطره يا ابا ه ماذا اي شيء او ما الذي اخذها اي النحو العلوم
فانه فهم من قوله ام العلوم ان العلوم اولاد والاولاد كما
لا تتصور بدون الام لا تتصور بدون الاب والمراد من هذا الكلام
الاشعار بان ذكر النحو هنا استطرادي لا قصدي وبهذا اندفع

وجه تقديم الصرف على النحو واضمحل ما يقال في وجهه ان الصرف
مشبه بالام والنحو بالاب وقد جاء الام مقدما على الاب
في القران كقوله تعالى يوم يفر المرء من اخيه وامه وابيه وكذا اما
ما يقال الان الصرف باحث عن الكلمة ذاتها وما يعرض على بعض
حروفها والنحو عن الاعراب والبناء العارضان بعد تمام وما يقال
ان الصرف يعرف منه الكلمة نفسها والنحو الاعراب والبناء
العارضان وغير ذلك واما العدل بان تشبيه النحو بالاب بالتبع لا
بالاصالة فلا يتوجه اخذ الضمير في داروها وعاروها راجعة
الى الصرف مع ان النحو دخل في التقدمة فيرده على ما هو ان التشبيه
المذكور حقيق لا يتحقق لكن بيانه في هذا المقام تبعي واستطرادي لما ذ كره
الشارح ولعل هذا مراد الفاضل ايضا وان لم يفده العبارة الذي رة
فاضل بلغته اي ظهر ذلك السر تخلصا لك مع عن علم الاصطلاح ب
بقوله والنحو ابوها بالرفع والنصب حملا على محل اسم ان العظم
وهو اي النحو علم اي قواعد مستنبطة من تتبع تراكيب العرب بالعربي او
ملكة كما تقدم يعرف عن الثابت والتذكير لا ما مرابن منصور بدر
اي بسبب ذلك العلم جزئيات هي احوال اواخر الكلم في حالة التركيب
من جهة اي من جهة الاعراب الذي هو اختلاف الاخر باختلاف
العوامل وما به هذا الاختلاف مثل جاءني زيد ورايت زيدا
ومررت بزيد والبناء الذي هو عدم اختلاف اواخر الكلم
بدخول العامل لا لفظا ولا تقديرا مثل جاءني هؤلاء ورايت
هؤلاء ومررت بهؤلاء فقوله ابوها مرفوع معطوف على قوله
ام العلوم اي مصلح العلوم بيان الحاصل المعنى شبهه اي شبهه
المص النحو بالاب من حيث الاصلاح فكما ان الاب يصلح
الاولاد بضم الباء باحتضانه واعطائهم من الطعام والكسوة
وسائر ما يحتاجون اليه بحسب الدنيا والدين كذلك هذا العلم اعني

اعني علم النحو يصلح الالفاظ حيث يزيل اللبس المعاني
ويرفع التعقيد اللفظي وضعف التاليف المخل بالافهام المقصود
من الكلام الزم اي وعيبة العلوم جمع وعاء وهو الاناء
والظرف والالفاظ من حيث ان المعاني تؤخذ منها وتزيد بزياد تها
وتنقص بنقصانها كانها قوالب تصب فيها المعاني بقدرها وظرو ف
محيطة عليها وقد يجعل بالعكس لكنه بيت في محلها قوله قوله اي قول
المص مبتدا ويقول بدل منه وقوله عطف اي معطوف على ام
العلوم خبره ولما ورد ان هذا من عطف الجملة على المفرد وهو ليس بجائز
عند الكثير دفعه بقوله لكونه اي الام واللام متعلق بعطف
بمعنى معطوف اي عطف عليه لكونه مؤولا بالجملة لانه بمعنى يلد
العلوم فلا يلزم المحذور وما كان كون المفرد بمعنى الجملة مما
يستبعد اورد شاهدا من كلام الله تعالى فقال مثل قوله تعالى على
قراءة الكوفيين واما على قراءة غيرهم فجاعل اسم فاعل مع جر الليل
فلا يحتاج الى التاويل فالق الاصباح وجعل الليل سكنا
عطف قوله تعالى جعل على قوله تعالى فالق لكونه بمعنى
فلق في الدرايات اي في المعلومات المستندة الى العقل الممكنة
الحصول بلا تخلل تعلم كالمنطق والحكمة والهيئة والهندسة وبعض
اقسام علم الكلام وغيرها واما العلوم الادبية المعروفة
بعلم يحترز به عن الخلل في كلام العرب لفظا او كتابة المنقسمة
الى اثني عشر قسما المستنبطة من التراكيب العربية فلعلها من العلوم النقلية
فان قواعدها مبنية على استعمالات العرب العرباء ولطائف
ونكات اعتبرها ازراق الفصحاء والبلغاء وغير مستندة على
مجرد سند العقل وان يتبين فيها مناسبات تهتز بها اذهان
الاذكياء والدرايات جمع دراية مصدر درى يدري من باب
ضرب وهو الفعل اي ادراك بالعقل ولا وجود في ان المصدر

لا يثنى ولا يجمع لانه دال على ماهية المعرات عن الدلالة على العدد
دفعه بقوله مصدر بمعنى المفعول اي المصدر الذي لا يثنى ولا
ولا يجمع هو الباقي على معناه غير مراد به الانواع المختلفة وهنا
هو بمعنى المفعول تسمية له باسم المصدر كضرب الامير بمعنى مضروبه به
وهذا اولى مما قيل جمع لان المراد انواع العلوم العقلية لان
هذا الوجه انما يستقيم بعد ان ابقى المصدر على معناه والقول بان
الدرايات جمعت بارادة الانواع وقوله الدرايات بارادة
المفعول مع استوائها في كلام الوجهين قول في غير روية اللهم الا
ان يراد الاشارة الى احتمالين اي في المدريات بفتح الميم وكسر بد
الياء اي المعقولات نسبت تلك العلوم الى العقل لاستنادها
الى مجرد العقل وامكان حصولها به بلا واسطة تعلم من الغير ولا استماع
داروها اسم فاعل اصله داريون اعل بالحذف والنقل اي عالموه
العرف وعالموه المفهوم من الصحاح ان الدراية مرادفة
العلم وكذا التعقل فيكون قوله وعالموه عطف تفسير للايضاح
التفسير واختار المص هذا اللفظ لمناسبة مع الدرايات وارد ها
ايضا وفي ذكر العري المستعار للجهل في مقابلة تلميح الى ان الجهل جنون
ولما استشعر اعتراض من تفسير الضمير المؤنث في داروها بالعرف المذكر مع وجوب
المطابقة بين الضمير والمرجع اليه دفعه بقوله وتأنيث الضمير اي وايراد الضمير
الضمير مؤنثا مع رجوعه الى مذكر انما هو باعتبار اللام اي بتأويل كونه امة
ويطغى طغى يطغى ويطغو ايضا طغيا ناجاوز الحد وطغى يطغى بالكسر من باب
فتح ونصر وعلم والمراد به الضلال اي يضل وهو بالفارسية راه راگم
كردن مقابلة الاهتداء اي يغلط في الروايات اي في تحصيل العلوم
المبنية على الادلة والقواعد المستنبطة عن التراكيب العربية والروايات
جمع رواية مصدر روى يروي من باب ضرب وهي النقل ومنه
حديث مروي اي نقله الخلف عن السلف بمعنى المروي وفي

لما تقدم في الدرايات اي في المرويات اي في المنقولات
وهي العلوم الدينية منها الاصول وهي التفسير والحديث
والكلام واصول الفقه والعلوم الادبية منها فروع
هي الفقه والعلم الاخلاق عاريها والعريان في قوله اي
العريانون صفة مشبهة فان من الفعل لم يجيء منه اسم الفاعل و
والصفة المشبهة مثل علم ورحم واختار المص اسم الفاعل
على الصفة ابقاء للمناسبة بين داروها ولكونه كناية عن الجاهل هل
من ثيابها الاضافة من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه
كلجين الماء اي من العرف الذي كالثياب في ستر المعايب
والصرف عبارة عن قواعد كلية تعرف بها احوال الكلم في
حيث الادغام وغيرها والاعلال فكان كل مسئلة منسوب والافراد بق
من ثوبها بالافراد ويقال الصرف ثوب واحد ولكن لعل
ثيابا اعتبارا بالعريانين فيكون من قبيل انقسام الاحاد الى
الاحاد والله ومنه الرث والعري كناية وعبارة عن
الجهل لا على معناه الحقيقي وهو ظاهر لانه غير متصور في العلوم
وبهذا ظهر ان ليس المراد في الكناية معناه الاصطلاحي الذي
هو الذي ذكر الملزوم وارادة اللازم او العكس على الاختلاف
لان ارادة المعنى الحقيقي جائزة فيها وان لم يكن واجبة ولكن اللازم
هو المقصود اصالة كما في فلان طويل النجاد فان المراد به طول
القامة مع الجواز ارادة طول النجاد ايضا واجبة لان
هذا القول صحيح وان لم يكن له نجاد اصلا ولا يخفى عدم جواز ارادة
معنى العري في الثوب ههنا اللهم الا ان يذهب الى ما ذهب اليه
التفتازاني من ان المراد بارادة معنى الحقيقي هو الارادة
من حيث التصور يعني لا بد في تصور المعنى لا ارادته في حيث الوجود
والحصول لكن لا يخفى انه لا فرق بين الكناية والمجاز في ارادة

التحقيق بل المراد من الكناية معناها اللغوي وهو ترك التصريح
وفيها استعارة مصرحة تبعية باستعارة الورى للجاهل في كون
كل منهما سببا للمعتبة وظهور الشوؤة فاشتق من الورى المستعار
اسم الفاعل واستعمل في معنى الجاهل والقرينة الاضافة الى
ضمير الصرف ولذلك اي ولعدم كون الورى في معناه الحقيقي عدّ
المص نفسه مع ان تعديته بلفظة من كما اشرنا اليه والله اعلم
وانما قال المص في حق الدرايات تعذر وفي حق الروايات
بطؤ وقال هذا القول فيكون هذا القول باعتبار التقديم
والتأخير لان تحصيل العلوم العقلية اي المستندة الى العقل مع
سلامته وسلاسة الطبع واستقامة الذهن ممكن بدون الالفاظ
اي المستندة بلا اجزاء الدوال عليها فانها منسوبة الى العقل
يمكن ادراكها بدونها وان كان متعسرا جدا اي نعسر بالغا
غاية الاجتهاد وذلك لان النفس قد تعودت بملاحظة المعاني
من الالفاظ بحيث اذا اردت ان تتعقل المعاني وتلاحظها
تتخيل الالفاظ اولا وتنتقل منها الى المعاني كما يشهد به الوجدان
هذا اذا اردت تحصيلها بنفسها واما اذا اردت اخذها من
الغير او استفادتها من الغير فانها بدون ذلك الدال متعذرة
والكتابة والنقوش وان كانت دالة عليها لكن لا يخفى عسرها وبعد
وثقلها غاية القصوى والاشارة غير وافية بالمعقولات
فلا بد من الالفاظ ولذلك كان نعمة البيان من اجل النعم وافضل
الآلاء فقال سبحانه وتعالى ذكرها مع تعليم القرآن وخلق
الانسان كما قال الله تعالى علم القرآن خلق الانسان علمه البيان
وجملة وان كان حال ومعترضة وقوله الا انه استثناء منقطع
استدراك من قوله لان تحصيل الخ اي وان امكن تحصيلها بدون الا
لكن الشأن فيها لاشك في انه اي المحصل يقوى بها اي بالالفاظ

اي بالالفاظ كما عرفت حال كون ذلك التحصيل ملابسا
بخلاف تحصيل العلوم النقلية او هو ملابس بخلاف فانه
فانه اي هذه التحصيل بدونها اي بلا الفاظ متعذر اي ممتنع فان
التعذر اذا استعمل في مقابلة الامكان يراد به الامتناع واذا
استعمل في مقابلة الامتناع يراد به التعسير ووجه التعذر ان هذه
العلوم مروية والعقل غير كاف فيها بل لا بد من السماع من الواضع
او الناقل وهذا وان امكن بالكتابة والنقش والاشارة
الا انه لا يخفى ما فيها من التعسير البالغ الى مرتبة التعذر فلا بد من الا
الدالة عليها ولما كان المقنن للقوانين الشرعية عربيا والكتاب المنزل
لاثبات القواعد الدينية والاحكام المفروعة عربيا وجميع ما نقل
الينا من ائمة الدين منقولا بلغة العرب التي هي افصح اللغات
مع ان الاحكام الشرعية غير منضبطة بمجرد سماع من عالمها كيف ما كانت
بل كثيرة غير متناهية متجددة بحسب الوقائع والازمان غير مصرحة
في كريم القرآن بل مفتقرة اي افتقار الى الاستنباط والاجتهاد
من ادلتها التفصيلية من الآيات والاحاديث بقلب يقظان
وذهن وقاد ولا يخفى انه بدون صدق القدم في العلوم الادبية
دون خرط القتاد بل التقدير مع رجالة فيه توجب الكذب لا محالة
الشاذ فلا جرم وجب علينا تتبع قواعد مستنبطة من التراكيب العربية
لانها موقوف عليها القوانين الشرعية واصلها علم الصرف الذي
يبحث فيه عن احوال مفردات ابنية اللغة العربية هذا هو التحقيق
التحقيق في هذا المقام واما قول من قال ممن تصدى لشرح هذا
الكتاب معللا قول المص يعسر لان المعقولات لا تعلم ولا تعقل
بل لا تتخيل الا بالالفاظ صحيحة الابنية موافقة للقياس فخارج
عن دائرة العقل والقياس اذ هو على تقدير تمامه علة التعذر
بل تمام بحجة عقد الكتاب واثبت الفاضل هذا الدعوى بكلام ليس

٢٦

ثقة في فنه مقتدى في مذهبه في العربية قائلاً قال الزمخشري وهو جار
العلامة ابو القاسم محمود بن عمر بن عمر الخوارزمي المعتزلي سمي جار الله
لانه جاور بيت الله تعالى خمس سنين وروي انه صنف فيه الكشاف
وروي انه سئلت العرب ما رأيت من العجائب في اطراف العالم
فقال ما رأيت شيئا اعجب من انه جاء رجل اعرج الى خوارزم فعلمهم لسان
آبائهم اراد به نفسه حيث تتبع لغة العرب العرباء مع انه رجل اعجمي قال
العلامة اكمل الدين في شرح الكشاف فانه قد تاب من مذهبه الاعتزال
وكان حنفيا وسقطت احدى رجليه من فلج اصابته في بعض الاسفار
وكان يمشي بها في خشب وقيل انه كان اخذ في صباه عصفورا وشد
في رجله حبلا فانفلت من يده ودخل في ثقب وبقي بعضه في خارجه
فجره به فانكسر رجله فقالت له امه لا هناك فقطعت رجلك فوقع
كذلك ولد في زمخشر سنة سبع وستين واربعمائة وتوفي بجرجانية خوارزم سنة
ثمان وثلثين وخمسمائة وزمخشر بكسر الزاي وفتحها قرية كبيرة في خوارزم
وجرجانية قصبة خوارزم ومصنفاته الكشاف وربيع الابرار في المواعظ
والمستقصى ومجمع الامثال الفائق والاسماء والافعال والفائق
في اللغة والمفصل وحواشيه والانموذج في النحو والتصريفات في التصريف
والايضاح في المعاني والبيان واساس البلاغة والمفرد والمؤلف
في علم العربية وديوان الاشعار وقسطاس العروض وتوابع الكلم وديوان
المنثور وفرائد القلائد وواسطة العقد وخلاصة الجواهر الخفية ومكارم
الاخلاق وفصوص الاخبار والاحاديث المسندة والشافي في علم
في مذهب الشافعي والنصائح الصغار والنصائح الكبار في المواعظ صنفهما
بعد التوبة من الاعتزال هذا من بركة قلم المرقوم الفاضل الشهير بعزه
دده المرحوم لا نجد علما من العلوم الاسلامية اي علما من العلوم التي
يبين فيه عقائد الدين وقواعد الاسلام واحكامه فقهها مع المعقول منها
بل من علما عند الكل او بعض وكلامها وعلم وتفسير واخبارها

اخبارها اي علم الاحاديث في حال من الاحوال الا وافتقارها
واحتياجها الى العلوم العربية بين ظاهر لا يدفع اي بحيث
لا يمكن ان يدفع وينكره احد من الاحاد الا في هذه الحالة
ومكشوف لا يتقنع معلوم من باب تكسر من القناع من وجه
فنظيره المرأة رأسها اي بلغ الاحتياج مرتبة من الانكشاف والظهور
والظهور لا يكد يستره باتخاذ حجاب الانكار على وجهه ولعل الذين
يستحقرون العربية ويضعفون في مرتبتها يريدون ان يطفئوا نور الله
بافواههم ويهمون ان يضعوا ما رفع باهوائهم فاشبههم بالشيعة
الذين هم من اصحاب النار رفا ولك الدين لحشر واقي الدنيا والآ
فانهى العلماء المتقدمين في ائمة الدين كعلم الهدى قطب الاولياء
ابي حامد محمد بن محمد الغزالي عن العربية والفضائل الادبية
فانما هو بالنسبة الى من توغل في تحصيل فضائل النفس من الفنون
الادبية واشتغل بتحصيل معارف اللطائف واسرار البلاغة العربية
وعدها فضيلة مع التجرد عن المعارف الالهية والعلوم الشرعية
وصرف العمر العزيز الى اقتباس غرائب التراكيب المستعملة والامثال
المتداولة بين الظرفاء من الشعراء مع التقاعد عما لا بد منه في الامور
الدينية والسعادة الدنيوية والاخروية وهذا كما يمنعون عن الاشتغال
بعلم الكلام مع انه هو اساس بناء الاسلام والا فلا يخفى على من له حجى
من عداد العقلاء ان من يروم تركيبا ويسوم ترتيبا وهو بباب
العربية عاري فهو كمن يدخل السبيل بلا دليل او تركب الخيل بغير عدة
فاذن اي فاذا ثبت تحصيل العلوم النقلية بدون الالفاظ
متعذر ولا شك ان محصلها اي المريد لتحصيلها العاري منها اي المجرد
يخبط في سلوكه وطريقه ولا يهتدي اي لا يصل الى مطلوبه لانه
مطلوبه لا يحصل بدون الالفاظ وضبط مفردات اللغة العربية
باسرها متعذر فلا بد من معرفة قواعد كلية يستنبط اكثرها

ويتفاسش بها ما لم يسمع على ما سمع منها وهو العرف فوق ثم ويل لمن
يتعاطى التفسير الشريف ويتداول الحديث المنيف وهو في العربية
راجل فانه ممن يدخل تحت وعيد قوله عم من فسر القران برايه
فليتبوء مقعده من النار **فافتقار الروايات اليه اشد من**
افتقار الدرايات اليه لما عرفت من انها ممكنة الحصول بدون
الالفاظ والدوال والله اعلم بحقيقة الحال وله الحمد في جميع الاحوال ل
واعلم ان قول المص اعلم الى ههنا ترغيب على العلم المطلوب وبيان لحاجة
اليه والغرض منه والسبب الباعث على التدوين كما يفيده الفاء التي
بعده **واذا كان الحال** اي الامر والشان **على هذا المنوال**
اي على الاسلوب المذكور من ان الصرف ام العلوم ويقوم مقامه
الدرايات داروها ويطغى في الروايات عاروها **فجمعت** هذا
مجاز باعتبار ما يؤول اليه وتعبيره عن المستقبل بالمضي لكمال التعجيل
ووفور الرغبة الى حصول جمع كتاب في مثل هذا العلم الذي يستحق بان
يكون محط رحال اراء اولي الالباب والا فلم يجمع الان لانه من
المحل اي **فقد جمعت** وانما فسرناه به **لان** اي قوله فجمعت **ماض** لفظا
دال على المضي **بمعناه** اي ثابت على معناه المضي بدليل دخول الفاء
عليه والا لاثرت فيه اداة الشرط فلم يحتج الى الفاء الرابطة
فعلم انه ماض بمعناه **وقع جزاء للشرط محذوف كما قدرناه**
والماضي اذا وقع جزاء لا يبقى على معناه ولا يحتاج الى الربط
الا مع لفظة قد في الاثبات فاذا وقع جزاء واريد ابقاؤه على
معناه فلا بد من الربط ليعلم انه جزاء **فلا يصح** ذلك الا بوقوع بعد
لفظة قد بل لا بد منه ليبقى على معناه فيحتاج الى الفاء الرابطة
بين الشرط والجزاء فعلم من هذا ان الفاء لا يدخل على الماضي الواقع
جزاء الا اذا ابقي على معناه المضي وهذا الا بالفاء لا يكون بدون قد
فقد دخل الفاء لا يجوز بدون قد فاذا دخل الفاء على الواقع

الواقع جزاء علمنا انه ثابت على المضي فلا بد من لفظة قد **اذ لا بد**
في اللفظة اي اذ لم يوجد قد في اللفظ **فلا بد** ولا افتراق
من بدأ يبدأ بدءا بالفتح مصدر والضم اسم اي فرق والتبديد
والتفريق او لا عوض فان البد قد يجيء بمعنى العوض وح لفظة بمعنى
عن ومعناه العرفي جار نسبت **من التقدير** وحاصل الكلام
ان كل ما لا يقع شرطا لا يقع جزاء بدون رابطة فالفعل الماضي الذي
ضى في اوله قد لا يقع شرطا لا تقول ان قد قعدت لان ان تقلب معنى الماضي
مضارعا وقد تاكيد له فقد يمنع ذلك فكذا اذا وقع جزاء لا يقع
بدون الفاء لعدم انتفاء تاثير اداة الشرط فيه لا لفظا ولا معنى
فلا بد من الربط وهو الفاء التعقيبية لمناسبة بينهما وبين الجزاء
الذي من شانه تعقيب الشرط فعلم من هذا ان كل ماض محكوم
بالفاء اذا وقع جزاء للشرط لا بد من قد فيه فالاستدلال بالفاء
على كون الماضي بمعناه مصدرا بقد من قبيل الاستدلال بالاثر
على المؤثر وعلى هذا البسط والتقرير اندفع ما برز من الصعوبة
في كلام النحرير **وهذا** اي وقوع الماضي بغير قد لفظا جزاء الشرط
محذوف **كثير فعليك** هو اسم فعل اذا تعدى بنفسه كان بمعنى
الزم واذا تعدى بالباء كان بمعنى استمسك وقال الفاضل الرضي اسماء
الافعال حكمها في التعدي واللزوم حكم الافعال التي بمعناها
بمعناها الا ان الباء تزاد في المفعولات كثيرا نحو عليك به
لضعفها وذكر الدماميني في شرح مغني اللبيب ان معنى عليك بكذا
استمسك فالباء ليس بزائد كما ظنه الرضي انتهى واليه اشارة
التفتازاني في شرح المفتاح حيث فسر قوله فعليك بكلام
رب العزة بقوله اي استمسك بكلام رب العزة **بالتنبه** من نوم
الغفلة **في مقامه** اي في المحل الذي يقع فيه ويحتمل فيه هذه القاعدة
ويحتمل ان يكون الجزاء مع شرطه **محذوفا** ولا بد له من دليل

فاشية بقوله بقرينة المقام وجه ان قوله فجمعت يدل ظاهرا على
الجمع المفصل مع انه لم يوجد بعده في مثل هذا المقام الارادة مقدرة
لان الجمع من الافعال الاختيارية كما في قوله تعالى فاذا قرأت القرآن
الآية ويكون عطف على يكون لا على ان يكون او على تحتمل فهو مرفوع بتقدير
الكلام قوله هكذا اشارة الى ما بعده اي وان يكون تقدير
الكلام مثل الذي يذكره هو قوله وان كان كذلك لك المؤاردات جمع
كتاب فيه فجمعت الخ عقبها فان قلت ان المشبه غير المشبه به ضرورة
فيلزم ان يكون المقدر امرا مشابها بما ذكر لا هو نفسه قلت ليس الغرض
منه التشبيه بل المقصود منه التنبيه على طريق المحذوف والاشارة
الى سؤال كما في قوله تعالى واذكروه كما هداكم اي اذكروه على النمط
الذي هداكم عليه فاعرف فيكون قوله فجمعت معطوفا على الجزاء
المقدر وهذا اردت والفاء فصيحة وهي التي تعطف بها على
محذوف يدل عليه الكلام مع كونه سببا للمذكور لا شرطا والا
فهي جزائية هذا مذهب السكاكي واما مذهب الزمخشري فقد قيل
انه على عكسه وقيل بعينها والمأخوذ قوله في الكشاف عند تفسير قوله
تعالى وقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت الآية الفاء في قوله
فانفجرت متعلقة بمحذوف اي فضرب فانفجرت او ان ضربت فقد
انفجرت وهي على هذا فصيحة لا تقع الا في كلام بليغ انتهى فقيل قوله
فهي هذا اشارة الى كون المحذوف شرطا كما يفيده قرب
الاشارة وقيل هو اشارة الى كون الفاء متعلقة بمحذوف
مطلقا وتسمى فصيحة اما لافصاحها او انبائها عن المحذوف
واما لوضعها بوضاحتها واما لكونها مفيدة معنى بديعا وواقعة
موقعا حسنا كما اشار اليها بقوله لا تقع الا في كلام بليغ وهي
تتنوع بتنوع ما دلت عليه المحذوف فتارة يكون المحذوف
امرا كما في قوله تعالى فقد جاءكم بشير ونذير اي لا تعتذروا

اي لا تعتذروا وتارة شرطا كما في قوله تعالى فهذا يوم البعث اي ان
كنتم منكرين للبعث فهذا وتارة معطوفا كقوله تعالى فكلوا
ذكره المحشي قوله قال الفاضل الهندي في قول ابن الحاجب فالمو
المعرف الفاء فصيحة واعترض عليه الفاضل البركوي عليه رحمة الله
العزيز في شرح مختصر الكافية بانه لا وجه لهذا لان الفاء الفصيحة هي
المفصحة عن المحذوف المتوقف عليه صحة الكلام نحو قوله تعالى فقلنا
اضرب بعصاك الحجر فان الانفجار مترتب وموقوف على الضرب
المحذوف اي ضرب فانفجرت وههنا ليس كذلك كما لا يخفى على المتأمل
انتهى ورد استاذنا ومولانا في شرح الايضاح بان هذا غير لازم وقد
نقل من السيد والسعد علقناه في الحاشية مخافة التطويل ولا بد في
النظر فيه اي العرف كتابا الكتاب في اللغة فعال بمعنى مفعول
اي مكتوب بمعنى مجموع وفي العرف الكتاب المؤلف كالمفتاح مثلا
وما يذكر فيه من الاقسام والفصول والابواب اما ان يكون عبارة
عن الالفاظ المعينة الدالة على تلك المعاني المخصوصة وهذا هو
الظاهر واما عن النقوش الدالة عليها بتوسط تلك الالفاظ
واما عن المعاني المخصوصة من حيث انها مدلولة لتلك العبارات والنقوش
والنقوش واما عن المركب من الثلثة او الاثنين منها هذا عبارة
في حواشي المطول موسوما من الاسم وهو العلامة اي معلما والكتاب
موجودة فان الاسم اي لان الاسم علامة للمسمى ومن فسره بموجود
بدعوا فكانه بناه على اعتبار الكوفي واراد التعبير باللام مراحا
هو في الاصل اسم مكان من الروح بالفتح وهو الراحة والارتياح
اصله مروح اي محل راحة اعل بالنقل والقلب الارواح جمع
في الاصل جمع روح بالضم بمعنى النفس المسماة بالنفس الناطقة
وفيه اختلافات كثيرة قد عجز عقول العقلاء عن ادراك حقيقته
ينبئ عنه من عرف نفسه فقد عرف ربه فالمراد [illegible]

تركيب اضافي فسمي بهما هذه الالفاظ المعينة الدالة على المعاني
المخصوصة او الخطوط والنقوش الدالة على تلك المعاني بتوسط تلك
الالفاظ او عبر بهما عن ما سبق ثم هذا المجموع المؤلف في العرف مراح
الارواح لان غذاء الاشباح الطعوم والاشربة فهذا الكتاب
محل راحة الارواح لان بقرائته يسهل عليها سائر العلوم وادراك
دقايق الفهوم لما عرفت من انه الصرف ام العلوم واما ما يقال في
وجه التسمية من ان المراح من الرواح بمعنى الذهاب في الليل فمعلوم
بقرينة منه الى غيره فمع خلوه عن الفضل المتقدم لا يكون اعتبار
هذا المعنى بعد اضافته الى الارواح كما لا يخفى وقوله اي قول المصنف
وهو اي ذلك الكتاب الموسوم واستعمال اسم الاشارة الدالة له
على البعد عند الاشارة الى العبارة المتقدم ذكرها وان كان ف
قريبه شايع بناء على ان ما مضى فقد بعد بينه الشريف في حواشي الكشاف
مبتداء وقوله للصغير هو في الاصل فعيل بمعنى فاعل مشتق من
الصباوة بمعنى الميل سمي به الولد الصغير لميله الى ما يرى خصصه
بالذكر اي جعله مخصوصا مميزا ومنفردا من بين اجناسه بالذكر
ان ذكره دون غيره من انواع الانسان نباء اي لبنائه اكثر كلامه
على الاغلب الاكثر في قراءة هذا الكتاب فانه من الصرف وهو دون
الكلام العلوم لانه اصلها ومن اللائق على المؤمن ان يتعلم في
صباه وهذا من جملة الحقوق للاولاد على الاباء وفي الكلام
هذا المساق كان الفارسي له هو الصبي فقط ومراعاة مصدر
مصدر من راعيت الامر لاحظته وحفظته اي ولرعايته وحفظه مر اعات
النظير الذي من الصناعات البديعية المورثة للكلام حسنا
وملاحة وهي عبارة عن الجمع بين المتناسبات وههنا عن الجمع
بين الام والاب والابن ووجه التسمية ظاهر وقيل معناه
المائل الراغب لقرائته فيشمل الصغير والكبير ولا يخفى ان استعمال

استعمال الصغير بمعنى المائل مهجور غير متبادر عند الاطلاق حال
من خبر المبتداء وهو هو قوله جناح النجاح مصدر نجح ينجح نجاحا
من باب فتح اي الفوز والظفر والوصول بالمطلوب و
والمقصود فالنجاح هو الظفر بالمقاصد كذا في الصحاح وتفسيره
بالخلاص وهم كذا قيل اقول وجهه عدم مطابقة اللغة ويمكن
ان يوجه بان هذا التفسير باللازم لان الفوز بالمطلوب يلازمه
الخلاص عن شدائد ضده بل هذا انسب بالمقام لان هذا الكتاب
كما انه سبب الفوز بالمطلوب العلمي كذلك هو سبب الخلاص عن ظلمة
الجهل والخلاص عن المحنة الذي من الوصول الى الغرة كما هو مكشوف
عند اهل التجربة هذا واعلم ان العامل معنى نسبة مستفاد من اسناد المبتدا
الى الخبر فانه معنى فعل قابل للتقييد ان اراد تقييده وكذا يجوز الحال
عن المبتدا عند البعض وروي عن سيبويه انه قال يجوز الحال عن المبتدا
لان معنى قولك زيد قائم نسب زيد الى القيام فيكون فاعلا في المعنى
ولعل على هذا يكون بين المجوزين وغيرهم نزاع لفظي فان المجوزين
يئولونه بالفاعل والمفعول وغيرهم يريدون ان الحال من المبتدا والخبر
يساوي الفاعل والمفعول من حيث انه مبتدا وخبر جاز بدليل جعلهم قائما
في قولك هذا زيد قائما حالا من زيد باعتبار كونه خبرا مفعولا لاشير
او انبه المفهوم من فحوى الكلام مع كونه خبرا وبالجملة اما اثبات لخلاف
في مثل هذا زيد قائما او يكون الخلاف نزاعا لفظيا وبهذا ظهر ان
عامل ذي الحال والحال واجب لاتحاد كما هو مذهب المحققين
وقال الكافي في شرح التسهيل والاكثر ان يكون الفاعل في الحال
هو العامل في ذيها لانها واياه كالصفة والموصوف ولكنها كالمميز للمميز
والمميز عنه وكالخبر والمخبر عنه ومعلوم ان ما يعمل في الخبر والمخبر عنه
والتمييز والمميز عنه قد يكون واحدا وقد يكون غير واحد فكذا الحال
وذي الحال شاع اتحاد العامل في الاغلب اللغة كتاب

زيد نفى وان زيدا قائم وجاء زيد راكبا ومثال عدم الاتحاد
في الثلثة ان عشرين درهما وزيد منطلق على مذهب سيبويه
وان هذه امتكم امة واحدة فانه حال والعامل اسم الاشارة
وامتكم صاحب الحال والعامل فيها ان النهي وقد عرفت ان زيدا
في هذا زيد مفعول للاشارة وانه وبهذا الاعتبار وقع ذا حالا
فكذا امة اذ تاويله اشير الى امتكم حال كونها امة واحدة
فيكون معمولا لمعنى الاشارة فاتحد العامل فيهما فان المعتبر في
ذي الحال ومفعولية كونه فاعلا او مفعولا حقيقيا او حكميا او
او كونه فاعلا او مفعولا معنويا والمراد بالمعنوي ما يكون فاعلا
او مفعولا بالمعنى فقط مستنبطا من فحوى الكلام خارج عن المقصود كالاشارة
في هذا المقام زيد قائما كذا قال قطب عصره عبد الرحمن الكبير الجاجاني
الجامي في شرح الكافية وهذا التوجيه وجيه كما يشهد به الذوق السليم
هذا لكن ان يعتبر العامل هنا معنى التشبيه المقدر في الكلام اذ التقدير
اشبه هذا الكاتب بجناح النجاح ولم يلزم ذكر اداة التشبيه في
كونه مفعولا معنى كقولنا زيد عمرو وفي نماء الكرم فانه لكن هذا
اذا جعل حالا له وهو جناح النجاح تشبيه بليغ لا استعارة كما
كما اعتبره الشارح فليتامل ولما ورد ان الاصل في الحال التاخر
عن ذي الحال لكونها صفة له في الاصل فلم قدمت عليه
ههنا اجاب عنه بقوله **قدم** اي قوله للنصر مع كونه حالا عنه
اي عن قوله جناح النجاح مع كونه ذا الحال **للسجع** اي رعاية
له او ليكون الكلام مسجعا فان السجع من احسن محسنات الكلام
عند البلغاء فيرجح على الاعتبار الاصالة فان قيل العامل في الحال
ههنا على ما ذكرت هو انتساب الخبر للمبتدا وهذا العامل معنوي
غير مقدر في نظم الكلام ولا مقصود منه فهو ضعيف لا يتقدم
عليه معموله الا بعد انعقاد ركني الكلام حتى قيل ليس له قوة العمل

العمل في الحال هذا قضية مقبولة معقولة الا ان [illegible]
النحوية تابعة للاستعمال والاستعمال بخلافه عند الشارح المحرر
لقوله تعالى فله جزاء الحسنى فقد صرحوا بان جزاء في قراءة
النصب حال من المبتدا وهو الحسنى وقوله تعالى والارض
جميعا قبضته يوم القيمة والله اعلم بالصواب **والجملة اعني**
المبتدا اعني هو **والخبر** اعني جناح النجاح **حال من الكاتب**
نصب على الحكاية مجرور تقديرا الاشتغال الاخر بحكاية
كما في قولهم دعني من تمرتان في جواب هل لك تمرتان
ولما كان الكلام المص في هذا المقام مشتملا على كون نكتة الاستعارة
من محاسن الكلام اراد الشارح الفاضل بيانها بطريق الاجمال
مع التعريف لبعض اقسامها مما اقتضاه المقام والحال وتوضيح
المرام محتاج الى بعض التفصيل فلا علينا ان نتكلم في مقدمة رجاء
للثواب الجزيل من الكريم المنان الجليل وطلبا للدعاء الجميل وخير
الثناء من المستفيدين من الاخلاء الاصفياء فنقول وبالله
التوفيق وبيده ازمة التحقيق اعلم ان اللفظ اما ان يستعمل
فيما وضع له وهو الحقيقة او في غيره اما بلا علاقة وهو الغلط
او لعلاقة وح اما مع مانع الحقيقة وهو المجاز او بدونه
الكناية فالحقيقة اللفظ المستعمل فيما وضع له من حيث انه كذلك
والمجاز اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة مع مانع الحقيقة
من حيث هو كذلك والكناية اللفظ المستعمل في غير ما وضع له
لعلاقة بلا مانع حقيقة فالنسبة بين الاقسام الثلثة هو التباين
ولما لم يكن الحقيقة والكناية مما يهمنا ههنا فلنقتصر على التعرض
للمجاز فاعلم ان علاقة المجاز اما المشابهة وهو الاستعارة
فعلم ان الاستعارة مبنية على التشبيه وقد مر تحقيقه او غيرها وهو
المجاز المرسل وبحث الكلام فيه ان شاء الله تعالى في الفن الثاني

الاستعارة

وقد عرفوها بتعريفات منها الاستعارة ان تذكر احد طرفي التشبيه
وتريد به الطرف الآخر كقولك رايت اسدا يرمي والاصل
رايت رجلا كالاسد في الشجاعة يرمي فاريد المبالغة بحيث
ينسى فيه حال الادنى في جنس الاعلى ويكون فردا من افراده فاخذ
التشبيه المشبه به في الذكر واريد به المشبه مع قرينة مانعة عن ارادة
الحقيقة وكقولك انشبت المنية اظفارها بفلان والاصل
وقع المنية الردى كالسبع في اغتيال النفوس بفلان فاريد
المبالغة المذكورة واريد المشبه به بجعله قسمين متعارف وغير
متعارف وارادة غير المتعارف وادخل في جنس المشبه واثبت
له ما هو لازم للمشبه به من الانياب وعلى هذا اخرج قولنا زيد
اسد عن الاستعارة لكون الطرفين مذكورين معا ويكون الاستعارة
المكنية لفظية ومنها الاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له
والمراد بمعناه ما عني باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعلى هذا
لا يتناول قولنا ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعمل
فيما وضع له وان تضمن تشبيه شيء به نحو زيد اسد كالخروج وصاحب
هذا المذهب يجعل الاستعارة المكنية اسما معنويا فخرجت
ايضا وهذا اخص من الاول ومنها الاستعارة اعطاء
اسم المشبه به للمشبه وذكر المشبه بوجه ما او لا وعلى هذا المذهب
دخل في تعريف الاستعارة قولنا زيد اسد واعلم ان هذا الاختلاف
مما يفتقر اليه اشد افتقار لابتناء كلام الفاضل فقول
الموفق ورشده السلوك في سبيل التحقيق انه قد اختلف علماء
البيان فيما افرد المشبه به والمشبه بالذكر مثل زيد اسد هل
هو استعارة ام فذهب المحققون الى انه تشبيه لا استعارة
لان الاستعارة انما تطلق حيث يطوى ذكر المشبه بالكلية
لابتنائها على تناسي التشبيه وجعله امرا مسلما وادخال المشبه

المشبه في جنس المشبه به وجعله فردا من افراده وهذا المعنى
مفقود هاهنا لان اسم المشبه به اذا وقع هذا الموقع كان الكلام
مصوغا لاثبات معناه لما اجري عليه او نفيه عنه فاذا قلت
قلت زيد اسد مصوغة في الظاهر لاثبات معنى الاسدية
لزيد وهو ممتنع على الحقيقة فيحمل على انه لاثبات شبه زيد
بالاسد فيكون ٣ تكليفا بان يسمى تشبيها بخلاف قولنا
رايت اسدا يرمي فانه وان قصد تشبيه ذات بالاسد
لكنه جعل امرا مسلما وسيق الكلام لاثبات الفعل واقعا عليه
والى هذا ذهب الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف والبيضاوي
والسكاكي والخطيب واليه مال السيد الشريف روح الله روحه
اللطيف ومن الناس من ذهب الى ان هذا استعارة لاجرائه
على المشبه مع حذف كلمة التشبيه وقد وجه هذا المذهب
مولانا المولى سعد الملة والدين التفتازاني عليه رحمة الغفران
من العون الصمد بانا لا نعلم ان اسدا في قولنا زيد اسد مستعمل
فيما وضع له بل هو مستعمل في معنى الشجاع فيكون مجازا او استعارة
كما في رايت اسدا يرمي بقرينة حمله على زيد ولا دليل لهم على تقدير
اداة التشبيه وما ذكروا من ان الحمل على زيد قرينة لان من المعلوم
ان الانسان لا يكون اسدا فوجب المصير الى التشبيه فهو بتقدير
استعمال اسد فيما وضع له واما اذا كان مجازا فصح الحمل
ظاهر وتحقيق ذلك انا اذا قلنا في قولنا رايت اسدا يرمي
ان اسدا استعارة فلا نعني انه استعارة عن زيد اذ لا ملازمة
بينهما بل انه استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة فقولنا
زيد اسد اصله زيد رجل شجاع كالاسد فحذف المشبه و
استعمل المشبه به في معناه فيكون استعارة وايد هذا الكلام
بانه كثيرا ما يتعلق بالمشبه به الجار والمجرور في مثل هذا المقام

٣ الاتيان بالاسد لاثبات التشبيه بناء
على معناه الوضعي فيكون صح

فقولها اسد علي وفي الحروب نعامة فتخاء تنفر من صفير الصافر
وقوله عم بهم بدر على من سواهم وقولهم هو اخي في الله ومنهم
اخوننا في الدين فان الاسد والنعامة وغيرهما اسماء
جامدة لا يتعلق بها الجار بدون تأويلها بمجترئ وصائل و
وجبان هارب وما يناسب المقام وبانه كثيرا ما يكون
المشبه به بحيث لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه فيقرب من
اطلاق لفظ الاستعارة عليه وذلك بان يكون المشبه به
غير موصوفة بصفة لا تلايم المشبه مثل هو بدر يسكن الارض
وشمس لا تغيب فانه لا يحسن دخول الاداة في مثل ذلك الا
بتغيير الصورة بان يقال زيد كالاسد بالتعريف وهو كالبدر
الا انه يسكن الارض وكالشمس الا انها لا تغيب كذا نقل عن
الشيخ عبد القاهر وهذا الكلام حق وبالقبول احق واعترض
عليه الشيخ الشريف المدقق بانا اذا قلنا زيد اسد وكان
لفظ الاسد مستعملا في معنى رجل شجاع كالاسد فاما ان يراد به
ذات ما معهودة الذهني فلا تشبيه فيه اصلا اصلا بل هو مجاز
مرسل كما لا يخفى على احد واما ان يراد به ذات ما مبهمة
مشبهة بالاسد فيكون ظاهر الكلام سهوا فالاثبات ان زيدا
هو تلك الذات ولا يخرج ح ان المشبه به هو تلك الذات
والشجاعة والجراءة والصولة خارجة عن الطرفين اتفاقا
فلا يظهر دلالة تعلق الجار به على كونه استعارة وانما وقع
فيما وقع بناء على توهم انه اذا كان استعارة كان معنى الجراءة
داخلة فيه وهو سهو والحق ان اسدا في مثل هذا الموقع مستعمل في
معناه الحقيقي ولا ينافيه تعلق الجار به اذ لوحظ معه ضمنا
التبع ما يلزمه من الجراءة والصولة وغيرهما من المعاني اللا نه
فيعمل في الظرف بطريق التضمين وذلك المعنى التابع وقد يرفع به الفاعل ايضا كما

كما في قولك لقيت رجلا اسدا ابوه واما لقصد المبالغة او لاعتبار
اللازم سواء جعل تابعا او مستعملا فيه اللفظ بل دلالة تعلق
الجار به على الحقيقة ادل منها على الاستعارة لان فهم المعنى الذي
يتعلق به الجار من الجراءة وغيرها على تقدير كونه حقيقة اظهر
هذا محصل كلامه في حاشية الكشاف والمطول والجواب عنه باختيار
الشق الثاني وهو ان يراد به ذات ما صدق عليه مفهوم رجل شجاع
كالاسد لظهور ان ليس المراد بمعنى الرجل صورته الذهنية من حيث
وجودها في الذهن اذ لا تشبيه فيه قطعا مع انه معتبر في الاستعارة
بل الذات المبهمة المشبهة بالاسد وما زعم ان الشجاعة والجراءة
خارجة ففيه بحث لانه ان اراد ان الشجاعة خارجة عن الطرفين
خروجها عن حقيقتها فمسلم وغير مضر وان اراد خروجها عنهما من
حيث كونهما مشبها ومشبها به فهذا سهو ظاهر لظهور ان ليس المشبه
زيدا نفسه بل باعتبار جراءته وكذا المشبه به ليس اسدا نفسه بل هو
باعتبار الصولة مثلا وعليه الاعتبار اتفاقا فكان الوصف من
مفهومه المجازي وما ادعاه حقا ففيه ان اسدا اذا استعمل في معناه
الحقيقي كان جامدا محضا غاية انه يلاحظ معه على سبيل التبعية ما يلزمه
وهذا وان كان يكفي في العمل في الظرف لكن لا يكفي في تحمل الضمير وفي فيه
الفصل الظاهر الذي يقتضي عاملا قويا فعلا او شبهه تشبيها تاما
حتى لم يجوز واعمل افعل التفضيل فيه الا بشروط مذكورة في النحو
فالتحقيق فيه ان اسدا مجاز عن رجل شجاع بقرينة الحمل كما انه
مجاز عنه في رأيت اسدا يرمي بقرينة يرمي وقد اريد به ذات
مبهمة مشبهة بالاسد والكلام مسوق لادعاء الاتحاد بينهما
لاثبات ان زيدا هو تلك الذات فافهم واعترض ايضا بان معنى
لفظ اسد في زيد اسد في الشجاعة والجد وقد اعترف بان
الاثر من التشبيه هكذا الاول اقول الغرض منهما في غاية الظهور

لانه لا يمكن ادعاء الاتحاد بينهما في الثاني بخلاف الاول لما ادري
ما الجاءه اليه افاض الله شآبيب المغفرة عليه هذا والمقام يحتمل
الكلام من الجانبين لكن اكتفينا بهذا القدر لان ما وراءه في
التطويل يورث الملالة والكدر والشارح الفاضل جرى في هذا
المقام على المذهب الاول ثم ان الاستعارة لكونها مبنية على
التشبيه يجري فيها ما يجري فيه من كون الطرفين حسيا او عقليا
او مختلفا وكذا الجامع وغيره مما ذكر بعضها فيما سبق لكن لما
لم يكن يتعلق بغرضنا هنا شيء تركناها الا التقسيمين في الاستعارة
لا بد من التعرض لهما لتوقف حل البحث عليهما التقسيم الاول
ان الاستعارة مصرحة ان ذكر المشبه به المشبه نحو رايت
اسدا يرمي ومكنية ان لم يصرح بذكر المشبه به بل ذكر رديفه ولا
الدال عليه كما في انشبت المنية اظفارها حيث استعير السبع
للمنية كالاسد للشجاع في قولنا رايت اسدا يرمي
لكن لم يصرح بذكر المستعار منه بل ذكر لازمه لينتقل منه
الى المقصود كما هو شان الكناية فالمستعار لفظ
السبع والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له
هو المنية فحينئذ يكون الكنية من المجاز اللغوي حيث استعير
لفظ السبع المرموز اليه للموت هذا عند الجمهور وعند
السكاكي هو ذكر المشبه وارادة المشبه به بادعاء دخول
المشبه في جنس المشبه به وجعل المشبه به قسمين متعارف و
غير متعارف فهذا ذكر المشبه وارادة المشبه به باثبات
شيء من لوازم المشبه به للمشبه كما في انشبت المنية اظفارها
بفلان فحينئذ يكون من المجاز اللغوي حيث استعمل المنية وغيرها
وضع له ادعاء دخول المنية في جنس السبع واثبت له ما هو
لازم للسبع من الاظفار وعنده ايضا المستعار له الموت

الموت فكلامه محتمل لكلا المذهبين كما بين شراحه وقد وجه التفتازاني في
المطول فليطلب ثمة وعند صاحب التلخيص الاستعارة المكنية
هو التشبيه المضمر في النفس فحينئذ يكون امرا معنويا وتسميته كناية
ومكنية لعدم التصريح واستعارة مجرد اصطلاح ولعل مختار
الشارح الثاني حيث فسرها به في الحاشية والمصرحة
قسمان عند السكاكي تحقيقية وهي التي يكون المشبه المتروك
بها امرا محققا حسا مثلا اسدا يرمي او عقلا كقوله تعالى
اهدنا الصراط المستقيم اي الدين الحق فهو محقق عقلا لا
حسا وتخييلية وهي التي لا يكون المشبه المتروك فيها امرا
محققا لا حسا ولا عقلا بل صورة وهمية كما في انشبت
المنية اظفارها فانه لما شبه المنية بالسبع في اغتيال النفوس
بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضرار ولا رقة
لمرحوم ولا ابقاء على ذي فضيلة اخذ الوهم في تصويرها
بصورته واختراع لوازمه لها فاخترع لها صورة مثل صورة الاظفار
المتحققة ثم اطلق عليها لفظ الاظفار فلفظ ح استعارة مصرحة تخييلية
مندرج تحت المجاز وعند الجمهور التحقيقية جعل الشيء الشيء كما مر من الامثلة
والتخييلية جعل الشيء للشيء حيث اثبت للموت الاظفار والاظفار على معناه
الحقيقي لكن هناك تصرف عقلي هو اثبات معناه الحقيقي للمنية المشبهة بالاسد
وهذا التصرف العقلي هو المسمى بالاستعارة التخييلية على سبيل الاشتراك
اللفظي في الاستعارة المكنية والتخييلية مثلا زمان عند الخطيب لانها عنده
ان يضمر التشبيه في النفس ولا يصرح بشيء من اركان سوى المشبه ويدل
على ذلك التشبيه بان يثبت للمشبه ما يختص بالمشبه به فالتشبيه يسمى استعارة
مكنية وذلك الاثبات تخييلية فهما متلازمان عند الجمهور كما سيجيء
ان شاء الله تعالى هو ان الاستعارة اذا كان اسم جنس
فاصلية والمراد باسم الجنس هنا ما دل على نفس الذات الصالحة

الاخير كما ذهب في قول ام العلوم
الى المذهب الاول ح

و اريد به ح

زمه

ل

لأن يصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الأوصاف
كأسد وقتل وكذا ما يكون متأولاً باسم جنس كالعلم في نحو رأيت اليوم
حاتماً بتأويل جعله موضوعاً للجواد سواء كان ذلك الرجل المشهور
أو غيره كما جعل أسد كأنه موضوع للشجاع سواء كان سبعاً
أو غيره فتأمل وإن لم يكن اسم جنس فتبعية كالأفعال وما يشتق منها
والحروف وإنما كانت تبعية لأن الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه
يقتضي كون المشبه موصوفاً بوجه الشبه ومشاركة للمشبه به في وجه
الشبه وإنما يصلح للموصوفية الحقائق أي الماهيات المتحققة والثابتة نه
في أنفسها من غير اعتبار المعتبر كقولك جسم أبيض وبياض صاف
دون معاني الأفعال والمشتقات منها لكونها متجددة غير متحققة
متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهومها أو عروضه في تحققه
كما ذكر في المطول ودون الحروف لأنها آلات ورابطة للملاحظات
فلا يصلح للموصوفية أصلاً فالتشبيه في الأولين لمعنى المصدر وتبعية
لهما وفي الثالث لمتعلقاتها ثم تبعية في معانيها والله أعلم بالصواب
الحمد لله ملهم الصواب فإذا هذه المقدمة على لوح ذهنك فلنرجع إلى
الشرح فاعلم أن المص استعار أي أخذ عارية لفظ الجناح
من معناه الوضعي الذي هو العضو المخصوص من الطير معطياً للكتاب
المجموع المسمى بمراح الأرواح أي استعمل لفظ الجناح الموضوع
للعضو المخصوص في غير ما وضع له بعلاقة المشابهة فالمص مستعير ولفظ
الجناح مستعار والعضو المذكور مستعار منه والكتاب المجموع مستعار له
وهذا الأخذ والاستعمال استعارة وقد يطلق الاستعارة على المستعار
كما عرفت فإن قيل لا بد من علاقة وجامع بين المستعار منه والمستعار له
فأين العلاقة هنا قلنا بينهما اشتراك لكون كل منهما أي كل واحد
من الكتاب والجناح سبباً ووسيلة للنجح والوصول إلى المطلوب
وهو ظاهر فإن الجناح هو المنجح للطائر عن الشدائد الموصل إلى المقاصد و

إلى المقصد وكذا هذا الكتاب منجي الصبي من ظلمة الجهل إلى
النور الفضل فإن قيل إضافة الجناح إلى النجاح ليست بمعنى
ولا في معنى وهو غير حسن البيان بل بمعنى اللام والهيئة الإضافية
في اللامية موضوعة لاختصاص الكلام الصحيح لأنه يخبر عن المضاف فه
بأنه للمضاف إليه ولا يخفى انتفاؤه هنا قلت ما ذكرت معنى
الإضافة الحقيقية وقد تستعمل مجازاً فيما بين الشيئين من الملابسة
والمناسبة والتوجه وهنا إضافة أي إضافة الجناح إلى
النجاح لأدنى ملابسة من قبيل إضافة السبب إلى المسبب كحديقة
الهدى فلا يرد السؤال ولبس في العبارة استعارة مصرحة
وهي ذكر المشبه به وإرادة المشبه مع ادعاء دخول المشبه في جنس
المشبه به وإعطاء اسمه المشبه مع إثبات لازم المشبه به للمشبه
وهذه الإرادة ادعاء لا حقيقة وهذا مذهب السكاكي بل تشبيهه
أي الصبي بالطير في طلب النجاح بيان للجامع وإثبات الجناح
اللازم للطير بالرفع مبتدأ أي له أي للصبي قرينتها أي دليل الكناية خبر
ظاهر والجناح مع كونه استعارة تحقيقية وهي التي يكون المشبه
المتروك متحققاً حساً أو عقلاً كما عرفت حين استعارة الجناح
للكتاب فإن الكتاب أمر متحقق حساً قرينة للمكنية إذ لا يجب أن تكون
قرينة المكنية استعارة تخييلية وهي التي لا يتحقق المشبه المتروك
فيها لا حساً ولا عقلاً بل صورة وهمية كما عرفت في المقدمة في نحو
أنشبت المنية أظفارها بفلان فإن المشبه المتروك هناك صورة
وهمية حاصلة من تصور المنية بصورة السبع في اغتيال النفوس و
هذا مذهب السكاكي وهذا أما عند المحققين فإثبات تلك الأظفار
للمنية فهي عندهم تصرف عقلي ولا مجاز في اللفظ بل في جعل الأظفار
للمنية بل قد يكون قرينة المكنية استعارة تحقيقية كما أن الكلام
الذي يفهم من كلام صاحب الكشاف أو على ما يفهم منه في تفسير قوله

[illegible] صح

تعالى ينقضون عهد الله الآية حيث قال فإن قلت من أين ساغ
استعمال النقض في ابطال العهد قلت من حيث تسميتهم العهد
بالحبل على سبيل الاستعارة لما فيه من اثبات الوصلة بين المتعاهدين
وقال هذا من أسرار البلاغة ولطائفها أن يسكتوا عن ذكر الشيء
المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شيء من روادفه فينبهوا بذلك الرمز
على مكانه نحو شجاع يفترس أقرانه ففيه تنبيه على أن الشجاع
أسد هذا كلامه وتحقيقه أن النقض لغة هو الفسخ وفك التركيب
في الأجسام والعهد الميثاق لما من شأنه أن يراعى ويتعهد كالحفظ
كالوصية واليمين ثم شاع تشبيه العهد بالحبل لما فيه من ربط أحد المتعاهدين
بالآخر واستعماله فيه على طريق الاستعارة فاستعمل النقض في ابطال
العهد فإن أطلق النقض مع الحبل المراد به العهد كان فيه استعارة
تصريحية حيث ذكر المستعار منه وطوي ذكر المستعار له والنقض
ترشيح له وإن ذكر مع العهد كان فيه استعارة مكنية حيث ذكر
المستعار له وطوي ذكر المستعار منه والنقض رمز إلى ما هو من روادف
المستعار منه وتوابعه وقرينة لها وفي النقض كان استعارة تبعية
حيث شبه ابطال العهد بفك تأليف الجسم وأطلق اسم المشبه به على المشبه
مع طي ذكره وكذا الافتراس والاغتراف في قولنا أسد يفترس أقرانه
وبحر يغترف منه الناس استعارتان مصرحتان حيث شبه بطشه وحملته
لأقرانه بافتراس الأسد وانتفاع الناس به بالاغتراف ثم استعمل
لفظ الأسد المشبه به في المشبه فإن قلت إذا كان النقض وأخواته
استعارات مصرحات بها وقد شبه معانيها المرادة بها معانيها الأصلية
كيف تكون كناية عن استعارات أخر التي لوازمها معانيها الأصلية
قلت هذه الاستعارات من حيث أنها متفرعة عن استعارات
أخر صارت كناية عنها فإن النقض إنما ساغ استعماله في ابطال
العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل فلما نزل العهد منزلة الحبل نزل

ابطاله منزلة نقضه فلولا استعارة الحبل للعهد لم يحسن بل
لم يصح استعارة النقض للابطال وقس على ذلك نظائره فهذه
الاستعارات تابعة لها غير مقصودة بأنفسها بل قصد دلالتها
على تلك الأخر فكانت كناية عنها وهذا لا ينافي كونها استعارات
في أنفسها فظهر بهذا التقرير أن المكنية قد توجد بدون التخييلية
وأن قرينتها قد تكون تحقيقية نعم التخييلية لا توجد بدون المكنية فإن
قلت إذا كان النقض مثلا مستعملا في ابطال العهد لا يكون من روادف
المستعار منه المتروك وهو ظاهر فلا يكون قرينة للمكنية فوجب
ابقاؤه على المعنى الحقيقي واثباته للمستعار له على سبيل التخييل فيهما مثلا
قلنا المراد بالرادف ما هو حقيقي أو شبه به منزل منزلته فالنقض
من روادف الحبل إما حقيقة أو تنزيلا وتعبيرا باسم المرادف
الحقيقي فالمرادف على الأول مذكور لفظا ومعنى حقيقة وعلى
الثاني لفظا حقيقة ومعنى ادعاء وكلاهما صالحان لقرينة
المكنية هذا ملخص ما لخصه الشريف في حواشي المطول من كلام كشف
الكشاف وهنا كذلك حيث اثبت الجناح المستعار للكناية
للصبر المشبه بالطير فهو من قبيل ما ذكر المرادف لفظا حقيقة ومعنى
ادعاء ثم قال الشريف بعد استيفاء المباحث وعلى هذا أي فالضابط
في قرينة الاستعارة بالكناية أن يقال إذا لم يكن للمشبه المذكور
تابع يشبه برادف المشبه به كان باقيا على معناه الحقيقي وكان
اثباته له استعارة تخييلية كمخالب المنية وأظفارها وإن كان
له تابع يشبه بذلك الرادف المذكور كان هذا مستعارا لذلك
التابع على طريق التصريح فلا يكون هناك مع الاستعارة بالكناية
استعارة تخييلية كالنقض والافتراس والاغتراف انتهى كلام
الشريف جزاه الله تعالى عنا خير الجزاء ثم لما بين الفاضل الآلاني استعماله
أراد الاشارة إلى فائدة بديعية تضمن الاستعارة تحقيقا

وفي استعارة الجناح اي وفي استعارة لفظ الجناح مستعارًا
للكتاب غير فائدتها العامة وهي المبالغة في التشبيه فائدة
خاصة بهذه المادة وهو تجنيس قلب البعض بين الجناح والنجاح
واعلم ان من الصنائع البديعية التجانس بين اللفظين وهو تشابههما
في اللفظ وهو تام ان اتفقا في انواع الحروف واعدادها وهيئاتها
وترتيبها ويسمى تامه عن قريب وغيره ان اختلفا في اكثر من واحد
فليس بشيء من التجانس لبعد المشابهة بينهما ثم الاختلاف بينهما ان
في انواع الحروف والحرفان المختلفان متقاربان في المخرج يسمى مضارعا
نحو ليل دامس وطريق طامس ونحو وهم ينهون عنه وينأون
عنه وينأون عنه ونحو الخيل معقود بنواصيها الخير والا يسمى لا
لاحقا نحو ويل لكل همزة لمزة ونحو وانه على ذلك لشهيد وانه لحب
الخير لشديد ونحو فاذا جاءهم امر من الامن واشترط في هذا
النوع ان لا يكون الاختلاف باكثر من حرف واحد وان وقع الاختلاف
في اعداد الحروف بان يكون حروف احدهما اكثر من الاخر يسمى
ناقصا وذلك الاختلاف اما بحرف مثل والتفت الساق با
الساق الى ربك يومئذ المساق ونحو جدي جهدي ويمدون
من ايدهم عواص عواصم ويسمى مطرفا او باكثر نحو ان البكاء هو
الشفاء من الجوى بين الجوانح ويسمى مذيلا وان وقع في الهيئة
يسمى محرفا نحو جبة البرد جنة البرد ونحو الجاهل اما مفرط
او مفرط ونحو البدعة شرك الشرك وان وقع في الترتيب يسمى تجنيس
القلب وهو ضربان لانه ان وقع الحرف الاخير من الكلمة الاولى
اولا من الثانية والذي قبله ثانيا وهكذا على الترتيب نحو حسامه
فتح لاوليائه حتف لاعدائه يسمى قلب الكل والا يسمى قلب البعض والاختلاف بين
الجناح والنجاح من هذا القبيل وهو ظاهر فقوله فعله اي بعد
المص مبتداء وقوله وراح بدل منه او عطف بيان اي كف

فواحد هذه الفقيد وان اختلفا صح

كيف فيه رد على من فسر الراح بالطريق لعدم مساعدة اللغة
مع ان فيه لطافة بديعة لا تخفى وهذا ايضا استعارة تحقيقية
فانه قيل قال الجوهري الراح الخمر والراح جمع راحة وهي الراح
الارتياح وكذا في مختار الصحاح ولم يوجد مفردا وانما المفرد
راحة والجمع غير مناسب والمخلص فلت الراح من قبيل تمر وتمرة
جنس فرق بينه وبين واحده بالتاء جمعية معنوية لا لفظية
فوجد التطابق بينه وبين واحده قوله رواج ايضا اي واسع
في الجوهري بين رجراج اي فيه سعة وعيش رجراج اي و
واسع اقول يجوز ان يكون الراح بمعنى الارتياح والراحة
اي هذا الكتاب راحة وواسعة اي فيه ارتياح ووسع وفي الكلام
مجاز مرسل من قبيل اطلاق اسم المسبب على السبب لا يخفى ما فيه
من الموافقة بينه وبين مراح الارواح وانه الموفق للسداد
والصلاح وقوله عطف خبر المبتداء على جناح النجاح وسعة
الكف المستفاد من راح رجراج كناية وعبارة عن الشمول
والاحاطة بشيء وعدم فوت شيء منه اللوازم لها والمراد
معناه اللغوي اذ ليس فيه كناية صناعية بل فيه تشبيه الكتاب بالكف
الواسع واستعارة بقرينة حيث ذكر المشبه به واريد المشبه
بقرينة حمله على ضمير الكتاب او تشبيه بليغ بحذف الاداة نعم اذا
قلنا فلان واسع الكف يكون كناية صناعية مثل كون طول
الزراع زواع اليد يذكر ويؤنث كناية عن الجود والسماحة
قال عم اسرعكن لحوقا بي اطولكن يدا ومثل كون بسط الباع
وهو قدر مد اليدين كناية عن الشرف والكرم مثل قول العجاج اذا
الكرام ابتدروا الباع بدر وكذا الفظ اليه كناية عن القدرة
والسماحة حتى صارت كالحقيقة فيها اي في هذا الكتاب
المجموع المدون حال كونه للصبر مثل الكف الواسع في كونها شاملا.

للشمول والاحاطة بعين اذا جعله اى اذا صيّر القصير تلك الكف
وسيله والة لاخذ العلوم وجمعها واحاطتها لا تفوته شيء
فاعل تفوت منها اى من العلوم وهذا تقييد وبيان لوجه الشبه
لا ظرف المثل كما هو المشهور بين الطلبة وهو كما هو فلفظة اذا
شرطية كما ان ذا الكف الواسع اذا جعله وسيلة لاحاطة الاشياء
يحيط بما لم يحط به الضمير للموصول غيره اى ذى الكف الواسع بسببه
اى بسبب ذلك الكف ولا يخفى ان المناسب لقوله كما ان ذا الكف
الخ ان يقول بدل قوله لا تفوته شيء يحيط من العلوم حظا وافرا
او ما يؤدى مؤداه والا لم يوجد وجه الشبه على انه خفى فى نفسه
الا ادعاء وهو التفسير بان لحاصل المعنى او اشارة الى انه
تشبيه بليغ كما نقل عنه فى الحواشى والواو فى قوله ودم معدة
صد وزن فعلة بفتح الفاء وكسر العين فى الغايه المعدة بكسر العين
وسكونها جاى طعام اى فى ذهن الصبى الذهن قوة النفس تشمل
الحواس الباطنة والظاهرة معدة لاكتساب العلوم وفى اللغة
مصدر ذهن اى فطن فطنة والذهن بفتحتين مثله استعار المصر
المعدة التى هى موضع الطعام للذهن اى الذى هو موضع العلم
لكون كل منهما اى كل واحد من الفقارية المعدة والذهن محلا اى مقرا
للغذاء بالغين والذال المعجمتين وكسر الغين ما تتغذى به من طعام
والغداء بالدال المهملة الطعام بعينه وهو طعام الصبح الى الظهر
ومنه الى ثلث الليل عشاء ومنه الى الصبح سحور وهذا وجه الشبه
بينهما وفصّله بقوله فان الذهن محل غذاء الارواح فان
غذاء الارواح العلوم والمعارف كما ان المعدة محل غذاء
الاشباح جمع شبح بالتحريك وهو الجسد والبدن للعطف خبر لقوله
والواو فى قوله والجار والمجرور اعنى فى سعدته متعلق براح فى
قوله صبر راح اى يحصل هذا الكتاب رد لم يجعل قوله حالا

ب

من قوله تفاح او راح مقدما عليه وجعل ضمير راح للصبر
باقيا على معناه فيكون تقدير الكلام وهذا الكتاب مثل راح
او تفاح كائنين فى ذهن الصبى حين النوم ولا يخفى فضل توجيه
الشارح النحرير ولما ورد ان رتبة العامل قبل المعمول اجاب
عنه بان حقه كذلك لكنه قدم الجار والمجرور عليه اى على المتعلق
للسجع اى لتحصيل السجع بقوله مثل تفاح او راح استعار المقرر
الرواح والرواح نقيض الصباح وهو اسم للوقت من زوال
الشمس الى الليل وقد يكون مصدر راح يروح رواحا وهو نقيض
قولك غدا يغدو غدوا وهو المراد هنا اى البيتوتة مصدر
بات يبيت للحصول تشبيها اى حال كونه مشبها له او التشبيه
ذو شبه تشبيها بها اى بالبيتوتة فى التمكن والتقرر فان حصول شيء
فى شيء هو تمكنه وتقرره فيه كما ان البيتوتة هو التقرر والتمكن فى موضع
ليلا وفى قوله استعار الرواح للحصول اشارة الى ان الاستعارة
تبعية وهى كما عرفت فى المقدمة ما يكون فى الافعال وما يشتق
منها وفى الحروف فان الاستعارة فى الاول يكون فى المصدر وفى تبعيته
فيهما لما عرفت من ان معناهما بسبب دخول الزمان فيه لا يصلح
للموصوفية بوجه الشبه فاذا اردت ان تشبه الضرب الشديد
بالقتل تستعير لفظ القتل من معناه بمعنى الضرب ثم تشتق منه
قتل فتقول قتل زيد هذا الرجل اى ضربه ضربا شديدا وكذا فى
الحال بكذا او انشبت المنية اظفارها هذا اخر ما تكلم فى الاستعارات
وفى هذه الاستعارة اى فى استعارة الرواح للحصول غير فائدتها
فائدتها العامة فائدة خاصة هى التجنيس التام بين راح وراح
فالاضافة بيانية والتجنيس التام كما عرفت ان يتفق اللفظان
فى انواع الحروف واعدادها وهيئاتها وترتيبها وهما من
نوع واحد نحو يوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير

ن

نطقت سار

ستعارات

من

سائغة ونحو حيا الخيار فيسمى متأملا لتأملهما وفي النوع وما
مختلفان نحو ما مات الكرم فانه يحيى بن عبد الله فيسمى مستوفيا لا
اجزاء التشبيه وما نحن فيه من هذا القبيل لان لفظ راح في الا (ول)
ماض وفي الثاني اسم ثم ان كان احد لفظيه مركبا يسمى جناس
التركيب ثم ان اتفق اللفظان في الخط خص باسم التشبيه كقول
ابي الفتح اذا ملك لم يكن ذا هبة فدعه فدولته ذاهبة والا خص
باسم المفروق كقوله ايضا كلكم قد اخذ الجام ولا جام لنا
ما الذي ضر مدير الكاس لو جاملنا وعامل الظرف اي العامل
في الظرف وناصبه اعني حين في قوله حين راح ما يدل عليه لفظ
المثل في قوله مثل تفاح او راح من معنى الفعل وهو كاف في
العمل الظرف ولما ورد ان لا معاندة بينهما في المنفعة بل
هي بهما اولى واقوى فما معنى او الموضوعة لاحد الشيئين والا
اجاب عنه بقوله عطفه باو اي باستعارة او الفاصلة للواو
الواصلة بينهما حين استقلال كل منهما اي على كل من التفاح
والراح مستقلا في كونه مشبها به والواو المطلق الجمع بين الشيئين
وخال عن هذه الفائدة ونحو العطف مثل العطف في قوله
تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا حيث عطف باو ومع ان المنهي (ته)
عنه الطاعة كل منهما لا احدهما فقط لكنه عطف باو للدلالة
على ان كلا منهما منفردا يصلح الاطاعة ويستقل في تحقيق العلة
العصيان والعموم يستفاد من وقوع النكرة المفهومة من كلمة
او وهي كل واحد منهما في سياق النفي وهو لا تطع وهذه الاية
مما اختلف فيها اراء الفضلاء ولا يخفى ما في هذه الاستعارات
والتشبيهات من الاول الى الاخر من الاغراء والحث على تعلم
هذه الكتاب يعني اي المصنف ان ذلك الكتاب جناح النجاح
او راح رح راح اي شبههما اشارة الى المعنى العقلي الذي

الدال عليه لفظ مثل العامل في الظرف في المنفعة اشارة الى
الجامع بين الكتاب والتفاح او الراح لكن منفعة الكتاب
روحانية ومنفعتها جسمانية وقت حصوله اشارة الى ان
لفظ حين ظرف بمعنى الوقت مضاف الى جملة راح بتأويلها با (لمصدر)
الذي هو مضمونها فيكون مفردا معنى في ذهنه وخاطره
اشارة الى تأخر المتعلق عن المتعلق معنى وبهذا ظهر حاصل كلام
المص ثم لما كان من دأب ارباب التصانيف ارداف خواتم
خطابات المؤلفات بما يفيد التقرب من الاثنية والدعوات
توسلا بها الى مقاصدهم وتيمنا بها في مطالبهم عند ابتداء الشروع
فيما هو المشروع قال المص وبالله اعتصم اي الراجز اي نفعه ولفظة
لا بغيره متعلق بقوله اعتصم وحقه التاخير لكنه قدم عليه للتخصيص اي
لافادة تخصيص اعتصامه بالله وقصره عليه بناء على ان تقديم ما حقه
التاخير يفيد القصر كما اشرنا اليه بقولنا لا بغيره والاعتصام بالله
تعالى الامتناع بلطفه من المعصية وفي الصحاح يقال عصمه الطعام
اي منعه من الجوع واعتصم بالله اي امتنع بلطفه من المعصية وحاصله
التجئ بالله والتمس عنه التحفظ من الزيغ والزلل ومما يورث
النقص في الكلام والخلل وقوله عما يصم من الوصم وهو العيب
والشين اي يعيب اي يكون معيبة في صنعة التأليف متعلق باعتصم
وقوله واستعين معطوف على اعتصم والمناسب تقدير
متعلقه وهو قوله بالله مقدما عليه اي ومنه اطلب الاعانة لا
لا من غيره في جميع المهمات والمقاصد التي من جملتها تأليف
هذا الكتاب وقوله هو هو اي الله تعالى مخصوص بالمدح الذي
حصل في قوله نعم المولى فان تقديم المخصوص بالمدح جائز
صرح به المفتاح اي التاخير كذا في الصحاح وهو نعم المعين
واعلم ان قوله وهو نعم المولى جملة اخبارية لان المخصوص

بالمدح مبتدا او الجملة الانشائية خبره على احد القولين واذا تمهد
فتعين هذا الوجه صرح المفتاح ايضا فلا يرد انها جملة انشائية
معطوفة على جملة وبابه اعتصم وهي خبرية او يقال الجملة المعطوفة
عليها وان كان اخبارية صورة لكنها في المعنى انشاء لانه في مقام
التضرع والابتهال لا الاخبار عن الاعتصام بالملك المتعال ل
فاتحد الجملتان معنى وان اختلفا صورة ولفظا على ان عطف الانشاء نث،
على الاخبار مما جوزه الزمخشري ومن تابعه صرح به المحقق الت
التفتازاني في المطول ثم لما المص لما ختم كلامه المفضي في ديباجة جه
كتابه في مختار الصحاح الديباجة ان اخذ ان يكاتبه ستر ما ذكر
في اوائل الكتب من التسمية والتحميد والصلوة وسائر
ما يذكر فيها بالديباجة تشبيها له بالجلد في كونه اول الاعضاء
الظاهرة واكرمها فكان الكتاب بلا ذكر هذه الاشياء كالرجل
الذي لا جلد له وقد يعبر عنها بالغرة والطرة والخطبة والمناسبة في الكل
واضحة وبين مقوله المحكي بقوله قال المفتقر وقد عرفت ان الظاهر
هو ان المحكي مجموع ما في الكتاب حيث دون وكتب مجموعه ثم حكى عنه لا
انه دون من قول اعلم الى ههنا ثم قال قال حتى يكون هذا مقول القول
خاصة وهو في غاية الظهور وعلى هذا قوله شرع ان يبين اراد
الشروع في بيان الكتاب المجموع في الصرف الموسوم بمراح
الارواح ليس على ما يليق بطبعه السليم كما يشهد به الذوق المستقيم
فقال عقيب ارادة الشروع اعلم ايها الحريص على الغوص في
اصداف المعاني كرر الخطاب احضارا للذهن المخاطب بعد
ان كان مشغولا بما عرض من اللطائف وترغيبا له اولا في تحصيله
راغبا مائلا في استماع ما يعقبه اي ما يذكر عقيب اعلم من المقاصد
ثم بعد احضار ذهنه دعا له بقوله اسعدك الله ليجعلك الله
ذا سعودة ويمنا داعانك في حفظ ما يليق اليك السعد الجز

تقول سعد يومنا من باب خضع والسعودة ضد النحوسة وهو لازم
والسعادة ضد الشقاوة تقول منه سعد الرجل من باب سلم فهو
سعيد وسعد بالضم فهو مسعود واسعده الله فهو مسعود ولا يقال
مسعد والمعاني اللغوية محتملة في هذا المقام ثم لما كان مظنة
ان يقال ان المصنف لكلمة التنبيه المورودة لاحضار الذهن لا يخلو
بان يعقبها ينبغي ان يكون هو المقصود الملقى بعد حضور الذهن فلم
اشتغل بالدعاء وترك المقصود مع ان السامع الملقى السمع لا
لاستماع ما ينبه عليه ولم اختار هذا الدعاء المخصوص دفع
الاول بقوله تنشيطا له اي ايقاظا للسامع في التشاغل
والتردد فهذا يفيد كمال التنبه والتيقظ ويورث زيادة
النشاط في استماع ما القي اليه وبين الثاني بقوله وتفاؤلا
بالاسعاد اي بذكر الاسعاد في مطلع الكلام ولا محل للجملة
الدعائية من الاعراب لان الجملة من حيث هي ليست
باسم فلا يتحقق الاعراب لانتفاء مقتضياته من الفاعلية
والمفعولية والاضافة ولكنها اذا وقعت موقع المفرد
تكتسي اعرابه محلا وذلك في سبعة مواضع ليست هذه الجملة
منها لان الجملة الدعائية ههنا معترضة بين الفعل ومفعوليه و
الجملة المعترضة من الجملة لا محل لها من الاعراب وهي
ايضا على ما في قواعد الاعراب المعترضة هي التي وقعت بين
حد اجزاء الكلام او بين الكلامين المتصلين معنى لتفيد فائدة لا
اجزاء الكلام وههنا دعا للفاعل الفعل ومفعوليه اي اعلم قوله
ان الصرف ولكونه جملة قام مقام المفعولين اي المراد
تحصيل الصرف فيكون هذا مجازا مرسلا من قبيل ذكر المسبب
وارادة السبب فان الارادة سبب للتحصيل وان افعال
الاخبارية مسبوقة بالارادة ضرورة فكثيرا ما يطلق الافعال

المتسببة بالارادة ويراد اسبابها كما في قوله تعالى واذا
قرأت القرآن اي اردت قراءته وغير ذلك وبهذا التأويل بل
اندفع ما يتوجه على ظاهر المتن من ان العالم بالصرف على وجه
المبالغة كيف يحتاج الى الابواب السبعة وتكرير التردد والدفع
ان الصراف ليس على حقيقته بل المراد منه ان من اراد تحصيل
الصرف يحتاج اليها ولا شك انه اي المريد حال ارادته
ومباشرته لتحصيله يحتاج وبين وجه العدول عن الحقيقة
بقوله فحوى الكلام بهذا التعبير فائدة جليلة هي ترغيبه
وتحريض وحث للمريد بابلغ وجه على تحصيل الابواب السبعة
حيث اي لانه اوهم هذا التعبير ان العالم بالصرف على وجه
المبالغة يحتاج على الاستمرار التجددي اشارة الى وجه
اختيار المضارع دون اسم الفاعل مع ان الاصل في الخبر
الافراد وتحقيقه ان المضارع فعل يدل على الاستمرار التجددي
اي حصول الفعل شيئا فشيئا مرة بعد اخرى والاسم على الدوام
الثبوتي ولا شك ان الاول ابلغ واشق من الثاني هذا
هو المشهور لكن فيه بحث وهو ان اسم الفاعل يدل على الحدوث
حيث زاد المص في تعريفه قوله على معنى الحدوث ليخرج الصفة المشبهة
فانه بمعنى الثبوت فكيف يستقيم ان الاسم يدل على الدوام الثبوتي
اللهم الا ان يذهب الى ما ذكره الفاضل الشريف في حواشي
المطول نقلا عن الشيخ عبد القاهر والسكاكي والمتأخرين
من ان الاسم دال على الثبوت مطلقا من غير تعرض للحدوث
والدوام بل هو مستفاد من القرائن لكونه جاريا على الفعل
فلا تعرض له في قولنا زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق
فعلا له كما في زيد طويل وعمرو قصير والفرق بينهما
ان اسم الفاعل لكونه جاريا على الفعل جاز ان يقصد به الحدوث

الحدوث بمعونة القرائن لا الصفة المشبهة فليطلب تمامه فيه ولو
اتى باسم الفاعل لاحتمل الثبوت الذاتي التجددي فاتى بالفعل
نصا على الثاني قال في معرفة الاوزان اي الموزونات
اشارة الى ان المراد بالوزن هنا هو الموزون لا الوزن
بمعنى الهيئة العارضة للكلمة التي يمكن ان يشاركها غيرها فيها كما
هيئة فعل بالنسبة الى ضرب ويضرب وقتل وكثيرا ما
يطلق الوزن والصيغة والبناء على هذه الموزونات وكان
تعريض لمن قال ان المراد وزن ضرب ويضرب وقتل وقال
وباع وغير ذلك لا ان يكون الاضافة بيانية لان الغرض
من الصرف معرفة الموزونات لا الوزن وما يتوهم من انه اشارة
الى الاوزان بمعنى الموزونات فلذا جمع وان كان المصدر لا يثنى ولا
يجمع لان الموزونات ليس بمصدر بل هو اسم للهيئة التي يوصف
يشترك فيه الكلمات فاعرف وفي توصيف الموزونات بقوله
الجزئية اشارة الى ما اشتهر من ان المعرفة تستعمل في ادراك
الجزئيات والعلم في ادراك الكليات ولذا اختارها المص
دون انه وقد يفرق بينهما ايضا بان المعرفة ادراك البسيط
والعلم ادراك المركب ولذا يقال عرفت الله دون علمته وبان
المعرفة ادراك مسبوق بالعدم او للاخير من الادراكين لشيء
واحد اذا تخلل بينهما عدم بان ادرك اولا ثم ذهل عنه
ثم ادرك ثانيا والعلم هو الادراك مطلقا عن هذه القيود
ولهذا يقال الله عالم دون عارف وفي توصيف الموزونات
الجزئية بقوله الزم الغاية والغرض من تحصيل الصرف
اشارة الى وجه تاويل الاوزان بالموزونات وفيه وجه
اخر ستقف عليه اعلم ان كل مصلحة تترتب على فعل فهي من حيث
انها نتيجة للفعل ومترتب عليه تسمى غاية ومن حيث انها مطلوب

للفاعل تسمى غرضا ومن حيث انها باعثة للفاعل على الاقدام
على الفعل تسمى علة غائية والفائدة والغاية متحدان بالذات
مختلفان بالاعتبار كما ان الغرض والعلة الغائية كذلك وبين
الاخيرين والاولين عموم وخصوص وتمام تحقيق هذه الامور
والحكمة والمصلحة والمنفعة والباعث في حاشية شرح المختصر
للفاضل المشهور بقره داود المفقود نقلناه في حواشي هناك فلا
التطويل قوله الى متعلق بيحتاج وتقدير المضاف وههنا في قوله
معرفة احكام اشارة الى ان المحتاج اليه ليس نفس الامور ب
المذكورة والا يلزم منها انفسها حصول الموزونات وليس كذلك
لعدم صلاحيتها للعلية بنفسها وهو ظاهر بل معرفتها وليس
معرفة انفسها علة وشرطا ايضا فان من عرف مفهوم الصحيح
واخواته لا يحصل له معرفة الموزونات بدون معرفة احكامها مها
وهو ظاهر ايضا فان من يعرف ان الاجوف مثلا هو الذي عينه
حرف علة لا يعلم حكم قال وباع ما لم يعرف حكمه الكلي وان
الواو والياء اذا تحركتا وانفتح ما قبلها قلبتا الفا وبهذا
يظهر ان الشارح الفاضل لو قدر قوله احكام في قوله ومعرفة
الاوزان لكان غاية في تصحيح كلام المص سبعة ابواب
لكل منها ملقب بلقب مخصوص مشعر بمفهوم كلي يندرج
تحته افراد من تلك الموزونات الجزئية فيعرف احكامها
الجزئية بمعرفة احكامه الكلية وينبغي ان يكون هذا مراد الشارح
من قوله جملة اي انواع من انواع الموزونات والا
فان كان المراد بانواع الموزونات انفسها وذواتها يلزم
توقف الشيء على نفسه فان حاصل المعنى ان المريد لتحصيل العرفي
يحتاج في معرفة الموزونات الجزئية الى معرفة سبعة انواع
من هذه الموزونات وهذه السبعة هي الموزونات الجزئية

الجزئية بالذات فتامل وتدبر قوله فما ظنك بغيره اي بغير العالم لم
بالصرف متصل بقوله حيث اوهم بعض لما احتاج العالم بالصرف
على وجه المبالغة فغير العالم به احوج وامس فالاستفهام اما
للانكار اي لا تظن ولا تشك في احتياج الغير بل هو ثابت
يقينا او للتنبيه على الضلال كقولك لمن يذهب الى مهلكة
اين تذهب اي فظنك بعد الاحتياج وبعض الشراح دفع
الوهم المذكور بان قال المراد بالصرف الطالب والتعبير بالصرف
باعتبار ما يؤول اليه كما في قوله تعالى اني اراني اعصر خمرا اي عنبا
ويحتمل ان يكون هذا مراد الشارح ايضا ويبينه تكثيره اختيار
المجاز ومنهم من قال المراد بالصرف القارئ بهذا الكتاب وفيه
خطاء بين لانه ان اراد القارئ بالفعل فلا معنى له اصلا بداهة
وكذا ان اراد ~~القارئ~~ المريد بقراءته لان الدور صريح ومن قال
في رده هذا شائع لان المحتاج غير منحصر في قارئ هذا الكتاب بل يحتاج
كل مبتدئ الى الصرف فقد تسامح في تكلم اللغو لانه يسمى ستجنه واعلم ان
هذا الاشكال بعينه الاشكال الوارد في قول السكاكي الواقف على تمام
مراداته لكله مفتقر الى هذين العلمين والجواب المذكور للفاضل
الشريف قدس سره حيث قال فلابد لمن اراد الوقوف عليه و
ومثله كثير شائع وقد اجاب بعض شراحه عنه بان المراد الواقف
بالفعل لكن افتقاره في الجملة وفي وقت ما اي الواقف يراد انه
بالفعل يحتاج الى هذين العلمين وقت وقوفه وارادته فانه يكفي
في الصدق اتصاف ذات الموضوع بالوصف العنواني وقتا ما
نص عليه الشيخ في الشفاء ولا شك ان الذات الموصوفة بالوقوف
مفتقر اليهما في الجملة اي قبل الوقوف فلا اشكال وتمسك بهذا
الجواب بعض شراح هذا الكتاب ايضا في دفع الشارح الفاضل ضل
بما رد الشريف هناك وهو قوله وما يقال في توجيه قول المص من ان العالم لم

بالصرف بالفعل يحتاج اليها اى الى معرفة الابواب السبعة بينها
اى كما يحتاج غير العالم لامتناع حصول الشيء بدون شرائطه
وما يتوقف عليه وحاصله ان الصراف من حقيقته ولا سيما عدم
احتياجه لانه محتاج في الجملة اى اراده التحصيل لامتناع ل
الخ فليس هذا القول مما يعتد به ويعتبر عرفا اى في متعارف اللغة اذ
اذ لا يقال في متعارف اللغة لمن حصل من التحصيل المطلوب بالفعل
ولا يطلق عليه انه يحتاج الى شرائطه بل يقال كان محتاجا حين لم يكن
ذلك المطلوب حاصلا فان قلت نحن لا نفهم عرفا ولغة في مثل
قولنا المصلي يحتاج الى الوضوء الا ان المصلي بالفعل يحتاج في صلوته
اليه وحاصله ان صلوته مشروطة به لا يتصور وجودها بدونه ولا معنى
للاحتياج والافتقار اليه الا اثبات الشرطية اى كونه المحتاج اليه
شرطا للمحتاج له فمعنى قولنا ان الصراف يحتاج في معرفة الاوزان
الى الابواب السبعة انه يحتاج اليها في وقت طلبه وتحصيله بمعنى
ان معرفته اياها موقوفة عليها وهذا معنى صحيح يشهد بصحته العرف
واللغة قلنا الشرط قسمان قسم يفتقر اليه المشروط في الوجود فقط
وقسم يفتقر اليه في الوجود والبقاء جميعا وشرطية الوضوء
للصلوة من قبيل الثاني فلهذا احسن موقعه وما نحن فيه من
من قبيل الاول فلهذا اخفى حاله ومصداق ذلك قولنا للعارف
بالنتيجة المعينة محتاج الى دليلها فان هذا لا يحسن موقعه عرفا ولغة
هكذا قرره الشيخ البسطامي في حاشية شرح المفتاح للسيد رحمه الله
فكذا هنا وبعد تحصيل الموزونات الجزئية لا يقال يحتاج الى
معرفة الابواب السبعة فان قيل مراد هذا القائل ان التعبير
في الصراف حقيقة لكن اثبات الاحتياج مجاز باعتبار ما كان
اى العالم بالصرف محتاج بمعنى كان محتاجا قبل الحصول وهذا
معنى صحيح اعترف بصحته قلت فعلى هذا يكون كلام المانع

الا من من الهذيانات لان مآل كلام المص ان الصراف لما كان
محتاجا في معرفة الاوزان الى هذه الابواب جمعت كتابا مشتملا
عليها لينال ما طلبه بها فان كان المراد بالصراف العالم بالفعل ف
غير محتاج بعد بل كان محتاجا قدما فما معنى هذا الكلام وكان القائل
فرط اثم المرام ونحن نقول لا ننكر فضل كلام الفاضل الشارح
في توجيه عبارة المتن لكن نحتمل ان يقال في توجيه معناه ان العالم
بالفعل يحتاج في معرفة الاوزان الى استعمال احكام سبعة ابواب
ورعاية حقوقها فان العارف بها لو لم يمارسها ولم يتداولها
لا يحصل له معرفة الاوزان بها وهذا كما يقال في رسم المنطق انه
قانون تعصم مراعاته الذهن عن الخطاء في الفكر ولعل هذا
مراد من قال ويجوز ان يراد ان الصراف حقيقة يحتاج اليها
لانها آلة في معرفة الاوزان فلا يتصور الاوزان بتمامها الا ان
يتصور هذه الابواب فالصراف والمبتدي فيه سواء فاعرف لا كما كره
الشارح نعم لا يجري هذا في كلام المفتاح فانه لا معنى لان يقال
الواقف بالفعل يحتاج بعد وقوفه الى استعمال العلم وههنا
المحتاج له معرفة الاوزان لا تحصيل الصرف فيكون مآل المعنى
ان العالم بالصرف بالفعل يحتاج في معرفة الاوزان لا يحصل الى
ممارسة هذه الابواب التي هي الصرف عبارة عنها وان كان
قد عرف قبله انفسها وبهذا ظهر ان في كلام المص حزازة حيث يلزم
لغوية قوله ان الصراف لانه لا دخل له فيما هو بصدده في بيان
وجه كسر الكتاب على سبعة ابواب لان مآل المعنى انه لما كان معرفة
الاوزان موقوفة على هذه الابواب كسرت كتابي عليها لا ان من
اراد تحصيل الصرف يحتاج في معرفة الاوزان اليها بل في اراد
تحصيل الاوزان يحتاج اليها وهذا اولى من اللهم الا ان يقال ان الغرض
من تحصيل الصرف هو معرفة الاوزان فكلاهما واحد بحسب المآل

كما اشار اليه الشارح رح بتوصيف الموزونات بقوله التي هي الوسيلة
والغاية من تحصيل الصرف فجملة الكلام ان المريد لتحصيل الصرف
اي معرفة الاوزان يحتاج في تلك المعرفة الى سبعة ابواب فيه بحث
ما قلنا وسيفهم عبارة المتن ايضا هكذا ينبغي ان يقرر هذا
المقام والا تزلزل فيه القدم بعد ثبوتها وتسقط في مهامه
الظلام **ثم شرع** اراد والمشروع **في تعداد تلك الابواب**
السبعة بعد بيان الاحتياج اليها عطف على قوله ثم لما ختم كلامه
الخ **فقال** ابدا القوله **الصحيح** مع معطوفاته عن قوله سبعة
ابواب بدل الكل وهو البناء الذي سلم حروفه الاصلية عن حروف
العلة والهمزة والتضعيف **والمضاعف** هو البناء الذي
اتحد عينه ولامه ثلاثيا وفاؤه ولامه الاولى مع عينه الثانية
رباعيا كزلزل **والمهموز** هو البناء الذي احد اصوله همزة
والمثال ما اعتل فاؤه فقط **واللفيف** ما اجتمع فيه حرفا علة
مقرونا او مفروقا وقال بعض الشارحين لم يعتبر المصنف ما كان
فاؤه وعينه حرف علة نحو ويل ويوم وما كان عينه ولامه
لامه حرف علة نحو واو وياء في اقسام اللفيف كما اعتبرهما الجار
وغيره حتى جعلوا اقسام المعتلات سبعة لا اربعة لعدم بناء
الفعل منهما لمقصود المصنف بيان اوزان المشتقات ويؤيده
عطف قوله واشتقاق تسعة اشياء على سبعة انتهى اقول الفهم
يفهم منه مغايرة ما ذكر من القسمين للفيف مع انهما ليسا
منه كما هو الظاهر من الشارح فيه وما ذكره من جعل الاقسام سبعة
مبنيا على اعتبارهما بل على عد اقسام اللفيف استقلالا وكذا
جعل المصنف الاقسام الاربعة مع اعتباره المفروق والمقرون
وبه يصير الاقسام خمسة فلا نسلم عدم اعتبارهما المصنف حتى يستدرك
لكن ترك ذكرهما في باب اللفيف لما ذكر من ان غرضه بيان الاوزان

الاوزان المشتقة مع ان احكامها يعرف بالمقايسة على احكام
الاقسام والتأييد المذكور ثم كما لا يخفى وان كان ما قبله
خفيا **ولا يخفى وجه الضبط** لا الحصر العقلي لانه لا مانع
للعقل من اعتبار قسم آخر وراءها بل هذا حصر عقلي يعلم
بتتبع مفردات اللغة العربية والاصطلاحات التصريفية
المبنية على اقيسة ومناسبات مستنبطة من تلك المفردات
ويمكن ان يجعل حصرا عقليا بناء على ان هذه المقدمات
اصطلاحية نقلية يعني نقل عن ائمة الصرف انهم اصطلحوا
على ان كل كلمة في فائه حرف علة تسمى مثلا وكل كلمة في
عينه حرف علة تسمى اجوف وهكذا فلا يتأتى احتمال العقل
امرا آخر في نفسه كونه حصرا عقليا فتدبر وتفكر **على من تصور**
مفهوماتها الاصطلاحية **وستطلع عليها ان شاء الله تعالى**
في تضاعيف مباحثها اي في تعدادها ثانيا على وجه التفصيل لا
لاحكامها ومباحثها وقد بيناها هنا تسهيلا على الطالب
وبهذا يظهر ان الصحيح لا يجامع شيئا من اخواته والمضاعف
لا يجامع غير المهموز مثل أن يأن والمثال مثل ود يود
واللفيف مثل طوى يطوي فانه بالواو بين في الاصل يقال
طويت اليه اطوي اذا اويت اليه والمهموز يجامع المضاعف
كأم والمثال نحو أزر يأزر ووطئ يطأ والاجوف نحو
ساء يسوء والناقص نحو رأى يرى واللفيف نحو أوى
يأوي والمثال يجامع المضاعف والمهموز كما مر دون
البواقي والاجوف والناقص واللفيف لا يجامع الا المهموز
والامثلة مرت فقيد الحيثية في مفهوماتها معتبرة كما هو
شأن الامور الاعتبارية مثلا ان البناء الذي في فائه
حرف علة يسمى مثالا من حيث الحيثية وان كان مضاعفا

نعم اتحاد غيره لامه كود فلا يرد انتقاض بعضها ببعض فاعرف الاشباه
وكن من ذوي النهى واولي الابصار وكما ان الصرف يحتاج في معرفة
الاوزان الى معرفة سبعة ابواب كذلك كا يحتاج فيها اي في
معرفة الاوزان الى معرفة اشتقاق اشار بهذه المقدمة الى ان قوله
والاشتقاق مجرور معطوف على قوله سبعة ابواب بتقدير مضاف لا على
معرفة الاوزان لعدم استقامة المعنى وقوله اي اخراج اشارة الى
ان الاشتقاق هنا غير ما عرفه بعد قوله الاشتقاق ان تجد الخ بل بمعنى
اخذ لفظ من لفظ مناسبة بين تركيب الحروف والمعنى او بالمعنى اللغوي
وهو مطلق الاخراج والاخذ وتخصيصها بما هو المراد بالاضافة الى
قوله تسعة اشياء فانه هو المحتاج اليه في معرفة الاوزان لا ما عرفه
بعد وسيجي وجه اختياره هناك انشاء الله تعالى من الكل مصدر اشار
بتكرير المضاف اليه الى ان الكل افرادي لا اجتماعي اي من كل فرد
من افراد جنس المصدر لا لمجموعها من حيث هي مجموعة ولا يرد على كليته
هذا القول ويل وويح واشباهها لانها ليست مصادر اصطلاحية
وان كانت انتصب بفعل كالمصدر لكونها بمعناها والجواب عنه
بان المراد الاشتقاق بهذه الاشياء ان وجدت او هذا بناء على الغالب
فتكلف او غير محتاج اليه وتعسف فاسد غير معتمد عليه ولعل
ان يرى الفاضل الكذ كاتبه رد البعض الوهم فلبت افعل ثم الاقرب
في اعراب مثل ان يكون تاكيد اللفظ وقد يجعل من قبيل وصف
الشي بنفسه قصدا الى الكمال مثل كم عاقل اعجب مذاهبه اي كم عاقل
كامل في العقل وهذا لا يناسب هذا المقام والله اعلم اما بواسطة
كغير الماضي او بدونها كالماضي فلا ينافي هذا ما ياتي من ان اسم الفاعل
مشتق من المضارع وغيره قوله وتلك الاشياء التسعة المشتقة منه
هي الماضي والمستقبل والامر والنهي واسما الفاعل والمفعول
والمكان والزمان والآلة اي مجموع هذه الاشياء فيعتبر العطف

اذ لا تم الكل كما في قولهم البيت هو السقف والجدران والسكنجبين هو
العسل والماء ولكل الكل وانواعه رفع ونصب وجر وغير ذلك
اشارة الى مرجع ضمير المؤنث والى ان المشتق من المصدر منحصر
في هذه الاشياء التسعة لسبع [illegible] ولذا ساق الكلام
مساق الحصر بصيغة الفصل وكانه تعريض لمن قال لم يذكر
النفي والجحد مع انهما مشتقان من المصدر لان النفي شبه النهي
صورة والجحد شبه الماضي معنى انتهى ووجه انهما مضارعان
في اصطلاح اهل الصرف لا امر اخر غيره اخل فيه بدل عليه
سوق كلام المص حيث لم يتعرض لهما جميعا بعد ما قال وذكر
المضارع فاذا دخل لم على المستقبل ينقل معناه الى الماضي
ولم يتعرض للفظه وبقي على اصله ولما لم يكن لدخول لا
الناهية على المستقبل حكم يغاير احكام المستقبل [illegible]
له رأسا وكيف لا وهو حينئذ لا ولم يخرج معنى المستقبل
من نوعه الذي هو الاخبار بخلاف النهي وبدخول
النفي لا يخرج في الاستقبال والا لما كان زمان ضرب ماضيا
ونقل الى الحاضر لا بعيده لان الاصطلاح وقع عليه
وبدل على ما ذكرنا افراد المص اسم الزمان والمكان بالذكر
مع ان صيغتهما وحكمهما واحد لاختلاف نوعيهما لفظا
اصطلاحا ومعنى وكذا الصفة المشبهة واسم التفضيل
داخلان في اسم الفاعل اما اسم التصغير نحو نصير وقد جعل
لا نسلم انه مشتق منه وزيادة الياء في قبيل الزيادة
لا فائدة معنى لا الاشتقاق كما صرح به وبدل عليه عدم
اختصاصه بالمشتقات بل يجري في الجوامد مثل رجل ورجيل
وقوله واذا كان الصرف يحتاج الى الانواع السبعة [illegible]
فلكسرته [illegible] فقد كسرت الكتاب اشارة الى ان الفاء جوابية

لك

ض

ع

وتسمى هذه الفاء فذلكة وفصيحة والكسر مستعار من كسر الطائر
جناحيه اذا ضمهما للوقوع وقوله وجعلته مشتملا على سبعة ابواب
اشتمال الكل على اجزائه اشارة الى وجه صحة تعلق على سبعة
اما بجعله بمعنى جعلته وحذف المفعول الثاني واقامة الظرف
مقامه او بتضمينه معنى الاشتمال بما قيدنا به دفع توهم مغايرة
الكتاب للابواب السبعة بناء على ان المكسور غير المكسور عليه مع
ان الكتاب عين الابواب وتوضيحه ان الكتاب عبارة عن مجموع
الابواب والابواب اجزاؤه ولا شك في اشتمال الكل على اجزائه
مغايرة له فلا غبار لكل باب منها في بيان نوع من تلك الانواع
السبعة ولما ورد ان المناسب بسياق الكلام من قوله الكتاب
ابواب والاشتقاق تسعة اشياء جعل الكتاب مشتملا على ثمانية
ابواب وافراد الاشتقاق بباب على حدة لانه امر مستقل
في كونه محتاجا اليه معدود وبابا للاستقلال دفعه الفاضل
بتوجيه يظهر به وجه الاحتياج اليه ووجه جعله جزء من الكتاب
المجموع في الصرف مع انه ليس جزء في الصرف ووجه تقديم
الابواب به فقال يشير الى السؤال اولا وكان المناسب
لسياق كلامه بالواحدة التحتانية من السوق او بالمثناة من السبق
فان السباق بالمثناة اذا قوبل بالاول يراد به اللاحق اذا اطلق
يعم السابق واللاحق والاول اتم في المقصود ان يقول ثمانية
ابواب امرها في الاشتقاق كما قلت وقال مشيرا الى الجواب ثانيا
لكن ترك هذه المناسبة وقال على سبعة ابواب لانه لما كان معرفة
هيئات المفردات هذا اشارة الى وجه الاحتياج الى الاشتقاق
يعني ان الكتاب المكسور على هذه الابواب في علم الصرف والاشتقاق
ليس منه لكنه لما كان محتاجا اليه في معرفة الاوزان كالصرف وموقوفا
عليه لا يخفى [illegible] على تبيان احوال الابنية لان معرفة هيئات

المفردات انما تتم بمعرفة نسبة بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية
فان معرفة حروف الاصول والزوائد انما يعرف بها وكذلك
بعض الالفاظ يتبع بعضها في الحكم بنسبة الاصالة والفرعية
فاشتد الحاجة في معرفة الاوزان بالابواب السبعة الى معرفة
الاشتقاق حتى قال بعضهم وحكم من هذه المناسبة بان الاشتقاق جزء
من الصرف بلا شبهة فان شدة الاحتياج الى الشيء وعدم انفكاكه
عنه يشعر بالجزئية بحيث لا يعرف حقيقة الا الالمعي المدقق في حقائق
الاشياء والمتدرب بتتبع اقوال الفضلاء وفيه اشارة الى انه ربما
توهم هذا البعض والمراد به المحقق التفتازاني صرح به في شرح المفتاح
وستعرف ماله وما عليه وان كان الحق انه ليس بجزء منه حقيقة
بل هو علم على حدة ذهب اليه الشريف المدقق صرح به في شرحه
ايضا وستعرف ماله وما عليه ايضا ولا شك ان ابواب الصرف
سبعة جملة معترضة بين الفعل ومعموله المقدم عليه اعني لما كان
وهذا الكلام في حيز المنع كما لا يخفى ادرجه اي ادخل المصنف الاشتقاق
في تلك الابواب يعني لما كان هذا الكتاب في علم الصرف وابوابه
سبعة والاشتقاق علم برأسه لا جزء من الصرف فخلطه بالصرف وذكره
على وجه يشعر بانه منه بجعله بابا مستقلا من كتاب كان في الابواب
اخلال واختلال لكن لا توقف البحث في هذه الابواب عن الاوزان
الاوزان عليه ذكره على وجه يشعر استطرادية وكونه مقصودا ما
بعده ولم يجعله بابا على حدة فذكره في اوائل تلك الابواب
اشارة بالرفع ان قرئ قوله فذكره مصدرا وبالنصب
ان قرئ ماضيا الى ما ذكرنا من انه ليس بجزء من الصرف بل ذكره
ههنا لتوقف معرفة هيئات المفردات على معرفة نسبة بعضها
الى البعض ولا ينافي هذا قول المصنف [illegible] الاشتقاق [illegible] اشياء لانه
لا يلزم من احتياج الطالب في معرفة الاوزان الى الاشتقاق

كاحتياجه فيها الى الصرف كونه جزءا من الصرف اذ لا يعني في توقف شي
على اشياء منصرفة غير داخلة تحت جنس واحد كما ان المنطق يحتاج في
وصول الى المجهول الى مباحث الالفاظ مع انها ليست جزءا من المنطق
هذا تقرير كلام الشارح الفاضل واما الكلام في ان الاشتقاق جزء
من الصرف ام علم رأسه فبينه اختلاف بين المحقق التفتازاني والمدقق
الجرجاني ونحن ننقل ما لهما وما عليهما فنقول وبالله التوفيق قال المحقق
التفتازاني في شرح المفتاح الاشتقاق جزء من الصرف بلا شبهة ولا
كذلك علم المعاني والبيان من النحو لظهور التمايز بالحد والرسم والغرض
والموضوع والمسائل والتدوين انتهى ومنشؤه ان الاشتقاق
حال من احوال الابنية فقد عرفوا الصرف بانه علم تعرف به احوال ابنية
الكلم التي ليست باعراب ولا بناء ومقتضى هذا التعريف ان كل حال
سوى الاعراب والبناء مندرج فيه فهو ايضا داخل فيه كمباحث
الادغام والاعلال وغيرهما والا فلا يكون التعريف مانعا والقوم
مع مناقشتهم في هذا التعريف من جهات كثيرة لم يتعرضوا له وان الاشتقاق
مشترك مع الصرف في الغرض والموضوع والتدوين وهو ايضا
دل على كونه جزءا منه واما الشريف المدقق فجزم بكونه علما برأسه
وخطأ من عده جزءا منه وسنده في ذلك ما نقله في اول شرح
المفتاح من التقسيم الذي ذكره الزمخشري في قسطاس العروض حيث
قسم علم الادب في اثني عشر قسما وجعل الاشتقاق علما على حدة و
الصرف علما اخر وجعل موضوع كل واحد شيئا واحدا واعتبر التغاير
بالحيثية المعتبرة في اختلاف الموضوع المتحد بالذات لعلوم متعددة
كما تقرر في مباحث الموضوع وما ذكره صاحب المفتاح في اوايل
بحث المجاز وكانه تنبيه على ما قلنا انه على الاشتقاق والصرف ومآل
المباحث الثلاثة اين هم عن تصحيح نقل علم اللغة اين هم عن علم
الاشتقاق اين هم عن علم الصرف حيث ان العبارتان تدلان

المجهول مطلقا محال وما لم يعرف الشي كيف يبحث عن احواله العارضة عليه
ذاتا اولا لا يكون الشارح على بصيرة في طلبه **فقال الصحاح** بدل كونه وضعا
المظهر وهو لفظ الصحاح **موضع المضمر** وهو هو لتقدم ذكره وهذا اخراج
الكلام لا على مقتضى الظاهر فلا بد له من نكتة والنكتة هنا انه **اشارة**
الى ان المراد به غير الاول كما في قوله تعالى وبالحق انزلناه وبالحق
نزل على جعل الثاني غير الاول فانه لما كان مقتضى الظاهر ان يأتي
بالضمير دون المظهر والنص عكس فلا بد له من وجه فتأملنا في هذا المقام
فما وجدنا وجها يناسب المقام سواها فعلمنا انه لها وانما قلنا ان المراد
به غير الاول **فان المراد** لفاء تعليلية اي لان المراد **بالاول ما صدق**
عليه الصحيح من الابنية كما قرره هناك **وبالثاني مفهومه** الكلي لا الاحد
الاصطلاحي ولا يخفى تغايرهما وهذا المعنى وان امكن حصوله من
الضمير ايضا بحمله على الاستخدام الا ان الغالب المتبادر الى الذهن في الضمير
ان يكون الثاني عين الاول والاستخدام امر بعيد يتوقف قرينة
ولا يرد عليه انه قد تقرر ان الاسم اذا اعيد معرفة سواء كان
الاول معرفة او نكرة فهو عين الاول وعلى هذا استخرج قول ابن
عباس رضي الله عنه لن يغلب عسر يسرين وروي هذا عن النبي عليه السلام
فعلى هذا يلزم ان يكون المراد بالثاني عين الاول رد بقوله **ومايقال** ل
ان المعرفة اذا اعيدت معرفة يكون الثاني عين الاول ويفهم منه
بطريق المفهوم ان النكرة اذا اعيدت معرفة لا يكون الثاني عين
الاول فيكون ذاهبا من مذهب فخر الاسلام كما ذكره في اصوله اونقول
على اعادة المعرفة بناء على ان الواقع في هذا المقام هذا القسم **فليس**
هذا القول **على الاطلاق** اي ليس قاعدة كلية بل كثيرا ما يعدل عنه
بالقرائن **ان الصحيح في اصطلاح اهل الصرف** والقرينة على التقييد
البحث والمقام فائدته الاحتراز عن الصحيح عند اهل النحو فانه
عندهم عبارة عن سلامة عن حرف العلة سواء وجد في اوله

او في وسط او لا سواء وجد فيه الهمزة والتضعيف مطلقا او لا فهو اعم
مطلقا هو ابناء الذي قدره لا اقتضاء الاسم الموصول موصوفا شائعا لا
اليه وقدره خاصة بقرينة المقام لظهور كون الصحيح نوعا من الابنية
ليس فيه فالضمير المحذوف عائد الى الموصول والجار والمجرور متعلق بمحذوف
خبر ليس قدم على اسمه وربما يقال لا حاجة الى تقدير الضمير لان حرف التعريف في
قوله في مقابلة الفاء والعين واللام عوض عن المضاف اليه اي
في مقابلة فائه وعينه ولامه فقد اظهر من ان يخفى كيف لا وليس المراد
بالفاء ما وقع في مقابلة فاء فعل وكذا بالعين واللام بل المراد به الحرف
الاول من فعل وكذا بالعين واللام كما اشار اليه الشارح رح بقوله من
فعل والا لا يستقيم المقابلة للزوم وقوع الشيء في مقابلة نفسه بلا مرية
وهذا ظاهر على من له ادنى دربة ولولا الفاضل عبد الرحيم لكان امره مشكلا
شانه تعالى غفرانه وغفر انشا فان قلت يلزم على تقدير الشارح رح تعلق
الجارين بشيء واحد مع اتحادهما وقد اتفق النحاة على انه لا يتعلق بمتعدي
فعل بحرفين متماثلين الى اسمين من نوع واحد بلا عاطف فلا يقال
جلست في الدار في الصحراء ويقال جلست في الدار في اليوم لتغاير
الظرفين قلت لا لان الظرف المقدر متعلق بليس ومستقر له والظرف
المذكور في المتن متعلق بمقدر خبر لليس اي لا يكون حرف علة كائنا في
مقابلة الفاء ولئن سلم انهم قد صرحوا ايضا بجوازه اذا امكن ابدال
الثاني كقولك جلست في البلد في الدار بدل البعض من الكل فكذا
هنا يصح ابدال الثاني من الاول بدل البعض لان الاول اعم في الثاني
بحسب المفهوم كما في يضرب وضارب وافعنسس اي كما في بعض
المقصود عنه كضرب لكنهم صرحوا بان الضمير لازم في بدل البعض والاشتمال
ولا ضمير هنا ويدفع بان اللزوم اذا لم يظهر تعلقه بالاول والله
اعلم بحقيقة الحال قوله حرف علة اسم ليس اي الواو والياء و
الالف والهمزة فيه اي تلك المقابلة ايضا اشار به الى ان قوله

عبد الرحيم

تضعيف

تضعيف معطوف على حرف علة لانه يقبل التغيرات الكثيرة ايضا
فيخرج عن السلامة ايضا همزة لما ذكر فيدخل فيه نحو ضرب اذ ليس
فيه في مقابلة فاء فعله الا الضاد وفي مقابلة عينه الا الراء وفي مقابلة
لامه الا الباء وليس شيء من الضاد والراء والباء حرف علة
ولا همزة ليس فيه ايضا وفاء من جنس واحد فيصدق التعريف
فيصح التمثيل به وكل واضح وتفصيل الرد على من قال بانها كلامه
على ما سبق يقال ضرب على وزن فعل فضاده فاء وراؤه عين
وباؤه لام وجعفر على فعلل فيتكرر اللام فراؤه لام ثانية و
دحرج على وزن فعلل فجيمه لام ثانية وانما قابلوا الحروف الاصلية بهذه
الحروف لما انه ما قال ولا يخفى اختلال هذا البيان وفساده كاصله
ولزوم التناقض فيه ويدخل فيه ايضا نحو قبل وضارب ويضرب
ومضروب وافعنسس لسلامته حروفها الاصول التي تقابل بالفاء و
العين واللام عما ذكر ولذا لم يقل الصحيح ما ليس فيه حرف علة مع انه
اخصر ويدل على ما اعتبره الشارح رح من جعل الفاء والعين واللام
عبارة عن فعل قول المص واختص الفاء والعين واللام كما لا
يخفى على المتامل ثم لما ذكر ان الصحيح هو الذي ليس فيه في مقابلة الفاء
والعين واللام ما ذكر بين وجه اختصاص هذه الحروف بالوزن
والمقابلة مع ان جميع الحروف التسعة والعشرين صالح لذلك
بقوله واختص الفاء والعين واللام اي سمي هذه الاسماء
من بين حروف المباني التي بنيت الكلم عليها وتركب منها يعني
حروف الهجاء معينة للوزن والمعيار واما ذكره بعض الشراح
من انه لما ذكر تعريف الصحيح بانه الذي ليس في مقابلة الفاء والعين
واللام حرف علة علم منه ان المركب من الفاء والعين واللام
وزنا يوزن به فكانه ماخوذ في تعريف الصحيح فذكر اختصاصه
فهذا التكلف مستغنى عنه لان هذا البيان لا يتوقف على اعتبار

الترکیب واعتبار اخذ المرکب فی التعریف بل یکفی ذکر الحروف فی التولیف
بالفعل فلا یناسبه التعلیل بقوله **حتی یکونا** ای لان یکون ویوجد
فیه ای فی الوزن کما لا یخفی نعم لو قال المص واخص فعل لکان لهذه
المقدمة وجه واعلم ان معنی الاختصاص والخصوص کون الشی معتنا بشی
بحیث لا یوجد فی غیره والتخصیص جعل الشی کذلک فلا بد فی تحقق معناهما
من اعتبار الشیئین احدهما معتن ویقال له الخاصة والمخصوص والمقصور
ومعتن له ویقال له ماله الخاصة والمخصوص والمقصور علیه فلا یستعمل هذه
الالفاظ وما یشتق منها بدون البا فلا تنفک عنها والباء قد یدخل
علی المقصور علیه کما یقال خص المال بزید واختص الجود بحاتم ای المال
والجود مقصوران علیهما لا یوجدان فی غیرهما وهذا کثیر الآن الاکثر
دخولها علی المقصور یقال خصه بالذکر ای ذکره دون غیره ومنه قوله
تعالی یختص برحمته من یشاء وقولهم فی ایاک نعبد نخصک بالعبادة ای
نقصر العبادة علیک لا نعبد غیرک واختص المندوب بوا وغیر ذلک
وذلک لان اختصاص شئ باخر فی قوة تمییز ذلک الاخر به عن سائر
افراد جنسه مثل تخصیص المال بزید تمییزه به عن سائر افراد الانسان
فاستعمل فیه اما مجازا عرفیا او بتضمینه معنی التمییز والانفراد وکلا الاستعمالین شایع والثانی اشیع ولعل هذا الذی غرّ المحقق التفتازانی
علی ان قال باصالته وعربیته وعرفیة الاول والاظهر الموافق
للمعنی اللغوی ما ذکره المدقق الشریف من ان دخول الباء فی
المقصور علیه هو العربی وعکسه عرفی فی الاستعمال فان التخصیص
تعیین شئ باخر والاخر مقصور علیه وایضا المجاز فرع الحقیقة
لا العکس وان کان لغویا کما ذکره المحقق المذکور فی حواشی التلویح
لکن لا یخفی ان عدمه اصل وهو عارض علی اصل المعنی فبهذا التحریر
التقریر ظهر ان الحق فی العبارة فخذ اختص بالوزن بالیاء دون
اللام بادخالها علی المقصور علیه اللهم الا ان یقال الاستعمال باللام

زاني

اعتبار الجر معناه الذی هو التعیین وهو مستعمل باللام یقال عینته
له وهو متعین لکذا فان الجار قید متعلق الفعل باعتبار جزء معناه و
لا حاجة الی اعتبار التضمین قال علاء الدین البسطامی فی حاشیة المطول
وقد یجعل بعض اجزاء مفهوم اللفظ عاملا فی لفظ وان لم یصح کون
اللفظ عاملا باعتبار سائر الاجزاء وهذا من بدیع القواعد وقال البیضاوی
فی قوله تعالی الذین عاهدت منهم ومن لتضمین المعاهدة معنی
الاخذ فالمصیر فی امثال ذلک الی التقدیر والتضمین ناش من عدم الوقوف
لهذا النوع من التوسع وصاحب الکشاف مع کونه عالما بالوقوف
علی اسرار کلام العرب ودقائق انواع الادب قال فی تفسیر قوله تعالی
سأل سائل بعذاب واقع ضمن سأل معنی دعا فتعدی تعدیته کانه
قیل دعا داع بعذاب واقع او تعدیته بالبا باعتبار جانب المعنی
لا باعتبار التضمین لان السؤال مشتمل علی معنی الدعاء فلا حاجة الی
التضمین هذا عبارة المرحوم فرد هذا واستعمال الاختصاص باللام
کثیر فی کلام المص فقوله **منه وفا الشفة** وهی اربعة الفاء والباء
والمیم والواو **والوسط** یجوز فیه السکون والحرکة باعتبارین فالوسط
بالسکون معناه متحرک بمعنی متناول لداخل الدائرة غیر مخصوص بموضع منه والوسط بالحرکة معناه ساکن فان معناه حاق الدائرة
وهو موضع معین وهذا معنی ما اشتهر فیهما الساکن متحرک والمتحرک
ساکن فان اعتبر ان المخارج الکلیة ثلثة فالاول الحلق والثالث
الشفة والمتوسط الوسط فهو متعین وان اعتبر اصل المخرج المتوسط
فهو وسط غیر متعین لانه شامل لجمیع داخل الفم من وراء الشفة
الی مبداء الحلق والاول اولی فاعرف **والحلق** وهی ستة معروفة
والباقی وسط والمص لم یراع الترتیب الواقع فی الوزن بل فی
المخارج ولو قدم [illegible] له والحلق علی الوسط لکان الترتیب الوزنی
مع اشتهر من ان الوسط انما یتصور بعد تحقق الطرفین مرعیا

في الذكر لكن في ترتيبه مطابقة الذكر بالمذكور ولا يخفى لطفه فاعرفه
اثر هو المخارج الكلية احتراز عن المخارج الجزئية فان لكل
حرف مخرجا مخصوصا يمتاز به عن اخواته حال من قوله **شيء** ولفظ
من ابتدائية اي حتى يوجد شيء حال كون ذلك الشيء ناشيا من المخارج
الكلية قدم عليه لكون صاحبها نكرة ولانه المقصود بالبيان
في المقام فله مزيد اهتمام **اي حرف** عدل عنه المص لئلا يتوهم
في ابتداء الوهلة وجود حرف واحد من المخارج الثلثة بخلاف
الشيء فانه اعم والمقصود من الوزن والتعبير ان يعلم المتعلم الحروف الاصلية
والزوائد ويعرف اتصافهما بالحركة والسكون وليس المراد ان معرفة الا
من الزوائد موقوفة على هذا التعبير لانه ما لم يعرف الاصول كيف
يمكن التعبير عنها بالفاء والعين واللام فلو توقف هذه المعرفة عليه
لزم الدور بل المراد منه انه اذا حصل علم الاصول بطريق من
الطرق كما نقول مثلا الحرف الاصلي ما ثبت في تصاريف الكلمة
لفظا كبقاء حروف الضرب في تصرفاته او تقديرا كالغين قلت
وبعت والزوائد ما سقط في بعضها كواو قعود في قعد ثم اريد
تعليم المتعلم فالطريق ان يقال اذا وزنت بناء فما كان في مقابلة
الفاء والعين واللام فهو اصل وما ليس كذلك فزائد وتحقيق هذا
انه اذا اردت وزن الكلمة عبرت عن حروف الاصول
بالفاء والعين واللام اي جعلت في الوزن مكان حروف الاصل
هذه الحروف الثلثة كما تقول ضرب على وزن فعل فوضع لبيان
الوزن المشترك فيه لفظ متصف بالصفة التي يقال لها الوزن
واستعمل ذلك اللفظ في معرفة اوزان جميع الكلمات فقيل ضرب
على وزن فعل وكذا نصر وخرج اي على صفة يتصف بها فعل وذلك
فعل هو الهيئة المشتركة بين هذه الكلمات لانا نعرف ضرورة
ان نفس الفاء والعين واللام غير موجودة في شيء من تلك الكلمات

فكيف يكون مشتركة بل هذا اللفظ مصوغ ليكون محلا للهيئة المشتركة
بخلاف تلك الكلمات فانها لم توضع للهيئة بل صيغة لمعانيها المعلومة
فلما كان المراد من صوغ فعل الموزون به مجرد الوزن سمي وزنا
وزنا لانه حقيقة وزن وزنه **وهذا** اي اشتماله على المخارج
الكلية **وجه مستقل على حدة لاختصاص لفظ للوزن ولا**
ولا ينافي وجود هذه الحروف في غيره كما في حلم وعلم فان الغرض
وجود علة بها يستحق اللفظ لان يكون وزنا ولا يجب فيه الاطراد
كما في العلل المرجحة للتسمية كالخمر سمي به لذلك التي لمخامرته
العقل اي ستره ولا يجب فيه الاطراد فلا يجب ان يسمى بالخمر كل
ما فيه معنى الستر فكذا هذا **لكان كونه شاملا للافعال** قولية
او غيرها علاجية او قلبية **وجه آخر له لاختصاصه للوزن**
مستقل غير محتاج الى التقوية بشيء **ولا ينافيه شمول غيره**
ايها كعمل وتوضيح هذا الوجه ان الغرض من الوزن التمييز
بين الاصل والزائد وهذا مشترك بين جميع الالفاظ فوضع
للوزن لفظ يوجد معناه في جميع الافعال وبعض الاسماء رعاية
للتناسب وهو لفظ فعل لانه اعم الافعال معنى ويصح استعماله
في معنى كل فعل نحو فعل القتل قال الله تعالى والذين هم
للزكوة فاعلون اي مؤدون فالفعل جنس الافعال كالجوهر جنس
الاجسام ومراد الشارح في هذا التقرير رد قول من قال وهذا منقوض
بعلم لان المخارج الثلثة المعتبرة في فعل موجودة فيه فالوجه ان
يقال في وجه الاختصاص ان المجموع المركب منها وهو لفظ
الفعل فرد في افراد الاسم ومدلوله شامل الى اخر ما قال
ووجه الرد ظاهر مما سبق من ان الاطراد غير لازم وان ما اورده
غير مطرد ايضا فلا وجه للحكم باولوية احدهما واما ما اجيب عنه
بان المص ذكر عمومه لفظا وكذلك له عموم معنى ولم يذكره اكتفاء

باحدهما فليس بشيء لانه لا ملازمة بينهما حتى يفهم احدهما بذكر الآخر وهو ظاهر
ولا يورد انا سلمنا ان المذكور وجه مستقل لاختصاص فعل بالوزن لعدم
اشتراط الاطراد في العلل لكنه ما يترجح في اختياره على علم مع هذا الوجه فيه
ايضا اجاب عنه بقوله لكن اذا طلب لهذا الوجه مرجح على نحو علم
جعل الوجه الاول مرجحا له كعكسه اي كما اذا طلب مرجح للوجه الاول على نحو
جعل جعل الوجه الاول مرجحا له وكلام الشارح في هذا المقام بلغ
كمال الصفو كما هو داب الكريم جزاه الله تعالى عنا خير الجزاء ولما
اذا طلب المرجح مع علم فانه جامع بين الوجهين المذكورين
ولم يختص بالوزن فيجعل كثرة الاستعمال في فعل وفتح العين
لكونها مفتوحة العين مرجحا عليه وقد يقال انه يحصل التخصيص
بالعلاجي فلا يقال علم على العلم فالامر ظاهر وما يقال من هذا السؤال دوري
ليس بمعتبر عند المحصلين فالاختيار مرجح في امثاله فليس بشيء يعتمد عليه
[illegible] باب منع في اصل وضعه واستعماله في الموضوع له لا يبعد
ما جعل وزنا فانه لا يختص بباب ح ولا معنى له سوى الابتناء الوزن
[illegible] باب علم وانما لم يقل واختص لكونه [illegible]
[illegible] مع ان الاول احصر [illegible]
المختلفة من نحو ضرب وعلم وحسن اذ لو قال فعل لما صلح كونه
وزنا لعلم وحسن فان قلت فليقل فعل بعموم الحركات يعني بما يكتب
بهذا الشكل قلت المتبادر فتح العين لكونه الاصل فينصرف اليه لكن
يرد فليقيد بحركات العين فالاولى ان يقال اختار التفصيل ليتناول
المزيدات ايضا لانه لو قال فعل لفهم منه ان الوزن هو هذه الحروف
بهذه الهيئة مع انها غير موجودة في غير الثلاثي المجرد بل فيه ايضا الا
في الماضي بخلاف حروفه وقال بعض الشراح لما وقع في التعريف بطريق
التفصيل سابق الكلام عليه فتامل اقول يرد عليه ان السؤال ح يرد
على التعريف فيفطر بالاولى ما قال الشراح ولعله لهذا امر بالتامل

ويمكن ان يقال وجه التفصيل في التعريف عدم مساعدة المنع فانه لا
يمنع لقولنا وهو الذي ليس في مقابلته فعل حرف علة كما لا يخفى فالحمل
فالتفصيل هنا ضروري الا ان يعتبر حذف المضاف والتجوز ولعل
هذا وجه تاخير بيان وجه التفصيل الى هذا المقام والله اعلم بحقيقة
الحال ويزاد في الرباعي لام ثانية نحو فعلل في وزن جعفر ولام
ثالثة في الخماسي نحو فعلّل في نحو جحمرش بفتح الجيم وسكون الحاء
وفتح الميم وكسر الراء العجوز وانما زاد اللام دون غيرها لان الزيادة
بالاخر اولى فاذا تعين الزيادة في الآخر فالاولى ان يزاد من
جنس الاخر فلهذا زيدت اللام لما فرغ المص من تعريف الصحيح وما
يتعلق به من قوله واختص شرع في بحث الاشتقاق من تعريفه و
تقسيمه وما يتعلق به من النزاع المذكور بين الفريقين وتعيين محل
النزاع وغيرهما فقال اذا عرفت هذا اي هذا الذي ليس من مقول المص
لكنه لا يستلزم قول المص فقولنا عدة من المحكي وقوله اي مقولنا
اشارة الى ان القول ليس على حقيقته بل بمعنى المفعول وعطف قوله
وملفوظنا عليه عطف تفسير اشارة الى ان المراد من الضرب لفظه
وقوله الذي هو الضرب اشارة الى ان قوله الضرب بدل من
قولنا كما اعتبره بدل الكل او عطف بيان كما قال الهندي في قول
ابن الحاجب وفعل امرئ القيس كفاني ولم اطلب وليس بمقول
القول لان هاهنا ليس بمعنى حكاية ما بعده فلا يرد ان مقول القول
يجب ان يكون جملة الا اذا كان قولا مصدرا كقولك قلت
قولا او صفة لمصدر كقولك قلت حقا فاذا وقع في موقع مقول
القول مفرد فهو مبتدا او محذوف الخبر او بالعكس على انه يقال
هذا على ما هو المشهور من كون القول هو التلفظ بما يفيد فائدة
تامة على ما ذكره القاضي واما على ما ذكره الرضي من ان الكلام واحد
اللفظ والقول من جنس اللغة بمعنى يطلق على كل حرف المعجم وحد

او المعاني ومعلى الكثير منه مبتدأ كان او لا فلا كلام في كون مقول
القول مفردا قال ابن التمجيد في حواشي تفسير البيضاوي وسعد ما قال
وحقيقة القول التلفظ بما يفيد فائدة تامة فالمهمل والكلمات
المفردة والمركبات الناقصة ليست باقوال والاولى ان يعمم ما لا يفيد
ايضا لصحة قولهم في بيان القيود وقولنا الانواع الثلاثة
مشير الى كلمة واحدة في كلمات التعريف او الى مركب ناقص من الفاظ
الا ان يصار في امثاله الى المجاز انتهى ونقل بعض اصحاب الحواشي عن
النحاة تجويز نصب القول للمفرد الذي كان مؤديا معنى جملة نحو قلت
خطبة او قصيدة قال الشاعر اذا ذقت فاها قلت طعم مدامة او
مصدر لقال نحو قلت قولا او صفة لمصدره نحو قلت حقا واما نصبه
لمجرد اللفظ المفرد الذي ليس من المذكورات فاجازه جماعة منهم
الزجاج والزمخشري وابن خروف وابن مالك ومنعه الجمهور قال
ابو حيان وهو الصحيح اذ لا يحفظ من لسانهم قال فلان زيدا ولا قال
ضرب وانما وقع القول في لسان العرب لحكاية الجملة وقال المولى المرحوم
سعدي چلبي في سورة الانبياء عند الكلام على قوله تع يقال له ابرهيم
القران حجة على غيره وتقدير المبتدا خلاف الاصل انتهى اقول تقدير
المبتدا غير جائز يشهد له قوله تع له لكن يمكن ان يقال مرادهم ان
القول الذي بمعنى الحكاية لا يقع بعده المفرد واما هاهنا فبمعنى الاطلاق
والتسمية فان المعنى يطلق عليه ابرهيم ويسمى به كما يقال زيد انسان
اي يطلق عليه الانسان فلا منع فتأمل وباقي مباحث القول مذكور
في حواشي شرح عز الدين وبما سبق في التقرير ظهر ما في قول من قال
الضرب مقول القول وقوله مصدر خبر المبتدا المذكور لا لقوله
الضرب حتى يكون المقول الضرب مصدر جاء لف المعنى لان المتولد
منه الضرب لا مجموع الضرب مصدر فهذا اظهر وما قيل ان المراد
من الضرب لفظه لا معناه الاصطلاحي حتى لا يرد ان التقدير المصدر

مصدر

مصدر فيكون حمل الشيء على نفسه انتهى فان لفظ الضرب ليس بمقول
القول كما سبق وايضا يفهم من كلامه انه لو كان لفظ الضرب مبتدا
وخبره مصدرا لزم حمل الشيء على نفسه مع انه غير لازم قطعا نعم قوله
لف المعنى لان المتولد منه الضرب لا مجموع الضرب مصدر حق ودال
على ما قلنا فانه لا شك ان القول غير المقول فان القول هو الحكاية
والتلفظ وهو صفة المتكلم والمقول ما صدر منه او غيره في الزمان
الماضي او المستقبل فلو كان الضرب مقول القول لكان غير القول
في قولنا ومصدر خبر قوله قولنا فيكون متحدا بالذات وقوله يتولد
منه صفة مصدر على ما اختيره فلا يكون المتولد منه هو الضرب بل
القول ومنشأه قلة التأمل فتأمل ودفع توهم حمل الشيء
على نفسه بحمل الضرب على اللفظ دون معناه الاصطلاحي مما لا يجدي
نفعا فان لفظ المصدر اسم للالفاظ الدالة على الحدث فكيف
يدفع بحمله على اللفظ وايضا ليس للفظ الضرب معنى اصطلاحي
يتحد بمعنى المصدر حتى يلزم حمل الشيء على نفسه لو اريد هو بل فساده
ضروري فالجواب عنه ما اشار اليه الشارح بقوله في اصطلاح
هذا الفن والاصطلاح اتفاق قوم على اخراج لفظ من معناه
الوضعي واستعماله في معنى مشهور بينهم فان كان الناقل من اهل
الشرع يقال له عرف الشرع وان كان غيرهم يقال له عرف خاص
واصطلاح وان كان غير مختص بقوم دون قوم فهو العرف العام
كلفظ الدابة لذوات القوائم الاربع اي يقال له مصدر ويطلق عليه
هذا الاسم في عرف اهل التصرف اي هذا اللفظ فرد مما يصدق عليه
مفهوم المصدر وهو اسم الحدث الجاري على الفعل لا نفس
المصدر حتى يلزم حمل الشيء على نفسه والجملة اعني قوله يتولد منه
اي من لفظ الضرب الاشياء التسعة المذكورة اي افراد
مما يصدق عليه الاشياء المذكورة من ضرب ويضرب الى اخره

مشتقات الضرب فائدة اما خبر بعد خبر او حال من الضرب وقدم الاحتمال
الاول وان كان مآلهما واحدا لعدم كون فاعلية الضرب ومفعوليته ظاهرة
وان كان الحال من المبتدأ والخبر جائز كما سبق تحقيقه ولكونه موهما تقييد
مصدريته بتولد الاشياء منه وجعل صفة لمصدر ربما لا يصدر عن العاقل
نعم لو اعتبر في قوله مصدر باعتبار كونه جزءا واشتراط الاشتقاق الجزء خبر
وجعل الجملة حالا لكان له وجه وهو اي المصدر المصطلح اي ما صدق
عليه لفظ المصدر كضرب اصل للفعل المصطلح اي افراده كضرب معروفه
اي معلوم المصدر اصل لمعروفه اي الفعل ومجهوله اصل لمجهوله ولما
ورد ان صيغة المصدر المجهول مجهول وما المشتق الا المعلوم اجاب عنه
بقوله الا ان اي كان القياس ان يكون لكل من المعلوم والمجهول
صيغة على حدة لكن جعلوا صيغة المعلوم والمجهول من المصدر متحدة
اكتفاء بصيغ الافعال من المعلوم والمجهول ولا يخفى ما فيه من ضعف فانه
لمذهب البصريين ولما ورد ان نوع الافعال غير نوع المصدر فكيف
يدل الاختلاف فيها على الاختلاف فيه دفعه بقوله فاذا قيل ضرب
ضربا علم ان المصدر معلوم واذا قيل ضرب ضربا علم ان المصدر
مجهول فان المصدر مؤكد للفعل فلا جرم يعلم من المؤكد ما المراد من المؤكد
ولما ورد كثيرا ما يستعمل المصدر بدون ذكر الفعل معه فبم يعرف حاله
بقوله واذا لم يذكر الفعل علم بالقرائن كما وقع من تعريف الدلالة
فهم المعنى من اللفظ فان شهرة كون الدلالة صفة اللفظ دليل
على ان الفهم مصدر مجهول اي كون اللفظ مفهوما منه المعنى ليحمل على الم
الدلالة فان الفهم صفة السامع فلا بد من التأويل بما هو صفة
اللفظ قال صاحب التلخيص التقييد ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة
قال الشارح المحقق اي كون الكلام منعقدا على ان المصدر مبني
للمفعول لما ذكر وكما وقع في قوله تعالى وما توفيقي الا بالله على
ما يفهم من الكشاف حيث قال وما كوني موفقا الا بمعونة الله

قال

قال الفاضل العصام هذا هو المشهور بين الفحول لكن شيخنا امر المجهول
بان المصدر لم يوضع الا للحدث الصادر عن الفاعل والفعل المعلوم
لنسبته الى المفعول من جهة الوقوع يدل عليه تعريفهم الفاعل بما اسند
اليه الفعل مقدما عليه على طريقة قيامه به فانه لو وضع المصدر للصفة
القائمة به بالمفعول كما هو ايضا على طريقة قيامه به فلا يخرج مفعول
ما لم يسم فاعله من التعريف مع ان هذا القيد لاخراجه انتهى قال المحقق
التفتازاني في تفسير الفاتحة ان صيغ المصادر تستعمل اما في اصل النسبة وتسمى
مصدرا واما في الهيئة الحاصلة منها المتعلق معنوية كانت او حسية كهيئة
المتحركية الحاصلة من الحركة وتسمى الحاصل بالمصدر وتلك الهيئة للفاعل
فقط في اللازم كالمتحركية والقائمية من الحركة والقيام او للفاعل و
المفعول وذلك في المتعدي كالعالمية والمعلومية من العلم وباعتبار
تسامح اهل العربية في قولهم المصدر المتعدي قد يكون مصدرا للمعلوم
وقد يكون مصدرا للمشتق المجهول يعنون بهما الهيئتين اللتين هما معنيا
الحاصل بالمصدر وان لكل مصدر متعد مشتركا ولا قائل به بل استعمال المصدر
في المعنى الحاصل بالمصدر استعمال الشيء في لازم معناه ويفهم هذا ايضا
من كلام الشريف المدقق في حاشية المطول عند الكلام على تعريف الدلالة
بفهم المعنى في اللفظ وينبغي ان يحمل كلام الشارح عليه ايضا وان كان
ظاهر تقريره يأباه جدا وبهذا القدر ثبت الفرق بين المصدر والحاصل
بالمصدر واما بينه وبين اسم المصدر فمن وجوه ابينها ان المصدر
موضوع للحدث من حيث اعتبار تعلقه بالمنسوب اليه على وجه الابهام ولهذا
يقتضي الفاعل والمفعول ويحتاج الى تعيينهما في استعماله واسم المصدر
موضوع لنفس الحدث من حيث هو بلا اعتبار تعلقه بالمنسوب اليه
وان كان له تحقق في الواقع ولذا لا يقتضي الفاعل والمفعول
ويعينهما [illegible] في الوجوه يطلب في حواشي شرح الزنجاني وفي جنس
الاشتقاق لانه جنس اخر من العمل وغيرهما للاعراب فلا معمول

وسائر الاحوال وسنوقف مفهوم الاشتقاق عن قريب اى بعد قريب
كما فى قوله تعالى لتركبن طبقا عن طبق ويفهم منه عرفا قرب ذكرنا اصل بيانه وان
كان مستثنا والا لما بعد قريبا ولا بعيدا ان شاء الله تعالى هذا كلمة استثناء
ولا ينبغى للمؤمن ان يتركها فى عواقب الايعاد والافعال المستقبلة
لبادل له قوله تعالى ولا تقولن لشىء انى فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله
وروى اصحاب البقرة اهتدوا لانهم قالوا وانا ان شاء الله لمهتدون
وفيه اخبار وحكايات كثيرة وسمى استثناء وان لم يكن فيه اداة الاستثناء
لانه يستعمل فى مواد الاستثناء الا ان المخرج غير المذكور ولان معنى لا اخرج
الا ان شاء الله ولا اخرج الا ان شاء الله واحد عند البصريين من الصرفيين
فائدة هذا المقيد ظاهرة قوله واعلم انا معاشر البصريين ان المصدر
اصل للفعل فى الاشتقاق اشارة الى متعلق اللام فى قوله ان
مفهومه اى معنى المصدر المفهوم من اللفظ من هذه الحيثية يسمى مفهوما
من حيث تعلق القصد به معنى ومن حيث دلالة اللفظ عليه مدلولا
ومن حيث وضع اللفظ بازائه موضوعا له ومن حيث انه يسمى باللفظ مسمى
فالذات واحد والعبارات باعتبار الاعتبارات واحد وهو هنا
مناط الفائدة فان كل وحدة لا تقتضى الاصالة الا بالنسبة الى ما تركب
منها ومفهوم الفعل اى المعنى الذى يفهم منه بحسب الوضع متعدد
وكل تقدم فائدته واشار الى فائدة تقييد المعنى بقوله بحسب الوضع
ورفع توهم ان الفعل قد يراد به مجرد الحدث بقوله واما نحو تسمع
بالمعيدى اى سماعك اياه خير من ان تراه فليس بحسبه اى بحسب
الوضع وقد علمت ان المراد تعدد ما يفهم عنه بحسب الوضع والفعل
فى مثل هذه المواضع انما وقع موقع المصدر فى استعماله نحو معناه فان
الفعل يدل على الحدث والحدث الزمان وقد يراد الحدث به فقط او
يحمل على حذف ان ورفع الفعل بعده وانى قلنا ان مفهوم الفعل متعدد
لدلالته اى لدلالة الفعل بحسب الوضع وان انسلخ عنه باعتبار عارض

بين الحدث والزمان اى زمان ذلك الحدث من الازمنة الثلثة
يفهم من هذا ان الزمان نفسه جزء من مفهوم الفعل كما هو المشهور
من ان اجزاء الفعل ثلثة الحدث ونسبته الى فاعل ما والزمان
وفى بعض الحواشى الهندية اقول والتحقيق ان الزمان ليس جزءا
منه بل الجزء هو نسبة الحدث الى الزمان فانه لا فرق بين الفاعل
والزمان فى نسبة الفعل اليهما فانه انما يقصد بذهب مثلا
الذهاب المنسوب الى فاعل ما حال كونه حاصلا فى الزمان الماضى
فلا وجه لجعل احدهما جزءا دون الاخر وقد عرضته على كثير من المحققين
فاستحسنوه بل الظاهر ان اجزاء الفعل المتعدى اربعة الحدث
والنسبة الى فاعل ما والى مفعول ما فى المتعدى والى الزمان
المعين انتهى وكذا يفهم من تعريف الفعل بانه ما دل على معنى فى نفسه
مقترن باحد الازمنة الثلثة ولعل المص لهذا قال متعددا
ولم يقل اثنان مع مقابلته بالواحد ولا ينافيه قوله لدلالته على الزمان
لانه يبين لا فى مراتب التعدد واما القول بان العبرة بالمفهوم
المطابقى والا يلزم ان يكون مفهوم المصدر متعددا فالقائل ليس منه
بلا اشتباه فانه فى عدم كتب الفضلاء فانهم مصرحون بان المفهوم
المطابقى غير مستقل بالمفهومية لدلالته على النسبة الى فاعل ما
فاعل مخصوص كما صرح به الفاضل الشريف فى مواضع من كتبه
وكذا القول بانه قال متعدد لقصد الاختصار بقوله والواحد
قبل المتعدد وهناك لقصد التعميم اذ تقدم الواحد عام لا يخفى
اعتباره بالنسبة الى اثنين ولا يخفى انه لو قال والواحد قبل
لفهم تقدم الواحد على ما فوقه بالاولوية فلا وجه لهذا والواحد
الجزء قبل المتعدد الكل ولما ورد ان هذا الدليل يثبت اصالة
مفهوم المصدر لمفهوم الفعل لا اصالة المصدر نفسه على نفس الفعل
والمقصود هذا دون ذلك رده بقوله ولا شك انما يدل على الواحد

اعني المصدر ايضا اي كالواحد يكون قبل ما يدل على التعدد واعني
الفعل وقضية التناسب قاضية به ثم لهذا اكتفى المص بذكر الاصل المبني
عليه فهذا استدلال بالملزوم على اللازم ومثل هذا يسمى في المناظرة
دليلا لميا يفيد ثبوت الحكم في الذهن والخارج كما في الاستدلال بطلوع
الشمس على وجود النهار وبالنار على الدخان وقد يكون الدليل يفيد
الثبوت الحكم في الذهن دون الخارج بالامر بالعكس فيه اي يفيد
العلم بوجود المدلول لانه مبني عليه كما في الاستدلال بوجود الدخان
على النار وبحدوث العالم على الصانع المختار وعلى طلوع الشمس بوجود
النهار وعلى عدم تعدد الالهة بعدم فساد السموات وسبع الاقطار
فان كلا منها يفيد العلم بثبوت المدلول والمدلول يثبت الدليل
في الخارج ومثل هذا يسمى دليلا انيا ونظيره العلة الغائية كما في
ضربت زيدا للتأديب فتأمل وفيه اي وفي القول بان مفهوم المصدر
قبل مفهوم الفعل فيدل على اصالته للفعل في الاشتقاق فقط وبحث
لانه يجوز ان يكون المصدر باعتبار مفهومه متقدما وباعتبار وضعه
متأخرا والمطلوب هذا دون ذلك فانه لا مانع من ان يوضع اللفظ
لمعنى مركب ثم يوضع لفظ اخر مأخوذ من الاول لجزئه اقول يمكن
الجواب عنه بانه لا شك ان امثال هذا التعليلات بعد الوقوع
ومناسبات ذكروها للضبط والتعليم ولا مانع عقلا من اعتبار
ايهما كان اصلا لكن المناسبة نادية بان ما يدل على المركب بعد الدال
الجزء فلا يعدل عن هذه المناسبة بلا داع فلما لم يوجد هناكم بان المصدر
اصل في الوضع بناء على هذا اولى لا يخفى حسنه وكفايته في اثبات
القواعد العربية واما اعتبار اشتقاق الدال على الجزء من الدال
على المركب فغير معقول وغير مشهور كما سبقه نفسه فتنبيهما ذكرناه وما
ذكرنا فيما بعد من الدليل القوي نوع منافاة فاعرف والمورد
على المص ان هذا الدليل اخص من الدعوى فلا تقرب بيان

الاخصية ان هذا دليل على اصالة المصدر للفعل فقط يدل عليه
تقييدات رح قول المص وهو اصل بقوله للفعل المصطلح والمدعى
ان المصدر اصل في الاشتقاق مطلق كما صرح به قبيل هذا بقوله يتولد
منه الاشياء التسعة رده بقوله واذا كان المصدر اصلا للافعال في
الاشتقاق يكون اصلا ايضا لمتعلقاتها اي لمتعلقات الافعال من
اسمي الفاعل والمفعول وغيرهما لان اصل لشيء اصل ذلك الشيء كما
كالجد ولذلك هذا الاستدلال بوجود الحكم في الاعلى لوجوده في الادنى كما
في قوله تع ولا تقل لهما اف ولا تنهرهما فانه يدل على حرمة ضرب الابوين
وشتمهما وغيرهما مما يؤذيهما ومثل هذا يسمى في اصول الفقه بدلالة النص
واكتفى به المص في اثبات اصالة المصدر على غير الفعل من الاشياء
التسعة لعدم الاختلاف بين الفريقين في فرعيتها واشتقاقها من
الفعل والله اعلم وقوله من حيث تعلقها بها كانها اشارة الى ما اورده
البعض في جواب ما يقال لا يلزم من كونه المصدر اصلا للافعال من
حيث التعدد لدلالته على الحدث والزمان كون المصدر اصلا
لمتعلقاتها لان التعدد المذكور ليس بموجود في الفاعل والمفعول
فانهما لا يدلان على الزمان لان كون اصل الاصل لشيء اصلا لذلك
الشيء لا يقتضي اتحاد الجهة في اصالته على ان التعدد ثابت فيهما
باعتبار اخر لانه لا يدل على الحدث والذات فهو اصل له من حيث
كونه اصلا لاصله وان فرض انه لم يكن تلك العلة الموجبة للاصالة
موجودة فيها كيف وهي موجودة في المتعلقات ايضا لانها تدل
على الحدث والذات او الظرف او غيرهما وبالجملة حاصل كلام المص
انه لما كان الفعل اصلا لهذه الاشياء بالاتفاق ودل الدليل على
اصالة المصدر له ايضا ثبت ان المصدر اصل لها بلا ريب ولا احتياج
الى اثباته بدليل مستقل ثم اورد ما ذكرنا والاحتياج الى الجواب ان التعدد
فيه ثابت من جهة اخرى واشار الى الجواب الثاني بقوله او نقول

المصدر اصل للافعال قدر متعلق اللام في قوله لانه اي المصدر فعلا
مضارعا مع تقديره ماضيا سابقا ليستقيم كلية او توضيحه ان او للشك
او للتشكيك في الاخبار او لاحد المتعدد ومطلق ولا مساغ للشك
والتشكيك في مقام التعليم كما يفيده تقدير الماضي بل اي هنا لمجرد
التعدد والدلالة على استقلال كل من الوجهين في اثبات المطلوب
اي قلت في الزمان الماضي علة كافية في اثبات اصالة المصدر
كما سمعته او نقول الآن انه اصل لان المصدر اسم اي افراد
المصدر افراد يصدق عليها مفهوم الاسم او مفهوم المصدر
حصة مفهوم الاسم المجرد والا فالمفهوم من حيث هو ليس باسم ولا
فعل فاعرف وتقييده بانه اسم للحدث مالا فائدة له في الجواب بل
ما ذكر ولهذا قال الشارح لصدق تعريفه اي حد الاسم وهو ما
دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة عليه اي على
المصدر كالضرب مثلا وكذا المراد من قوله والاسم مستغن عن الفعل
ما صدق عليه الاسم والكلام وارد على اصل اعادة الاسم معرفة
ووضع الضمائر موضع المضمر لزيادة الاهتمام المقصود في المقام
اي غير محتاج اليه اي للفعل في الافادة التي هي الغرض من وضع
الالفاظ فان وضعها للاعراب عما في الضمير من الامور الدينية
والدنياوية وهو وان امكن بالكتابة والاشارة لكن لا يخفى
تعسرهما غاية التعسر مع ان الاشارة غير كافية في المعقولات
والكتابة قد لا يمكن لعدم الآلات وقد يبقى بعد حصول المرادات
فيطلع عليها من يكتم منه الاسرار والخفيات فنعمة البيان نعمة
جليلة ساد بها انتظام العالم وبقاء النوع اشرف الموجودات ولعل
تقييده بقوله في الافادة بيان للواقع لا للاحتراز عن
الاحتياج في العمل بناء على ان الاسم ليس بمستغن عن الفعل في العمل لان الاسم
احتياج الاسم الى الفعل في العمل من شبهه ولا يقال له احتياج والجواب انه

وقد حصل الاحتراز عنه بقوله فيما سبق في الاشتقاق بناء على سوق
الدليل عليه فما يمجه عقل الفطن لانه لا مدخل منه بين الاشتقاق و
والافادة وايضا فيه ثبوت المصادرة على المطلوب فليتأمل وانما
قلت ان الاسم مستغن عن الفعل لان التركيب الحاصل من اسمين
بدون الفعل يفيد فان التركيب لا يفيد بدون الاسناد والاسناد
نسبة احد الكلمتين الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب صحة السكوت والنسبة
لا يتصور بدون الشيئين احدهما مسند اليه والآخر مسند والاسم يصلح لهما
فلا يحتاج الى الفعل نحو زيد قائم زيد وقوله والفعل محتاج فيها اي في الافادة
الى الاسم لان التركيب من فعلين بدون الاسم لا يفيد لان الفعل
لا يصلح للاسناد اليه فلا بد من اسم ظاهرا او مضمر مثل ضرب زيد وضرب قمت و
عمرو ودفع لا يرد على النقض من الحجر واثبات استغناء المصدر لا يكفي في اثبات
المطلوب بل لا بد مع هذا من اثبات احتياج الفعل اليه لكن المصنف بنى كلامه
على شهرة احتياج الفعل الى الاسم وبداهته فان كل من تصور الفعل يعلم انه لا بد له
من فاعل فاكتفى بنفي الاحتياج من جانب الاسم ولا شك ان المحتاج اليه
اصل المحتاج اقول فيه اشكال وهو ان هذا الدليل يقتضي اصالة
مطلق الاسم للفعل لانه لا فرق في هذا المعنى افراد الاسم وكذا في صدق
التعريف عليها فيلزم ان يكون اسم الفاعل مثلا اصلا للفعل مع انه مشتق
من الفعل ولم ار احدا من الشراح يحوم حوله مع ظهوره غاية الظهور و
اعترض عليه بعض الشراح ايضا بان الاسم محتاج اليه في الافادة ومحتاج
في العمل فيكون كل من الفعل والاسم محتاجا ومحتاجا اليه باعتبارين فهذا
مشترك الالزام فلا يكون حجة على الخصم اقول انما [illegible] في العمل دليل
الفرعية في الاشتقاق والافادة لان اقتضاء العامل [illegible] انما هو
لاحتياجه اليه في تتميم معناه [illegible] الفعل [illegible] بالاسم
والمستغني [illegible] الحركات [illegible] بعض الاسماء [illegible]
[illegible] المعنى [illegible] على الحدث [illegible] الافعال [illegible]

كما في الدليل الاول نظر لان الاصالة في الافادة عند التركيب
لا يستلزم التقدم في الوضع لان التركيب انما هو عند ارادة
افادة المعنى واظهار ما في الضمائر للغير وذلك عند الاستعمال الواقع
بعد الوضع والحال ان الكلام فيه اى في التقدم في الوضع اقول لما كان
الغرض من وضع الالفاظ الافادة فكان الوضع تابعا للافادة عند
التركيب فما تقدم في الافادة تقدم في الوضع ايضا فان في هذه العلل
مناسبات وردت بعد الوقوع على ما عرفت وبهذا يندفع ايضا ما
قيل ان اصالة المصدر في الافادة تدل على اصالته في الاشتقاق لان
الاشتقاق ليس هو الافادة ولا لازمها فتأمل واشار الى الوجه الثالث
بقوله ونقول ايضا اعلم ان كلمة ايضا لا تستعمل الا مع الشيئين بينهما توافق
ويمكن استغناء كل منهما عن الآخر فيخرج بالشيئين نحو جاءني زيد ايضا
نقتصر اعليه لفظا وتقديرا وبالتوافق نحو جاء ومات ايضا وبامكان
الاستغناء نحو اختصم زيد وعمرو ايضا فلا يقال شيء من ذلك ثم هو مفعول
مطلق حذف عامله وجوبا سماعا اى آض ايضا اى رجع رجوعا او حال
حذف عاملها وصاحبها كذا في حاشية شرح الزنجاني ولا يخفى ان هذه
الكلمة ينبئ عن التشبيه وتستعمل في موارده ولهذا قال اى كالدليلين
الاولين في الاستدلال على اصالة المصدر في الاشتقاق انه يقال
له اى يطلق على ما صدق عليه الاسم الذي هو المصدر كضرب وهذا كما
يقال لزيد انسان اى يطلق عليه هذا اللفظ اطلاق العام على الخاص
واشار الفاضل بهذا التفسير الى دفع توهم حمل الشيء على نفسه بحمل
الضمير في له على الاستخدام وارادة ما صدق عليه الاسم وافراده من ضرب
وقتل ونصر الى غير ذلك وبنفس الاسم واللفظ في قوله المصدر
كما اشار اليه بقوله اى هذا الاسم قوله لان هذه الاشياء التسعة المذكورة
تصدر عنه اى عما صدق عليه اسم المصدر علة للاطلاق فان معنى
لفظ المصدر بحسب اللغة موضع الصدور مطلقا على انه اسم مكان

وتقييد بموضع يصدر عنه الابل مما لا وجه له فضرب مثلا انما سمي باسم
المصدر لكونه موضع صدور ضرب وغيره في الاشياء الثمانية فهذا ايضا
يدل على اصالة المصدر اعترض عليه بان تعليل تسمية المصدر مصدرا بصدور
الاشياء التسعة عنه انما يصح بعد ثبوت اصالة المصدر فاثباتها بالتعليل
المذكور مصادرة على المطلوب واجيب بان مبنى الاستدلال انهم جعلوا
تسمية المصدر مصدرا بصدور الاشياء التسعة عنه فلو لم يكن المصدر اصلا
عندهم لما جعلوا سبب التسمية ذلك وحاصله راجع الى الاستدلال بالاثر
على المؤثر لكن يرد عليه ان هذا غير مسلم عند الكوفي فانه لا يقال جعلوا
سبب تسمية المصدر مصدرا صدور الاشياء عنه بل صدوره من الفعل
كيف وليس النزاع الا فيه فكيف يستدل به على المطلوب يرد على اصل
الدليل انه اما ان يثبت من الواضع المقنن اصالة المصدر وتسميته مصدرا
لكونه محل الصدور او فرعيته وتسميته مصدرا لكونه صادرا عن الفعل
فلا وجه للخلاف فيه الا ان يصطلح احد على خلافه فلا يرد على ذلك الا
ان الحكم ليس كما قلت لان المقنن اصطلح على ذلك وظاهر ان الحجة
الاستدلال على اصالة المصدر بتسميته غير صحيح من الجانبين اللهم الا ان
يقال لم يثبت من الواضع لا هذا ولا ذاك بل ثبت انه تتبع كلمات
العرب واستنبط منها قوانين واصطلاحات ومناسبات بين الكلمات
فلما سمع منه ان بعض الالفاظ المتميزة عن بعض آخر بجهة وحدة با
عتبارها يعد شيئا واحدا سمي مصدرا او كان رعاية المناسبة
بين المعنى اللغوي والعرفي سنة مسلوكة وان لم يكن واجبا قلنا
بان تسميته مصدرا تدل على انه محل صدور الفعل فيدل على اصالته
في الاشتقاق بتمام ثبوت الادلة الدالة على اصالة المصدر هذا
ما ادى اليه الخاطر الكليل بعناية الله الملك الجليل لم ار احدا من الشراح
حام حول هذا التحقيق ولا بد فيه من النظر والتدقيق وفيه ايضا
نظر لان باب المجاز مفتوح وهو اللفظ المستعمل في غير ما وضع

له من حيث هو كذلك لعلاقة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له

وسيجئ تحقيقه انشاء الله تع فلم لا يجوز ان يكون لفظ المصدر مصدرا

ميميا بمعنى الصدور لا اسم مكان ويكون بمعنى الصادر كالمجاز

بمعنى الجائز فان الكلمة المستعملة في غير ما وضع له تسمى بالمجاز لتجاوز معناه

الاصلي الى غيره فهي جائز بمعنى تجاوز او يكون بمعنى مصدور به كضرب

الامير بمعنى مضروبه وكالمجاز من قول من سمى المجاز مجاز النحو والتكلم

من معناه الاصلي الى المجازي فهو بمعنى تجوز منه ومع هذا الاحتمال لا حجة

للبصريين فيه فان الدليل المثبت للحكم كان يجب ان يكون عادلا

غير محتمل لغير المقصود اقول لكن الجواب عنه ايضا بان المتبادر هو الحقيقة

سيما مع عدم القرينة الى المجاز ومع قيام مقوى الحقيقة من الدليلين

المذكورين فكانه قيل لما دل الدليلان المذكوران على اصالته

واسمه يشعر بها ايضا فكيف يشك في اصالته والقرينة على ان هذا

ليس دليلا مستقلا تغيير العبارة وايراده بطريق التشبيه لا ولين

فلا يرد عليه شئ والله اعلم بالصواب هذا هو الوجه في تغيير العبارة

واما ما يقال اعلم ان هذا الدليل لو تم لدل على اصالة المصدر بطريق

الالتزام وكذا الدليل الاول واما الدليل الثالث فمبني على

التحقيق ولهذا افصله عما قبله فقال وايضا ولم يقل اولانه

انتهى فليس بشئ فانه يقتضي تقديم هذا الدليل على الاولين وايراد

بطريق التشبيه والامر بالعكس على ان حديث الالتزام غير مسلم

كيف وسوق الدليلين ليس الا اثبات اصالة المصدر لكن

المص بنى الكلام على ظهور المراد فحذف في الاول قول الشارح

ولا شك ان ما يدل على الواحد قبل ما يدل على المتعدد وفي

الثاني قوله والفعل محتاج فيها الى الاسم ولا شك ان المحتاج

اليه اصل للمحتاج فالالتزام في العبارة والتغيير لا الدليل نفسه

وهذا لا يقتضي تغيير العبارة كل ذلك ظاهر بالتامل الصادق

ولما بين ان في كل من الادلة المذكورة خللا وضعفا ذكر دليلا قويا

في اثبات المطلوب فقال والحجة القوية لهم ان يقولوا كل

فرع يصاغ اي يوخذ والصياغة جعله موزونة من اصل ينبغي

ان يكون فيه ما في الاصل مع زيادة هي الغرض من الصوغ كالباب

لباب من الساج والخاتم من الفضة وهكذا حال الفعل لانه

فيه معنى المصدر مع زيادة احد الازمنة التي هي الغرض حقيقة لزيادة

او الازمنة من وضع الفعل جملة مستأنفة بيان ومقرر لمضمون ما قبله

اي فان فيه وانما قلنا هكذا حال الفعل لانه اي الشان كان يحصل

يحصل في نحو قولك لزيد ضرب هذه الجملة خبر كان واسمه ضمير راجع

الى اسم ان وقوله نسبة الضرب الى زيد فاعل يحصل لكنهم طلبوا

بيان زمان الفعل على وجه احصر دفع لما يرد ان بيان زمان

الفعل بالاسم ممكن فلا احتياج الى وضع الفعل منه لاجله فلحظ الفاعل

كما هو القيد كما هو القاعدة فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه

على المصدر اي الحدث وبوزنه وهيئته على الزمان هذا التوصيف

من قبيل من قتل قتيلا فله سلبه لان الدلالة بعد الوضع فيكون مجازا

باعتبار ما يؤول هذا محصل كلام الرضي ثم لما ورد على المص ان

المناسب تاخير مباحث الاشتقاق عن ادلة الفريق الثاني او تقديمه

على ادلة الفريق الاول لئلا يكون فصلا بينهما مع شدة التناسب

بينهما دفعه الشارح بوجه يظهر عدم كونه مقصودا في هذا المقام

ووجه ايراده هنا وتقسيمه وتعيين ما هو المراد في المقام ووجه ترتيب

هذه المباحث فقال ولما وقع ذكر الاشتقاق بناء على انه قيد

في الحكم باصالة المصدر او باصالة الفعل على اختلاف المذهبين

واثباتها اي في اثبات الاصالة قوله الذي هو المقصود

الاصلي من الكلام في مباحث الاشتقاق وتعريفه في هذا المقام

اشارة الى ذكر الاشتقاق هنا استطراد لتوقف الحكم بالاصالة

على شيء فانه ما لم يعلم الاشتقاق ما هو لا يستقيم الحكم بان الشيء الفلاني
اصل من جنس الاشتقاق ذكر بعضهم ان الفائدة في تعريف مطلق
الاشتقاق ثم التقسيم زيادة ايضاح المراد عند المبتدي وتمييزه
فضل تمييز اذ معرفة حقيقة النوع انما هي بمعرفة جنسه وفصله وهذا
واما ما يقال يمكن ان يكون المراد من الاشتقاق المعرف الاشتقاق
الصغير على معنى ان الغرض من تعريف مطلق الاشتقاق معرفة الاشتقاق
الصغير على حذف المضاف في الموضعين فلا ادري ما محصله وما
المراد بالموضعين وقوله **وكان المراد منه** اي من الاشتقاق
معطوف على قوله وقع **في محل النزاع** وهو ان المصدر اصل ام
الفعل **قسما منه** وهو الصغير لان الاصالة فيه على ما سيجيء وهذا
اشارة الى وجه تقسيمه فانه ما لم يعرف ان له اقساما لا يعرف اي
قسم يراد هنا **عرفه** جواب لما **اولا** اي ابتداء منصوب على الظرفية
وقسمه اي القسمة او التقسيم **الى اقسام ثانيا وبين ما هو المراد منه**
في محل النزاع ثالثا على ما هو مقتضى الترتيب فان التعريف
مقدم على التقسيم لان التقسيم حكم على المقسم وهو موقوف على تصور
المقسم والتقسيم مقدم على بيان المراد من الاقسام وهو ظاهر وهذا
اشارة الى وجه الترتيب ثم استشعر سؤالا فيما ذكره بان المناسب
ح ان يقدم على ادلة البصرية ويذكر بقرب قوله وهو اصل في الاشتقاق
فلم اخره عنها اجاب عنه بقوله **الا انه اخرها** اي هذه المذكورات
من التعريف والتقسيم وتبيين المراد **عن ادلة احد الخصمين**
ولم يبادر اليها عقيب ذلك الحكم وان كان هو المناسب **لكونه**
غير مقصود اصلي كما اشرنا اليه بقولنا على انه قيد فات الى
هذا باسقاطه عن درجته وتاخيره عن مرتبته فورد ايضا فالكم
كان الاليق تاخيره عن ادلة الفريق الثاني ايضا فلم لم يفعل
فدفعه ايضا بقوله **الا انه قدمها على ذكر من مذهب الاخر**

وادلته اشارة الى حقيقة مذهب الفريق الاول حيث لم يذكر في
مقابلته لمخالفه احد بل ارد فيه بحث او كانه متفق عليه **كما بينه عليها**
اي على حقيقته **بقوله والاشتقاق شعبة اشياء** ومن كل بعدد **وبينه**
عليه ايضا هذا باعتبار حال التعلم والتصنيف والا فهذا وقع في الثاني
بقوله الافعال التي تشتق من المصدر فكانه اي واطلق المص جعل
اي مذهب الفريق الاول **حكما متفقا عليه لا خلاف فيه لاحد**
فذكر جميع ما يتعلق به اي بالاشتقاق بناء على المذهب الاول **ثم**
لما فرغ عنه استشعر خلافا يقال استشعر فيه سؤالا اي اضمر اعتراضا
واوى اليه بتصريح الجواب من قولهم استشعر فلان خوفه اي اضمره
لكانه ليس بمذهب مستقل بل شبهة واردة على المذهب الاول يحتاج
الى الدفع فذكره مع الجواب عن ادلته هذا هو الحق الحقيق بالقبول
واللائق بفعل الكرام الفحول ويقرب منه ما يقال لما ذكر ان
المصدر اصل في الاشتقاق عند البصريين وجب عليه ان بيان
ماهية الاشتقاق والاستدلال على اصالة المصدر فيه والاصل
ان يتقدم التعريف على الاستدلال لكنه قدم الاستدلال لئلا يقع
الفصل بين الدعوى ودليلها مع ان معنى الاشتقاق معلوم
بوجه ما ثم لما فرغ من الاستدلال بادر الى بيان ماهية الاشتقاق
قبل ذكر متمسكات الكوفيين ليتضح المقصود وقال بعض الشارحين
في جواب الاعتراض بان حق الكلام ان يذكر فيه متمسكات الفريقين
الفريقين من غير فاصلة الا ان المص لما ذكر ان المصدر اصل في
الاشتقاق عند البصريين وجب عليه ان يبين الاشتقاق فلهذا
افصل تعريف الاشتقاق بين متمسكات الفريقين واعترض
عليه بعض اخر بان هذا الجواب لا يجدي له نفعا تاما لانه لو بين
معنى الاشتقاق بعد ذكر المذهب الاخر لسقط عنه الوجوب
وتم الكتاب ولم يرد تفكيك النظم بذكر تعريف الاشتقاق ح

بين المذهبين اقول مراده ان المص لما ذكر اصالة المصدر ولا
لزم في عقبه ان يبين الاشتقاق لانه هو المفيد هذا الحكم فانه قيد
لهذا الحكم موقوف عليه فوجب ذكر الاشتقاق عقيبه بلا فصل
ما ذكر بل ورد عليه ان اللائق ح ان يقدمه على ادلة المذهب
الاول ايضا فاجاب عنه الشارح بما مر واجاب ذلك البعض
الاخر عن اصل الاعتراض بان الاوجه ان يقال ان تقديم تعريف
الاشتقاق هو العمدة لكن المقام هنا مقام ذكر المذهبين مع
دارا وان ذكر المذهبين باعتبار المقام فلما ذكر احد المذهبين بادر
الى ذكر التعريف قبل ذكر التعريف الاخر لئلا يفوت ما هو العمدة
بالكلية فذكر التعريف قبل ذكر المذهب الاخر انتهى وفي كون التعريف
هو العمدة مع ان المقام مقام ذكر المذهبين نظر لا يخفى ولعل ان مراده
ان الغرض الاصلي في المقام اثبات الاصالة في الاشتقاق
وهذا موقوف على تصوره بوجه ما فهذا الاعتبار هو العمدة
بالبيان في لكن لما وقع اختلاف بين الفريقين في هذا الحكم كان
المقام بهذا الاعتبار مقام ذكر المذهبين مع ادلتهما لان الاشتقاق
في نفسه مقصود وعمدة فذكر الاشتقاق بين المذهبين قضاء لحق
الامرين بقدر الامكان فظهر بهذا ايضا ان ذكر الاشتقاق
هنا استطرادي غير اصل وقال البعض من لم يعرف الاساءة من الا
ولم يفرق الزلال من السمام واشتبه عليه النور بالظلام فادعى
نفسه في ما المرام بعد ذكر مقدمة مخطئا ودانا قلنا ان الاشتقاق
في هذا المقام مقصود اصلي وان اطبق الشراح على ان ذكره استطرادي
لانه مما يحتاج اليه الصراف كالابواب السبعة كما صرح به المص
بقوله واشتقاق ثلثة اشياء ويشعر به الفاء ايضا في قوله
فكسرته فاندفع السؤال بان يقال ذكر الاشتقاق مع انه في صدد
اثبات اصالة المصدر فظرف فرده بانه لما كان قيدا في الحكم

في الحكم باصالة المصدر وجب بيانه اذ المقصود هنا اصالة بناء الاشتقاق
لا الاصالة وعلم ايضا فساد السؤال المتفرع على هذا الجواب بان يقال فلم
لم يقدمه على ادلة المتخاصمين وعلم فساد جوابه ايضا بانه ليس بمقصود
اصلي هنا بل المقصود بيان الاصالة اذ توقف بحث الاشتقاق
على بيان الاصل لا العكس وعلم ايضا فساد السؤال المتفرع على الجواب
بان يقال فلم لم يؤخره عن المذهب الاول اذ ذكر لهذا المذهب استطرادا
يقتضي تأخره والحاصل ان من تأمل حق التأمل وانصف عن نفسه يعلم
ان المراد في هذا المقام على ذكرته لا على ما ذكره الشراح هذا كلام هذا
الفاضل انتهى والمكثر اللاهي فانظروا ايها الاكياس كيف وهم
اعترض وعلى من اعترض ولولا غيرة الرجال وصيانة اهل الكمال
لضربت بيني وبينه حجابا مستورا وجعلته كان لم يكن شيئا مذكورا
فقدمنا الى ما عملوا فجعلناه هباء منثورا فنقول وبالله التوفيق
قد تقدم الكلام مفصلا على ان كلام المص صريح في ان الاشتقاق
غير داخل في الصرف وان ذكره في الباب الاول ليس الا لكونه
موقوفا عليه للبحث من الابنية وان احتياج الصراف اليه في
معرفة الاوزان غير موجب لجزئيته من الصرف كما هو ظاهر لكن يشوش
ونص المص ايضا في الخطبة بقوله فجمعت فيه كتابا على ان هذا
الكتاب مقصود في علم الصرف فعلى هذا ذكر الاشتقاق هنا
استطرادي بلا شبهة لتوقف معرفة الابنية على معرفة الاصل والفرع
في الاشتقاق وهذا موقوفا على تعريفه وتقسيمه لان الاصالة
في قسم من اقسامه فبالنظر الى هذا الاعتبار صار هذا ذكر الاشتقاق
مقصودا اصليا في هذا المقام وان كان في نفسه استطراديا و
لو سلم جزئية الاشتقاق من الصرف لكن ذكره في الباب الاول
على وجه كونه مقدمة دون جعله بابا مستقلا كاخواته مع تمايز
الابواب بالابحاث يقتضي عدم كون ذكره مقصودا بل استطراديا

وقوله فكسرته على سبعة ابواب حيث اسقط باب الاشتقاق عن درجة الاعتبار دال على اشتطاطه ادبيه والبعد انه اورده دليل على مقصوديته وكأنه تشبث بالبقاء وانه ظاهر واما القول بان معرفة الاشتقاق موقوفة على معرفة الاصل كما ذكر في المقدمة فممنوع نظرا الى تعريف المص للاشتقاق هنا وان كان مسلما نظرا الى تعريفه بحسب العمل فيظهر الحق وزهق الباطل وانقلب الفرح بالسداد وكم من عائب قولا صحيحا وذلك ثمرة سفاهة الفهم وقلة التأمل والعجب منه انه احال حقيقة قوله على من تأمل من انصف بالانصاف مع بعده عنه بانه مراحل بل آلاف **والاشتقاق في اللغة اخذ شق الشيء** اي نصفه **فهو متعد** وان كان من باب الانفعال **وفي الاصطلاح** اي اصطلاح اهل الصرف ان كان منهم او في اصطلاح اهل الاشتقاق ان كان على رأيه **يحد** اي معرف **تارة** اي مرة في مختار الصحاح يقال فعله تارة بعد تارة اي مرة بعد مرة والجمع تارات وتير وربما يقال تارا بعد تار بحذف الهاء انتهى واما انتصابها فهو اما على الظرفية او على المصدرية على قياس مرة في قولك ضربته مرة **باعتبار العلم** اي باعتبار انه متعلق العلم **وتارة اخرى بحسب العمل فان اعتبرناه من حيث انه صادر عن الواضع** اي واضع اللغة بانما يقال ان الواضع وضع بعض الالفاظ بحيث اخذ بعضها من بعضها بقاعدة اعتبرها عند وضعه **احتجنا الى العلم بالعمل** فيما لم يسمع من الوضع **لا الى العمل** لان العمل مترتب على العلم فعند طلب العلم العمل غير معتبر ثم بعد حصول العلم يعتبر العمل عند الاحتياج **فاحتجنا الى تحديده بحسب العلم** اي بما يفيد العلم **واما ان اعتبرناه من حيث انه يحتاج احدنا الى عمله** اي العمل به حسبما وقف عليه كانون الواضع **عرفناه باعتبار العمل** ولا يخفى ان المفهوم من هذا الكلام ان الاشتقاق غير العلم به وسيأتي الكلام فيه وكذا يفهم مغايرة العمل به لانه منسوب الى الواضع خلافه فان الاشتقاق هو الاخذ المخصوص وهو العمل ايضا فاوضح ما قيل في هذا المقام ما نقله صاحب شفوه الزواهر من انه نسبته الى الواضع ومشاه حال ان

باخذ

باخذ اي الواضع في لفظ ما يشاركه في حروف الاصول كلها او اكثرها مع تناسب الباقي مخرجا او نوعا وجعله دالا على ما يناسب معنى الماخوذ منه وتارة الى مستخرج القوانين بالتتبع والمراد ح انه يحد بلفظين كما ذكرناه فرد احدهما الى الآخر ولا يخفى فضل هذه العبارة على عبارة الشارح والتحقيق في هذا المقام ان يقال ان الواضع لم يتيسر له ان يضع بازاء كل معنى من المعاني الجزئية لفظا على حدة وضعا شخصيا لعدم انحصارها فقصد في بعضها وجه ضبطه بحيث يقاس بعضها عليه وهو انه اخذ المعاني الجنسية الكلية المشتركة في امكان تنوعها بقيد مخصوص مثل معنى الضرب وهو ايصال الالم الى الغير وهو معنى كلي له جزئيات مشاركة بحسب مقارنتها الى الازمنة ونسبته الى الفاعل والمفعول والمكان والزمان وغيرها فوضع لكل واحد من تلك المعاني الكلية لفظا واحدا منتظما من طائفة من الحروف حسبما وقع عليه اختياره ثم اعتبر معها قيدا ما يفيد جزئية المعنى فوضع للحاصل من كل منهما باعتبار هذه القيد بوضع عام لفظا او مشتملا على تلك الطائفة من الحروف بترتيبها الاول ثم وثم الى ان ينتهي قصده مثلا اخذ معنى الايصال الالم في الغير فوضع له حروف الضرب بالترتيب المخصوص ثم اعتبر معه الاقتران بالزمان الماضي فوضع له الحروف المذكورة بالهيئة المعهودة وهكذا الى ان يتم فروع الضرب وهذا معنى ما يقال في هذا المقام ان الوضع اما شخصي ان اعتبر الخصوص في جانب اللفظ بان يكون مخصوصا بالمعنى بذلك الوضع ولا يعتبر اشتراك الغير فيه ولا هو داخل تحت قاعدة مثل الرجل فانه معين وهذا ثلاثة اقسام كما بين في موضعه واما نوعي ان اعتبر العموم في جانب اللفظ بان تعتبر قاعدة دالة على ان كل لفظ بكيفية كذا فهو متعين للدلالة بنفسه على معنى يفهم منه بواسطة تعينه له مثل الحكم بان كل اسم في آخره الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة فهو لمفرد من مدلول الحق باخره هذه الحروف وكل فعل كان على وزن فعل فهو دال على اقتران الحدث المفهوم من مادته

الى الزمان الماضي الى غير ذلك واكثر الحقايق من هذا القبيل كالمصدر والمنسوب
وعامة الافعال وبالجملة كل ما يدل بالهيئة وهذا ايضا ثلثة اقسام وبهذا
يظهر ان نظر اللغة في الوضع الشخصي ليس الا في المادة والجوهر واما في الوضع
النوعي ففي الهيئة ايضا كيف وليس معنى اعتبار القاعدة الدالة على
ان كل لفظ على هذه الهيئة فهو متعين للدلالة بنفسه على معنى الا اعتبار
الهيئة وان لم تعتبر هذه القاعدة فينحصر الوضع على ما مر واما ما يقال
ان الواضع قد يلاحظ معنى كليا ويضع بازاء طائفة من الحروف
بمعنى انه قد يعتبر في مقابلة هذا المعنى نفس جوهر هذه الحروف ونفس
مادتها فقط الا انه قد يتفق في الخارج اي بحسب الاستعمال انه قد يوجد
هذه الحروف في الالفاظ المتعددة المخصوصة على نسق واحد بان يكون
هذه الحروف موجودة في الكل على نمط واحد وجبلة واحدة بان يكون
الترتيب في الكل وهو الاشتقاق الصغير الى اخر ما قال فيفهم منه ان اختلاف
مادة الكلمة بهيئات مختلفة انما هو بمجرد الاستعمال لا يدخل للوضع فيه
بل الوضع انما يتعلق بجوهر الحروف بمعنى انه بحيث يوجد هذه الحروف
يفهم المعنى الفلاني للعلم بوضعها ولا يخفى فساده ويشهد عليه ان القوم
مصرحون بان الكلم باعتبار المادة دالة على الحدث وباعتبار الهيئة على
الزمان في الافعال وغيره في الاسماء المشتقة مثل من صدر عنه الحدث
في اسم الفاعل فان حروف ضارب للحدث المخصوص في ضمن وضع نوعي
كما قال المحشي حسن چلبي في حاشية التلويح ان الواضع وضع الضرب لمعناه
بوضع شخصي ثم وضع حروفها بهذا الترتيب بشرط عروض واحدة من
الهيئات التي للمضي او الاستقبال لها لذلك المعنى ايضا في ضمن وضع
نوعي كانه قال لفظ وضعته للدلالة على الحدث فنفس حروفه اذا
قرنت بهيئة من تلك الهيئات عينتها لذلك الحدث انتهى وهذا
صريح في دخل الهيئة في اللغة وان قال هذا ليس النظر في اللغة بل له
مدخل او تعلقه [illegible] وان يقال هذا ليس من اللغة فهو خارج وقد انكر

هذا القائل اشد انكار على زعم اعتبار الهيئة في اللغة وبسط فيه الكلام
وايده بكلام القوم وعليه ظاهر عبارة الشريف في اوائل شرح المفتاح
والمقام لا يسع تفصيله فلنقتصر على هذا المقدار **اما تعريفه باعتبار العمل**
اي باعتبار انه عمل **فهو ان تأخذ** بصيغة الخطاب وهو الظاهر او الغيبة
والف على ضمير الاخذ **في اللفظ ما يناسب في التركيب** اي في ترتيب حروفه الاصول
سواء كان الترتيب مرعيا اولا وسواء كان باشتراكه فيها كلا او اكثرها
تناسب له في مخرجا او نوعا فهذا التعريف يتناول مطلق الاشتقاق كتعريفه
الاتي نعم لو قال في الترتيب كما قال التفتازاني في التلويح لاختص بالصغير
او يمكن ان يقال اعتبار الاخذ مختص بالصغير واما الكبير والاكبر فمجرد تناسب
بين اللفظين ولا يؤخذ احد اللفظين من الاخر ولذا لم يعتبر في الصرف
فعلى هذا يختص التعريف بالصغير كما يشعر به كلام الشارح فيما بعد وهذه
تعريف لمطلق الاشتقاق **فتجعله دالا على معنى يناسب معناه** اي معنى
المأخوذ منه سواء كان ذلك المعنى جزءا من معنى المأخوذ او لازما لمعناه
خارجا عنه فانه قد يكون معنى المشتق منه جزءا من معنى المشتق كما ذكره
في الوضع النوعي وقد لا يكون جزءا منه بل خارجا عنه لازما له كلفظ الجن
وضع للستر ثم وضع المجنون للمعنى المتعارف ولهجوم الليل لاستتار العقل
في الاول والاشياء في الثاني ووضع الجن للطائفة المعهودة لاستتارهم
والجنان للقلب لاستتاره او الاستتار فيه وبالجملة الزم تركيب ج
ن دون معنى الستر ولا يخفى انه خارج عن الموضوع له في هذه الالفاظ و
كذا التزم تركيب ك ل م معنى التأثير في كلم والكلم وملك ورابك وكذا
في رحم ورخم فان المشترك بينهما هو التأثير فيه الرحم والرخم
مستلزم للتأثير في الشي وكذا ثلم وثلب والجامع بينهما الخلل فهي
الاول في العرض وفي الثاني في الجدار وهذا معنى ما يقال في هذا
المقام ان المعنى المرجح للتسمية لا يصحح الاطلاق كما في الخمر فانه مرة
وهو لسترها العقل والقارورة لاستقرار الاشياء فيها ولا يلزم

الاطراد في مثلها فعلى هذا يمكن الاشتقاق في الاعلام بهذا الاعتبار كما في [illegible]
في العيوق والدبران واعلم ان المفهوم من كلام التفتازاني في التلويح
ان بالاعتبار العمل بالنظر الى الواضع وباعتبار العلم بالنظر الى المتعلم و التعريف
المفهوم من كلام الشارح كلاهما باعتبار حال المتعلم ولا حجر فيه كما لا يخفى
واما تعريفه بحسب العلم اي باعتبار الى محله فهو كما قال الاشتقاق ان تجد
اي انت لا يجوز بصيغة الغيبة لعدم المرجع اي علمك والقاعدة في
تأويل الجملة المصدرية بان المصدر اضافة مصدره الى فاعله اي وجدانك
بمعنى علمك بناء على ان تجد من افعال القلوب بمعنى وجدان القلب
وهو العلم لا بمعنى المصادفة اي الاصابة لا فقد فانه غير مناسب ههنا
بين اللفظين المتغايرين اما بزيادة حرف كضارب او بزيادة حركة
كضرب او بنقص حرف كقل كذا قيل مفعول ثان لتجد بتقدير متعلق الا
هو بنفسه لعدم صحة الحمل على المناسبة كما لا يخفى ومفعوله الاول قوله
تناسبا قدم الثاني على الاول اعتبارا فانه مبتدأ نكرة [illegible] ظرف
وجب تقديمه على المبتدأ لتخصص فلا يرد انه يمكن ان يتخصص بتقدم
الفعل كما في الفاعل النكرة فليتأمل او لما سيجيء في الشرح والعلامة
في معرفة المفعول الاول في هذا الباب ان الاول مسند اليه في المعنى
والثاني مسند به ولا يخفى ان المسند اليه هو المناسب وان المعلوم
في الحقيقة في هذا الباب المفعول الثاني لا الاول بل ذكره توطئة
للثاني فان الذي وقع عليه العلم في قولك علمت زيدا قائما هو
قيام زيد لا نفس زيد ولذا قيل يجوز جمع ضميري الفاعل والمفعول
منه كما سيجيء فالذي وقع عليه العلم ههنا كون المناسبة بين اللفظين
لا المناسبة نفسها فهو اي التناسب اعم من الموافقة لان الموا فقه
هو الاتفاق في الكيف [illegible] بهذا [illegible] يقتضيان
الاشتراك في شيء دون المناسبة بل هي وجود علاقة [illegible]
بين الشيئين [illegible] كان [illegible] الموافقة

ليتم الاشتقاق الاكبر ايضا في اللفظ اي تركيب وفي الاصول سواء
كان الترتيب مرعيا او لا وانما قيدنا الحروف بالاصول فانه في الزيادة
كما في الاستعجال والاستباق لا تغيره بها فقوله ان تجد بين اللفظين تناسبا
بمنزلة الجنس يشمل المقصود وغيره وقوله في اللفظ بمنزلة الفصل احترز
به عن نحو قعود وجلس فانهما وان تناسبا معنى لكن الاشتقاق بينهما
لعدم التناسب اللفظي وفي بعض النسخ وجلوس وهو غير مناسب والمعنى
فرادهما الى الآخر واحترز به عن نحو ضرب مصدرا بمعنى الدق وضرب
ماضيا بمعنى ذهب في الارض ومنه المضاربة للمعاملة المخصوصة قال الفاضل
المحشي حسن چلبي في حاشية التلويح ثم الحق ان احد اللفظين المتناسبين
متعين لكونه مشتقا وهو الدال على معنى الآخر بالزيادة ولهذا التعريف
خلو عن الدلالة على ذلك اذ لا يعلم منه انه هل يصلح كل واحد من
من اللفظين ان يرد الى الآخر حتى يكون تمايز المشتق والمشتق منه
باعتبار ام احدهما متعين لان يرد الى الآخر كما هو الحق انتهى اقول
لا يخفى ان لا دخل لتعيين المشتق والمشتق منه في حقيقة الاشتقاق التي
هي التناسب المذكور وان كان تحققها لكونها من الامور النسبية
مما جاء اليها لكن لا دخل لوصف التعيين فيه ايضا والمقصود ههنا
معرفة حقيقة الاشتقاق واما تعيين المأخذ والآخذ فبحث آخر
يحتاج الى تفصيل المذهبين والله اعلم وهذا تعريف لمطلق الاشتقاق
الشامل لانواعه الثلثة وكذا التعريف الآتي على ما ذكره الشارح
الا ان المص اختار التعريف بحسب العلم وان كان المقصود منه العمل
لتوقفه على العلم والعمل اخص بالعلم [illegible] اختصاص
المأخذ فاختيار المص التعريف بحسب العلم [illegible] كلام الشارح
[illegible] من انه موقوف عليه [illegible]
[illegible] الاشتقاق [illegible] في الاحداث [illegible]
[illegible] استغرق من الناقة [illegible] وتجرد [illegible]

وهو على خلاف القياس سيما في الثلاثي فانه نادر كقولهم ابل ابالة على
وزن شكس شكاسة اذا تانق في رعية الابل واحسن القيام بمصا
لحها واما الحروف فلا يجوز الاشتقاق منها مفعلة من ان الكيدية
غير مشتقة من لفظها والمراد انه موضع يؤكد بان قاله صاحب الكشاف
واعترض عليه بوجوه واجيب عنها فعليك بحواشي شرح الزنجاني وقدم
التناسب في اللفظ بتقديم قوله في اللفظ لان الاخذ المعتبر في
الاشتقاق باعتبار العمل الذي هو المقصود من الاشتقاق يجب
العلم انما يتحقق في اللفظ واللام في قوله وللتنبيه على ذلك اي
على كون الاشتقاق باعتبار العمل هو المقصود متعلق بقوله اهتم قدم
الاهتمام بتقديم قوله بين اللفظين على تناسب مع ان الامر يجب
المعنى على العكس كما بين وكذا انقسامه الى اقسامه انما هو باعتبار
اللفظ فان الاقسام حاصلة من اختلاف اللفظ ترتيبا او تر كبگا
كما سيتبين ولذا اي لكون الانقسام بمجرد اعتبار اللفظ لم
يتعرض المص فيها اي في الاقسام للتناسب المعنوي مع انه معتبر
فيها على ما ستشير اليه ان شاء الله تع فانهم قد صرحوا بان
المشتق باي نوع كان من الاشتقاق لا بد له من التشارك في
المعنى على ما هو قانون الاشتقاق وقدم التناسب في المعنى كما
لمبدأ اي بكسر الميم نظرا الى ان هذا الاخذ انما هو للمعنى فلكل وجهة
اي جهة وعلة يتشبث بها في اثبات مقصوده الا ان نظر المص
انسب للفن لان البحث فيه عن احوال اللفظ فرعاية جهته
انسب به ويمكن تحصيل من التعريف باعتبار المال والمعنى العلم
بالاشتقاق بقرينة حمل الوجدان عليه فكانه قيل العلم اي
الادراك بالاشتقاق هو ان تجد بين اللفظين تناسبا في اللفظ
التركيب والمعنى فتوقف انتسابا احدهما الى الآخر واخذه
منه اشارة الى فائدة العلم كما مر وبهذا التاويل اندفع ما قيل

ان تعريف الاشتقاق بالعلم غير مستقيم لان الاشتقاق صفة اللفظ وا
والعلم صفة المتكلم فلا يحمل احدهما على الآخر وتقرير الاندفاع ان المحمول
عليه هو العلم كما ان المحمول كذلك وهذا كلام حق وبالقبول احق وكذا
ما يقال يعني كلامه الاشتقاق التناسب الموجود بين اللفظين لكنه سامح
بحمل الوجدان عليه تنبيها على ان ذلك التناسب في الموجودات في نفس
الامر لا من الاعتبارات المحضة ونظيره ما قيل في تعريف الوحدة انها تعقل
عدم الانقسام تنبيها على انها في المعاني العقلية لا من الامور العينية واما الجواب
بان الاشتقاق هو الاخذ المذكور فيكون صفة المتكلم كالعلم فيصح الحمل
ففساده اظهر من ان لا يخفى لعلم من حمل الفهم على الكتابة مثلا على انا لا نسلم ان
الاشتقاق المعرف هو الاخذ المذكور بل التحقيق هنا ان ادراك الاشتقاق
غير الاشتقاق كما مر فالاشتقاق المفهوم في التعريف حقيقة هو التناسب
الكائن بين اللفظين في اللفظ والتناسب في المعنى ولا يخفى انه صفة اللفظ
وهذا مراد ان تأمل هنا فقط بيانه ولا يخفى ما في الجواب المذكور قبيل هذا
هذا من الاشارة اليه نعم الاشتقاق بمعنى اخذ اللفظ في اللفظ صفة الآخذ
ولا حجر في كون الاشتقاق تارة صفة اللفظ وتارة صفة المتكلم باعتبارين
وهذا تعريف لفظ الاشتقاق اصطلاحا واما الاشتقاق الذي يعد علما
برأسه فتعريفه على ما يفهم من تقسيم الشريف العلم الادب هو العلم الباحث
عن نسبة بعض الكلم ببعضها اصالة وفرعية وعلى ما يفهم من تعريف السكاكي الصرفي
هو معرفة اعتبارات الواضع في وضعه من جهة المناسبات وقد عرفت
فيما سبق ان لفظ العلم وكذا اسماء العلوم ويطلق على ادراك تلك
القواعد بعد وقد يطلق على الملكة الحاصلة في ممارستها فكلا التعريفين مستقيم
هذا ما ادى اليه الخاطر القاصر في هذا التحقيق والمقام بعد يحتاج الى التدقيق
المعترف بقصور الباع في هذه الصناعة مع عدم الاطلاع على الكتب المعتبرة
وكراهة اتباع بالنسخ الغير المعولة ولعل حاذقا متفننا يكشف الاستار
عن وجوه ابكار الافكار ويزيل الحجاب عن محجوبات الاسرار فاشار

اي اذا عرفت هذا فعلم ان المصنف رحمه الله اشار بذكر اللفظي
وذكر التناسب في اللفظ والمعنى الى انه لا بد بين المشتق
والمشتق منه من مغايرة بوجه واتحاد بوجه بحسب المعنى
فان اللفظي يقتضي التعدد فيفهم منه المغايرة قطعا
والتناسب يقتضي كليهما معا فان الاتحاد من جميع الوجوه
يرفع المغايرة فيوجب مناسبة الشيء لنفسه فهو محال والمغايرة
من جميع الوجوه يوجب التضاد فلا يجوز المناسبة وكذا
لا بد بين المشتق والمشتق منه من مغايرة من جهة ولو تقديرا
اي ولو كان المغايرة اللفظية باعتبار المعتبر وفرض الفارض
من غير ان يكون فيه مغايرة حقيقة ونحوها فلا بد فيه والاتحاد من
جهة بحسب اللفظ لان معنى التناسب يقتضي ذلك وقد خرج
بهذا الاعتبار نحو المقتل مصدرا لا اسم زمان او مكان
والقتل عن التعريف فانه لا اشتقاق بينهما اذ لا تغاير
بينهما في المعنى اصلا فخرج ايضا نحو ضرب بمعنى الذوق
وضرب بمعنى الذهاب الظاهر ان ضرب الاول بسكون
العين مصدرا والثاني بفتح العين ماضيا فان الاول بمعنى ضرب
والا فلا تغاير بينهما في اللفظ اصلا اذ لا اتحاد بينهما
بوجه في المعنى وكذلك يخرج نحو ضرب بمعنى المعروف
وضرب بمعنى الحدث اذ لا تغاير بينهما في اللفظ وان اتحد
المعنى بوجه ويخرج ايضا ذئب وسرحان لسبع معروف
اذ لا اتحاد بينهما بوجه في اللفظ وكذا لا تغاير بينهما
في المعنى هذا بيان مانعية التعريف وقد دخل فيه ضرب
مصدرا بمعنى الحدث المخصوص وضرب ماضيا بمعنى
الاقتران ذلك الحدث الى الزمان الماضي وكذلك يدخل
جذب وجبذ ونهق ونعق لان التناسب اعم في المعنى لغة

كما ذكرنا مع ما مر بيانه ولا شك ان بين الاولين اي ضرب وضرب و
بين الاوسطين اي جذب وجبذ وبين الاخيرين اي نهق ونعق مناسبة
كما سنذكره ان شاء الله تع هذا بيان جامعيته وانما قلنا في المغايرة
اللفظية ولو تقديرا ليدخل فيه نحو الطلب في طلب وكذا يدخل فيه
فلك جمعا ومفردا او هجان فانه وان لم يكن في هذه الاشياء مغايرة حقيقة
لكن بينهما مغايرة فرضا وتقديرا فان حركة اخر الفعل ثابتة على ما
سيجيء وحركة اخر المصدر اعرابية لانه اسم معرب والاولى كالجزء
من الكلمة شائعا وبناء الكلمة عليها وان كان اصلها السكون
فان جميع الالفاظ ساكنة الاواخر في الوضع والحركة في الاسم بسبب العامل
وفي الفعل بمشابهة الاسم او غيرها الا انها لم تستعمل على الاصل في غير
حال الوقف والثانية عارضة لا اعتداد بها لانتفائها عند عدم
العامل قوله وتحقق استعمال الاسم في غير حال الوقف ايضا اي كما
في حال الوقف عطف تفسيري لما قبله وسكون نحو فلك جمعا عارض
بازالة السكون الاصلي الثابت في المفرد وسكونه مفردا السكون
قرب وجمعا كسكون اسد وكذا هجان جمعا كسرة عارضة للجمعية
مثل رجال جمع رجل ومفردا الكسرة اصلية ككتاب فوجد التغاير في
الكل تقديرا وفرضا وهذا يكفي في باب الاشتقاق وبهذا اي بتقدير
الفرق بين حركة الاسم والفعل بان الاولى عارضة بسبب العامل
غير اصيل فيه ووجود استعماله بدونها مثل زيد وعمرو وبكر والثانية
لازمة للكلمة حيث بنيت هي عليها ولا تنفك عنها الا حال الوقف
سقط ما قيل لا فائدة في تقييد التغاير اللفظي بقوله ولو تقديرا
فانا لا نفهم الفرق بين الطلب لانك ان عنيت بالحركة التي قلت
انها غير لازمة في الاسم الحركة الشخصية المعينة ولفظ من في قوله
من الرفع وغيره من النصب والجر بيانية سلمنا انها غير لازمة في الاسم
وهذا ظاهر ولكن لم قلت ان مطلق حركة الاعراب غير لازمة

مع ان الاسم لا يخلو عن العامل فيتحقق فيه الحركة ايضا وهذا مكابرة قطعا
كما عرفت من تعداد الاسماء والحال ان نظر الاشتقاق ليس في الحركة المعينة
بل في مطلق الحركة وهي موجودة بناء على ما زعم وان اعتبرنا مطلق
الحركة اي ان عنيت ان مطلق الحركة غير لازمة في الاسم منعنا عدم اللزوم
وقد عرفت انها مكابرة هذا واعلم انهم ضبطوا التغيير اللازم في الاشتقاق
بانه اما او بحرف بزيادة او نقصان اما على الانفراد او على التركيب ثنائي
او ثلاثي او رباعي فيرتقي الى خمسة عشر وتوضيحه ان الاقسام الاجمالية
زيادة الحركة ونقصانها وزيادة الحرف ونقصانه فاذا اخذت فرادى
صارت اربعة اقسام وان اعتبر التركيب الثنائي بان يوجد الاول
مع الثلثة الباقي والثاني مع الاخيرين والثالث مع الرابع حصل
ستة اقسام وان اعتبر الثلاثي بان يسقط كل واحد من الاربعة
وبالتفصيل يؤخذ الاول مع الثاني والثالث او مع الثاني و
الرابع او مع الثالث والرابع او يؤخذ الثاني مع الثالث
والرابع حصل اربعة او يؤخذ الكل مجتمعة فحصل خمسة عشر تأمل
تدريك ولما فرغ من تعريف الاشتقاق شرع في تقسيمه فقال وهو
اي الاشتقاق المعرف ثلثة انواع احدها اشتقاق صغير وهو علم
ان يكون بينهما اي بين اللفظين وقدر المضاف ليصح الحمل فان الكون
لا يحمل على الاشتقاق الذي هو عبارة عن العلم بالتناسب بين
او عن تلك التناسب نفسه على ما عرفت تناسب اي توافق
في الحروف والترتيب اي ترتيب تلك الحروف بالتقديم و
التأخير وتفسير التناسب بالتوافق بناء على ان المناسبة
الموجودة في هذا القسم هو التوافق لا على ذكر العام وارادة
الخاص وان يكون بينهما تناسب في المعنى ايضا لكن لم يذكر
لما ذكر فلا يرد ان هذا نوع من مطلق الاشتقاق مع انه اعم لخلوه
عن قيد المعنى نحو اشتقاق ضرب ماضيا من الضرب مصدرا

وثانيها

وثانيها اشتقاق كبير وهو علم ان يكون بينهما تناسب في اللفظ
والمعنى بدون الترتيب سواء كان مع الموافقة في المعنى نحو
اشتقاق جبذ من الجذب وهما متوافقان في المعنى او مع المناسبة
فيه بدون الموافقة نحو ثلم من الثلب الاول للاخلال بالحائط
والثاني الاخلال بالعرض فهما متناسبان في المعنى وان علم ان
التمثيل بهذا غير مستقيم لانه من الاشتقاق الاكبر لا الكبير ولعله مثال لمجرد
المناسبة بدون الموافقة دون الاشتقاق الكبير وان كان بعيدا
جدا وههنا فائدة جليلة اعتبرها اهل الاشتقاق والتصرف وهي ان
لكل طائفة من الحروف في انفسها خواص ككونها مجهورة او مهموسة
او شديدة او غيرها وكذا للمعاني خواص متفاوتة فمقتضى الحكمة ان
لا يسوي الواضع في وضعه بين الالفاظ ولا بين المعاني وان لا يهمل
تلك الخواص بل اذا اراد تعيين لفظ بمعنى ينبغي ان يراعي التناسب
بين خاصتيهما كما روعي في القضم بالقاف الذي هو من الحروف الرخوة
لكسر الشيء الغير المتين والقصم بالقاف الذي هو من الشديدة
لكسره حتى يتبين والثلم بالميم الذي هو متوسط للاخلال بالحائط
والثلب بالباء الذي هو شديدة للاخلال بالعرض والنعق لصوت
الغراب والنهق لصوت الحمار ولا يخفى ما في الهاء والعين من
التفاوت وامثال ذلك وينبغي ان يكون هذا مراد من قال ان دلالة
الالفاظ على معانيها لذوات الالفاظ ومناسبات بينها وبين
معانيها والا فظاهره فاسد ظاهر كما ذكره السكاكي وفصله صاحب
عقود الزواهر بما لا مزيد عليه وايضا لهيئات الالفاظ خواص
حقيقية بالمراعاة كالفعلان والفعلى بتحرك العين فيهما كالنزوان
لحركة الوثوب والحيدى للحمار الذي يتحرك ويميل عن ظله لنشاطه
وكفعل بالضم الذي فيه قوة وتحصيل بضم الشفتين للافعال الخلقية
اللازمة ولذلك التزم ضم العين في مضارعه ليكون ادل على

اللزوم فاعرف هذا واشكر لله الشكور ولا تنس الحقير من دعائك المبرور
وثالثها اشتقاق اكبر وهو علم ان يكون بينهما تناسب في المخرج
مع الاشتراك في الاكثر والمعنى فان التناسب في المخرج تناسب في
الحروف باعتبار المخرج نحو اشتقاق نعق من النهق والاول صوت
الغراب والثاني صوت الحمار فيهما تناسبان في المعنى وتناسبهما
في المخرج ظاهر اذ العين والهاء كلاهما من حروف الحلق والتحقيق
في هذا المقام ان يقال ان الالفاظ على كثرتها تنحصر في ثلثة اقسام
الاول الالفاظ التي لم يرد في الاستعمال لفظ اخر يشاركها في الحروف
الاصول مطلقا لا في الكل ولا في البعض ولا لفظ اخر يشاركها
في اصل معانيها الثاني الالفاظ التي ورد في الاستعمال لفظ اخر
يشاركها في الحروف الاصول في الكل او في الاكثر القسم الثالث الالفاظ
فصاعدا متحد المعنى من غير شركة في الحروف الاصول اصلا وهذا
القسم يسمى بالترادف والاول لا شبهة فيه بقي الكلام في الثاني فنقول
التشارك اما في الكل مع رعاية الترتيب فهو الاشتقاق الصغير او بدو نها
فهو الاشتقاق الكبير واما في الاكثر فاما مع المناسبة في غير المشترك
فهو الاشتقاق الاكبر او بدونها فليس في شيء من الاشتقاق وكذا الاشتراك
في اقل غير المعتبر في اقسام الاشتقاقات نص عليه الامام ابو الفتح ابن جني
فالقد بمعنى قطع الشيء طولا والقط بمعنى قطع الشيء عرضا لا اشتقاق
بينهما وقد صرحوا بان المشتق باي نوع كان من انواع الاشتقاق
لا بد له من المشاركة في المعنى على ما هو قانون الاشتقاق هذا ثم لما ورد
ان قضية المناسبة قاضية بان يسمى الاشتقاق الصغير اشتقاقا اكبر
فان الاكمل في الاشتقاق والاظهر فيه هو الصغير ثم بعده الكبير ثم بعده
الاكبر فالتسمية بما قلبه [illegible] الاكبر والثاني [illegible] احد
فلاي مناسبة ذهبت هذه التسمية اراد وفيه بيان [illegible]
في الثلثة فقال ويعلم منها وجه الحصر فيها اسما وحصرا [illegible]

العقل اذا خلي ونفسه لا يمنع قسما اخر اما لانحصاره فيها بالاستقراء ولكونه
مبنيا على الاصطلاح كما ذكرنا في الاقسام السبعة واما القول بان الحصر
عقلي لانه اما بالتقديم وان جرد اما بالتبديل واما بغيرهما فلا يخفى
انه ليس دائرا بين النفي والاثبات بل يحتمل القسم الاخر التقسيم
لانه ان اعتبر الموافقة في الحروف مع الترتيب فهو صغير بالاتفاق
اهل الفن سمي به لكفاية تامل قليل في العلم بالاشتقاق فيه بسبب
قلة العمل فان من نظر الى ضرب يعلم اشتقاقه من الضرب بادنى تامل
وان اعتبر الموافقة في الحروف بدون الترتيب فهو كبير لاحتياجه الى عمل
كبير في العلم بالاشتقاق بسبب كثرة العمل فيه وان اعتبر تناسب الحروف
فهو اكبر لاحتياجه الى تامل اكثر في العلم بالاشتقاق بسبب تبدل
الحروف فيه فلوحظ في هذه الاقسام الايسرية والاعسرية فما كان
ايسر اخذا سمي بالصغير وما كان اعسر اخذا سمي اكبر والمتوسط بالمتوسط
ولما فرغ من تعريف الاشتقاق وتقسيمه الى اقسامه وتعريف كل
قسم منها شرع ان يبين المراد منه في محل النزاع فقال والمراد
في الاشتقاق المذكور هنا اي في قوله وهو اصل في الاشتقاق
لسعة اشتقاق من كل مصدر هو اشتقاق صغير ولما ورد ان
ذكر العام وارادة الخاص غير جائز بلا قرينة فما القرينة ههنا اشار
الى دفعه بقوله فانه الكامل المتبادر عند الاطلاق والمطلق
ينصرف الى الكامل المتبادر المتعارف وانما كان الاشتقاق
الصغير هو المراد بالنصب خبر كان والضمير فيه فصل لا محل
له من الاعراب على الافصح وعلى قوله في ان تثبت انا [illegible]
ما لا [illegible] ولذا لان النزاع انما هو في الاصالة في هذا المقام ق
والشرطية [illegible] كانت [illegible]
في هذا التقسيم دون اخويه لكان هو المراد بالبحث في هذا الفن
[illegible] كون الاشتقاق علما برأسه كان جعله [illegible]

من الصرف يوجب اهمال ضمة مع انهما معتبران ايضا والله اعلم بالصواب
ولما فرغ من بيان مذهب الفريق الاول وتقريب ادلتهم وما يتعلق
به من بحث الاشتقاق شرع في بيان مذهب الفريق الثاني فقال
قال الكوفيون الصرفيون من علماء الكوفة ينبغي اي يجب قال في
مختار الصحاح قولك ينبغي لك ان تفعل كذا هو من افعال المطاوعة
يقال بغاه فانبغى وقال القاضي معنى وما ينبغي له ما يصح وما يتسهل له
وقال ابن الحاجب ما ينبغي بمعنى لا يستقيم عقلا كقوله تعالى وما ينبغي للرحمن
ان يتخذ ولدا ذكره الطيبي والمشهور بين الطلبة انه بمعنى لا يليق و
قد يراد منه الوجوب وهو المراد ههنا لان الكوفيين قاطعون بها
باصالته والاول لا يفيد القطع ولعل الشارح فسر المص به اياه
الى كون الفعل اصلا مما لا ينبغي للعاقل ان يقطع به بل غاية الظن
الغالب بناء على ظاهر الادلة ولعل هذا مراد من قال لما كان في ادلتهم
ضعفا لم يقل استدل بل قال قال الكوفيون اه والا فلا وجه له فتأمل
ان يكون الفعل اصلا للمصدر في الاشتقاق لان اعلاله اي اعلال الفعل
اي كونه معلا بطريق من الطرق او اعلال المتكلم اياه وهو تغيير حرف
للتخفيف اما بالقلب كقال او بالحذف كقلت او بالاسكان كيقول
فالمصدر اما مجهول مضاف الى القائم مقام الفاعل او معلوم مضاف
الى المفعول لمحذوف الفاعل والاول اظهر لكونه وضعا للفعل
اي اعلاله يدار وجب عطف تفسيري لا اعلال المصدر اي اعلاله
وجودا اي بجهة الوجود اشارة الى ان انتصاب وجودا على
التمييز من الذات المقدرة الملحوظة في تعلق الجار والمجرور بقوله
يدار لا بجمع المترتب عليه اي يدار بوجود اعلال المصدر اي انه
يوجد اعلال الفعل وجد اعلال المصدر ويدار له عدما اي انه
عدم اعلال الفعل عدم اعلال المصدر ولما توقف معرفة المدار
على هذه المسئلة على معرفة الدوران عرفه اولا بقوله والدوران

وهو في اللغة مطلق الطواف وقيل الحركة في السلك وفي اصطلاح
النظار ترتب الشيء على ماله صلوح العلية كترتب الاسهال على شرب
السقمونيا والترتب كون الشيء بحيث يحصل عند حصول آخر
كحصول النهار عند طلوع الشمس والمراد بصلوح العلية صحة تعليل
الشيء الاول بذلك الشيء الثاني كصحة تعليل الاسهال بشرب السقمونيا
وقوله ترتب شيء بمنزلة الجنس يشمل الملازمة بجميع اقسامها وقوله على ماله
صلوح العلية بمثابة الفصل يخرج ترتب المشروط المساوي وترتب احد المتلازمين على الشرط
المتضائفين على الآخر والعلة على المعلول المساوي واحد معلولي علة واحد
واحدة على الآخر والجوهر على العرض فانه لا دوران بين هذه الاشياء و
اورد على هذا التعريف انه غير مانع لدخول الاتفاقيات فيه كوجدان المخرج
بالمخرج الاتفاقيات واجيب الكنز عند حفر في موضع فالواجب تقييده بقوله تارة
بعد اخرى ليخرج الاتفاقيات واجيب عنه بان الترتب انما يطلق في العرف
حيث يكون دائما او اكثريا لا حيث يكون ذلك مرة فالتقييد ليس
الا للتوضيح وليس بلازم ورد بان الترتب على ما فسره القوم هو حصول
شيء عند حصول شيء آخر ومن البين ان الدوام والاكثرية غير مفهومين
عنه اصلا فكيف يدعي العرف واجيب ايضا بان المدار في الاتفاقيات
لا يصلح علة للدائر لانه لا بد في العلية من الترتب دائما او اكثريا واما
نادر الحصول فلا عبرة به فكيف يصلح للعلية ورد بان المدار في الاتفاقيات
لا بد وان يكون علة للدائر لانها امور ممكنة فلا يقع بدون العلة فلا
اقل يصلح للعلية ولئن سلم خروج الاتفاقيات [illegible] هذا القيد لكن
الجزم والظن بعلية المدار لا يحصل [illegible] ولا يحصل الا [illegible] ترتب الدائر على
المدار مرة بعد اخرى فلا بد من هذا القيد في التعريف كذا افاده قطب الكلام
في شرح الرسالة الموسومة باداب البحث وتبعه الشارح في حاشيته شرحها
للمحقق الدواني ورد [illegible] الشارح الرومي بان المراد من صلوح العلية
صحة تعليل الشيء الاول بذلك الشيء الثاني ولا شك انها لا تحصل الا بعد

حصول الشيء الاول عند الثاني مرة بعد اخرى فلا حاجة الى التقييد وفهم
المحشي العادي بخروجها بهذا القيد وعدها من قبيل ما ذكره الشارح
وغيره والشارح لم يلتفت اليه وقال هذا مجرد دعوى ليس عليها شبهة
فضلا عن الحجة اقول اما ان يكون المدار علة للدائر في الاتفاقيات
فلا يكون اتفاقيا لانه مفروض ان لا يكون العلة فيه معلومة بل يكون
لمجرد الوقوع اتفاقا بحيث لو فرض خلافه لا يلزم محال واما ان يكون
علة محصل المطلوب وكونه من الامور الممكنة التي لا بد لها من العلة
لا تقتضي كون المدار علة مقتضية للدائر فان لا يخفى في المثال المذكور
ان الحفر ليس علة تامة موجبة لوجدان الكنز وان كان سببا له من
وجه والا لما تخلف الوجدان عند وجوده فلا يصح التعليل به والله
اعلم بالصواب وارد عليه ايضا انه غير جامع لخروج الدوران
العدمي عنه مثل ترتب عدم جواز الصلوة على عدم الطهارة و
واجيب بان الشيء كثيرا ما يستعمل بمعنى ما يصلح ان يعلم ويخبر به
كما هو معناه اللغوي فيشمل المعدوم ايضا واعلم ان الدوران اما
كلي وهو ترتب الدائر على المدار في جميع الازمان كترتب وجود النهار
على طلوع الشمس او جزئي وهو ترتبه عليه في بعض الزمان ووجوده كا
لاسهال على شرب السقمونيا **ويسمى الشيء الاول المترتب** كاعلال الفعل
المصدر **الدائر والشيء الثاني المترتب عليه** كاعلال الفعل **المدار** واعلم
ايضا ان الدوران ثلثة اقسام باعتبار طرفيه الاول ترتب وجود
الشيء على وجود الشيء لا عدمه على عدمه كالملك على الهبة بشرائط
والثاني عكسه كعدم العلم على عدم الحيوة والثالث جمعهما كالرجم
على الزنا الصادر عن المحصن فانه كلما وجد الزنا وجب وكلما لم يوجد
لم يجب وما نحن بصدده من هذا القسم فتفسير المدار فانه الشيء الذي
ثبت الاثر عند ثبوته وينتفي عند انتفائه فاحفظه مبني على عدم التدرب
لعلم المناظرة فانه اعلم عم من هذا التفسير اللهم الا ان يريد تفسير المدار الواقع

في هذا المقام والكثير الاستعمال بين الاقسام **اما كون اعلال
الفعل مدار الاعلال وجودا ففي مثل يعد اصله يوعد وعدة
هو مصدر يعد اصلها وعدة ولما حذف الواو من يعد لعلة توجب
الحذف** وهي وقوع الواو بين الياء والكسرة الموجبة لزيادة
الثقل **حذف من عدة وان لم توجد فيها تلك العلة تبعا** اعلم ان
المفهوم من كلام الشارح ان التاء في الوعدة ليست عوضا عن
الواو بل للتانيث وعليه ظاهر كلام المص في مختصره وقيل اصله
وعدا فالتاء عوض عن المحذوف وكلام المص في باب المعتل
الفاء صريح في هذا البحث صرح بان التاء عوض فيجوز حذفه عند
مطلق وعند الاخفش عند الاضافة نحو واخلفوك عدا الامر الذي وعدوا
ووفق الشارح كلام المص على المذهبين بانه قال في الاول لكونه
لزوم تاء التانيث فلا مخالفة بين كلام الشارح ايضا تامل
وما فيه ما اصله فعل فانه فلما اعل الاول اعل الثاني وان لم يوجد فقه
في نوع الاعلال فانه غير لازم وللاشارة الى هذا اورد مثالين
وان انتفى موجب الاعلال الذي هو كون الواو متحركا مفتوحا
ما قبله **فيه** اي في الثاني **تبعا للاول** علة لاعلال الثاني ولا يخفى
ان هذه المقدمة في حيز المنع فان المص صرح في باب الاجوف
ان الواو المفتوحة اذا انكسر ما قبلها قلبت لاستدعاء ما قبلها
ولين عريكة الفتحة نحو داعية اصله داعوة فتامل **واما كون** اعلال الفعل
مدار الاعلال المصدر عدما حاصله مداريته عدم اعلال الفعل
لعدم اعلال المصدر **ففي مثل يوجل وجلا فانه لما لم يعل الفعل لم يعل المصدر ايضا تبعا له** وبين وجه عليه اخفى المفهوم
منه ان عدم اعلال المصدر انما هو بتبعيتها الفعل مع ان
عدم الاعلال فيهما لعدم الموجب والتبعية انما يتصور فيما وجد
الموجب ولا يعتد به تبعا للفعل ونقل هذا عن الشارح في الحواشي اعلال الفعل

وغايته ما يمكن ان يقال فيه لما وقع الاعلال في المصدر مع عدم الموجب
اتباعا للفعل علم ان علته وموجبه الاعلال الفعل وكذا عدمه لعدمه
وبعد فيه نظر سيجيء وجهه ومداريته اي مداريته الفعل وسببيته من
جهة الاعلال لا شك في انها تدل على اصالته اي اصالة الفعل
للمصدر في الاشتقاق واشار الى الثاني للكوفيين بقوله وايضا
اي كما ان الفعل مدار من جهة الاعلال للمصدر كذلك يؤكد
الفعل به اي بالمصدر نحو ضربت ضربا مؤكدا للفعل اعني ضربت واشار
بقوله وكيف لا يكون مؤكدا له الاستفهام للانكار وهو اثبات
الى ان قوله وهو اي هذا التركيب اي ضربت ضربا وليس المراد به ان مرجع
الضمير لفظ هذا التركيب بل اشارة الى ضربت ضربا بمنزلة ضربت ضربت
حال من قوله ضربا اي المصدر في هذا التركيب مؤكد للفعل حال كون هذا
التركيب بمنزلة ضربت ضربت وليس الغرض التقييد والمقصود بهذا
الى دفع ما يتوهم من ان التاكيد اما معنوي وهو بالفاظ مخصوصة ليس المصدر
منها واما لفظي وهو تكرير اللفظ الاول والمصدر ليس كذلك فا
فاجاب بانه من القسم الثاني لانه بمنزلة ضربت ضربت كما قيل في ضربت
انت وضربتك اياك وانما قلنا انه تكرير الفعل لان معنى التركيبين
واحد فيكون ضربا مؤكدا لضربت تاكيدا لفظيا كما كان ضربت
الثاني مؤكدا له بحكم الكاف بانه تابع واشار الى الثالث
بقوله وايضا يقال له اي للمصدر اي لما صدق عليه اسم المصدر اسم
هو مصدر لكونه او المصدر مصدورا به ومخرجا عن الفعل
وقوله وله نظائر في كلامهم اشارة الى ان قوله كما قالوا اشارة
الى دفع توهم ان ارادة هذا المعنى من لفظ المصدر غير ظاهرة فكيف
يفهم هذا المعنى تقرير الدفع ان هذا مجاز مشهور بينهم وله نظائر في
كلامهم كما قالوا في الماء مشرب عذب بتقدير المبتدا اي لعذوبة
في الفرس مركب فاره حاذق في المشي لا يتعب راكبه اي مراده

بشرب

بشرب مشروب وبمركب مركوب وحاصله ان لفظ المصدر بمصدر
ميمي بمعنى المفعول سمي لفظ المصدر مشابهة لكونه مصدورا ومخرجا
الفعل كما في هذين المثالين فلنا معاشر البصريين هذا تعيين المرجع
لا تفسير الضمير كما في قوله عم نحن معاشر الانبياء لا نورث ويلقب هذا
في النحو بالمنصوب على الاختصاص وهو اسم معمول الاخص واجب
الحذف فان كان ايها وايتها استعملا كما يستعملان في النداء فيضمان
ويوصفان لزوما باسم لازم الرفع محلى بال انا افعل كذا ايها الرجل
واللهم اغفر لنا ايتها العصابة وان كان غيرها نصب كنحن العرب
نفعل كذا نحن معاشر الانبياء لا نورث ويفارق المنادى في احكام
احدها انه ليس معه حرف نداء لا لفظا ولا تقديرا الثاني انه لا يقع
في اول الكلام بل في اثنائه كالواقع بعد نحن في الحديث او بعد
تمامه كالواقع بعد انا وما في المثالين قبله والثالث انه يشترط
ان يكون المقدم عليه اسما بمعناه والغالب كونه ضمير تكلم وقد
يكون ضمير خطاب كقول بعضهم بك الله نرجو الفضل وسبحانك
الله العظيم والرابع والخامس انه يقل كونه علما وانه ينتصب
مع كونه مفردا كما في هذا المثال والسادس يكون بال قياسا كقولهم
نحن العرب اقرى الناس للضيف اي اخص العرب ولا يصلح
ان يكون منادى لانه معرف باللام وقوله بنا تميما يكشف الضباب
اي بنا يكشف اعني تميما هذا عبارة استاذنا زبدة المحققين عصره
اعزه الله بعونه ونصره في مدرج الفوائد شرح مختصر الكافية
وهذا الباب منقول من النداء لان النداء تخصيص المنادى
بطلب اقباله ثم جرد عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله من
بين امثاله بما نسب اليه وهو اما التفاخر او التجرد بيان المقصود
بالضمير ومنه ما نحن فيه وفيه زيادة تفصيل في المطول وهو ايضا
والمفهوم من عبارة الخطيب في التلخيص انتصابه على الحال

وصرح به المحقق في المطول لانه حكم متفق عليه لما تقرر عندهم
ان الفعل اصل في الاعلال والاسم تابع له لكن بمعنى ان الفعل لثقله
بسبب دلالته على الحدث والزمان والنسبة انسب بالاعلال المبني
على التخفيف واسبق من الاسم لا بمعنى انه ان وجد الاعلال في الفعل يوجد
في الاسم المتعلق به وان لم يتحقق العلة وان صح وتقدم في الفعل عدم
في الاسم وان تحقق علته فان الاعلال في الكلام انفطا منزع عن وجود
علته كما في القود مع قاد وتارة تعتبر فلا يعل كالفعل كما في نظر حوقا ما
نظرا الى خام وقاوم واما الاعلال بلا علة موجبة له تبعا للفعل
فغير ثابت وبهذا التقرير يتحقق ما يرى من الصعوبة في بيان الدليل الاصل
الصادق ويندفع ما يجاب به من ان مثل عدة لا يكون اعلاله بمجرد
اتباع الفعل بل بشرط كونه على فعلة ايضا وكذا لم يعل نحو عدم ازاه
فتامل في جوابهم وفي قوله اي في الجواب عن متمسك الكوفيين اشارة
الى ان الاضافة لادنى ملابسة قوله الاول صفة متمسك الذي هو
العمدة اي المعتمد عليه في اثبات اصالة الفعل صفة بعد صفة
والجواب ماخوذ من جاب القلادة اذا قطعت سمي الجواب لقطعه
جواب السؤال بل ما الجواب لا يستعمل الا في مقابلة السؤال وهو
وظيفة المعلل كما ان السؤال وظيفة المانع ولا يخفى ان الكوفيين
من قبيل الاول لا الثاني لانهم يثبتون بهذه الادلة مذهبهم فاستعمال
الجواب فيه اشارة الى ما قال الشارح الفاضل في ابتداء بحث
الاشتقاق من ان ذكر فريق الثاني كانه سؤال وخلاف لا مذهب
مستقل فعلى هذا تحقيق المقام ان يقال ان ادلة الكوفيين
كانها منع لمدعى البصريين بطريق المعارضة وبعد ما قررته [?]
وجدت في بعض الشروح تفريع كون هذه الادلة بطريق النقض [?]
بقوله الاول ان يقال ان ادلتكم وان دلت على مطلوبكم لكن
ما يدل على خلافه فعندنا ان الفعل اصل في الاشتقاق لانه

اصل للمصدر في الاعلال لانه سببه وجودا وعدما فيلزم تقدمه على
المصدر في الاشتقاق ايضا فهذا اثبات للحكم المتنازع فيه بحكم متفق
عليه في زعم المعلل لا بالاشتقاق كما فهمه بعض الشارحين فاعترض بانه
اثبات القاعدة بالاشتقاق وهو جائز الا اذا كان بالاستقراء التام
وهو هاهنا ثم والجواب عنه اولا بطريق منع الملازمة بين الحكمين
تقريره ان يقال وان سلم اصالة الفعل في الاعلال او سببيته
لكن لا نسلم استلزامه الاصالة في الاشتقاق لان علة الاشتقاق
قصد افادة المعاني بطريق اخصر وعلة الاعلال طلب
التخفيف فقياس احدهما على الاخر قياس مع الفارق
لعدم اشتراكهما في العلة فلا ينافي ما عندنا من المطلوب
وايضا جعل احدهما اصلا في محل والاخر في اخر انسب
بقضية التعادل والفعل لثقله بسبب دلالته على الحدث
والزمان والنسبة انسب بالاعلال الذي هو لاجل التخفيف وفيه
محكم لا ينقض سببيته واصالته في جميع الاحكام فان كثيرا
من الاشياء يكون سببا لاخر ومسببا عنه باعتبارين
ودل وثانيا بمنع الحكم الثاني اي الذي جعل دليلا وعلة للحكم الاول
بمنع دليله وتقريره لا نسلم اصالة الا اصالة الفعل
في الاعلال للمصدر بطريق المدارية والسببية له
بل اعلال المصدر اذا اعل فعله انما هو للمشاكلة و
في تفسيره بقوله اي الموافقة والاتحاد في الاعلال
اشارة الى ان المشاكلة هنا مفسر بالمعنى اللغوي
لا الاصطلاحي الذي هو ذكر الشيء باسم غيره لوقوعه في صحبته
كقوله قلت اطبخوا لي جبة وقميصا بسبب المناسبة
بينهما في اللفظ في المعنى لا للمدارية ولهذا اي لعدم
كون اعلال الفعل مدارا لاعلال المصدر لم يعل الخند

اعلال الفعل لمجرد الث كلمة قد يعلل كل منهما بدون اعلال
الاخر نحو دعي ورميا حيث اعل الفعل دون المصدر وا عشو شب
اعشيشابا حيث اعل المصدر دون الفعل فان قلت قد تقدم
منك ان الدائر قد لا يترتب على المدار في جميع الازمان بل
في بعضها فما يكن هذا منه قلت كان الدوران الجزئي مخصوصا
بالقسمين الاولين من الدوران والله اعلم بالصواب
قوله فلا يدل الاصالة في ان اعلال على الاصالة في الاشتقاق
فان الاعلال لمشاكلة ودل على اصالة مشاكلة اللفظ فيما
شاكله فيه لكن لا يدل على الاصالة في الوضع او في غيره باتفاق بين
الفريقين اشارة الى رد ما يفهم في بعض الشروح من ان المشاكلة لا
تدل على الاصالة في الاعلال ايضا حيث قيد قوله لا للمدارية بقوله
حتى تدل على الاصالة وقال في ذيل تقرير الدليل مجيبا عنه باجوبة
غير ما ذكره المص وانت تعلم ان الاصالة في الاعلال لا تدل
على الاصالة في الاشتقاق كانه بطريق التسليم وما ذكره المص بطريق
المنع فتامل ولما حصل انه اصالة الفعل في الاعلال امر متفق
عليه لكنه ليس بطريق السببية حتى يلزم وجوده مقدما على المصدر ويكون
اصلا له في الاشتقاق بل لما ذكر من ان مبنى الاعلال التخفيف
وهو بثقله اولى وتبعه المصدر وشرط المتعلقات لحصول
المناسبة والمشاكلة كحذف الواو في تعد فانه وان اعل
لمشاكلة يعد لكن لا نسلم انه اصل له في الاشتقاق هذا ما عندي و
والحقيقة عند الله تعالى اصله توعد بالتاء الفوقانية فانه
اصل لمشاكلة يعد بالياء التحتانية وحذف الهمزة في تكرم
فانه لمشاكلة اكرم حذف فيه الهمزة لئلا يجتمع فيه همزتان
فكما ان الحذف للمشاكلة لا يدل على الاصالة في
الاشتقاق والا يلزم ان يكون المضارع مشتقا من المضارع

فكذا

فكذا لا اعلال للمشاكلة لا يدل على الاصالة فيه ولا يخفى ان المفهوم
المفهوم في هذه المغايرة بين الاعلال والحذف مع ان الحذف في
يعد اعلال ايضا فالاظهر والانسب بالمقام ان يقال فكما ان الا
الاعلال في هذه الامثلة فتامل وكذلك التمسك الثاني معارضة
على ادلة البصريين تقريرا ان يقال ان ادلتكم وان دلت على مطلوبكم
لكن عندنا ما يثبت خلافه وهو ان المصدر مؤكد للفعل ولا يخفى
ان المؤكد والمؤكد متبوع فيلزم الاصالة في الاشتقاق والجواب
عنه اولا بطريق المناقضة اشار اليه الشارح بقوله وقلنا ايضا في
الجواب عن تمسكهم الثاني لا نسلم ان ضرب ضربا بمنزلة ضرب ضرب
بل هو بمنزلة احدثت ضربا ضربا لان المراد بالتاكيد المصدر
الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه من وصف او عدد
وهو في الحقيقة تاكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه تاكيد
الفعل توسعا فقولك ضرب بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت
بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا فظهر انه تاكيد
للمصدر المضمون وحده لا للاخبار والزمان اللذين تضمنهما
الفعل فلم يقع المصدر تاكيدا للفعل هذا حاصل المنع وثانيا بطريق
منع الملازمة اشار اليه بقوله ولئن سلمنا انه بمنزلة ضرب ضرب
وان المصدر وقع تاكيدا للفعل فنقول لا يستلزم هذا الاصالة
في الاشتقاق لظهور ان المؤكد به لا تدل على الاصالة في الا
الاشتقاق بل تدل عليها في الاعراب والجار والمجرور متعلق
بالتضمين عليها لانه عبارة عن الاصالة كما في قوله وما هو عنه بالجد
المنزحم وكما في قوله تع وما انت بنعمة ربك العامل حرف النفي لا
لتضمنه معنى الفعل كما في جاءني زيد زيد فان الاول اصيل للثاني في
الاعراب مع انه ليس بمشتق منه الاخر لزم اشتقاق الشيء
من نفسه وكلاهما ينافي الاشتقاق وهو محذور وفي ان يكون الشيء

الاصل للمؤكد بحسب

بق

بث

متقدما عليه في الاشتقاق واصلا فيه ومتأخرا عنه في الاعراب
وفرعا عليه اذ لا ملازمة بين حكم الاعراب وحكم الاشتقاق حتى
يلزم من ثبوت احدهما ثبوت الآخر فان الاشتقاق معتبر في اصل
الوضع والاعراب عارض باعتبار العامل في حال التركيب فاين
احدهما من الآخر وهذا كما ان الاسم لفظه ما في كما زائل مدة التي ثم
يلتبس ليكان التشبيه صورة او كافة عن عمل الجر وما اشتهر بين المعربين
انها موصوفة فقط ظاهر اصل في الاعراب للفعل وفرع عليه
في العمل كما سيجيء في اوائل فصل الماضي انشاء الله تعالى وهذا حكم متفق
عليه بين الفريقين هذا والتحقيق المذكور غير جار في التمسك الثالث
لان الظاهر منه ان حاصله منع الدليل الثالث للبصريين وكذا هو
الظاهر من هذا الجواب منع منعه فلا يسمع في اداب المناظرة لكن
لما لم يكن سؤالا حقيقة بل دليلا اورد على اثبات المدعى جاز الكلام
عليه وحاصل الجواب منع كون المصدر بمعنى المصدور به حقيقة
وافادته المطلوب مجازا اشار اليه بقوله وقلنا في الجواب عن
تمسكهم الثالث قولهم شرب عذب وركب فاره ليس من القول
بحقيقة اي بلفظة موضوعة لغة او عرفا في معنى المشروب و
المركوب اتفاقا بين الفريقين وبين الاجمال بقوله لان وضع
الباء متعلق بالمنفي لا النفي اي لو كان حقيقة لكان موضوعا له
وحاصله انتفى كونه حقيقة وكون لفظ الشرب موضوعا بمعنى
المشروب ولفظ الركب بمعنى المركوب فيكون على هذا التقدير او حتى
ان يكون بالرفع او النصب لفظ الشرب مرادفا للفظ المشروب
ولفظ الركب مرادفا للفظ المركوب حتى يكون لفظ المصدر
ايضا حقيقة في معنى المصدر به ومرادفا له بل ذلك القول من
باب المجاز بطريق اطلاق اسم المحل على الحال كقولهم جرى النهر وسال
الميزاب واعلم ان تحقيق هذا المقام بحيث ينحل به الكلام على مقتضى

المراد

المراد يحتاج الى تفصيل لبعض مباحث المجاز وان كان المقام
مما يجري فيه الايجاز والمقصود من هذه المباحث ايضا ترقية
الصبيان بل طايف صنايع البيان فنقول وبالله التوفيق المجاز اما
عقلي وهو اسناد الفعل الى غير ما هو له عند المتكلم للملابسة صريحا
او ضمنا مع مانع اسناد الفعل الى ما بني له ويقال له مجاز حكمي
ومجاز في الاسناد واسناد مجازي نحو راضية بمعنى مرضية في
الرضا صفة صاحب العيش فاصله رضي الرجل عيشه اسند
الفعل الى المفعول فقيل رضي عيشه ثم اشتق منه صيغة الفا
فقيل راضية وسيل مفعم اي مملو في عكس ما قبله وتوجيه المجاز
فيه ان الافعام صفة سيل وصفة الكلام افعم السيل الوادي
بمعنى ملاه ثم اسند الفعل الى المفعول من غير ان بني له فصار
افعم الوادي السيل ثم حذف الفاعل واقيم المفعول مقامه ثم
اشتق منه اسم المفعول فقيل السيل مفعم وكذا في قولك نهاره صائم
في الزمان ونهر جار في المكان وغير ذلك وبقولنا الى غير ما هو له
خرج اسناد المجاز في قولهم رجل عدل وانما هو اي اقبال وادبار
الحكم والكتاب الكريم بلا كلفة وبقولنا عند المتكلم خرج قول
الدهري انبت الله البقل مع اظهار مذهبه وبقولنا للملابسة
اي لاجل ان ذلك الغير به ما هو له في ملابسة الفعل خرج
قولنا ضرب في يوم الدار او للتأديب فانه وان اسند الى
غير ما هو له لكن ليس للملابسة بينهما وفيه نظر وبقولنا صريحا او ضمنا
اي سواء كان الاسناد الى ذلك الغير صريحا كما مر او ضمنا دخل في
التعريف قوله تعالى شقاق بينهما ومكر الليل والنهار وقولهم
يا سارق الليلة اهل الدار الى غير ذلك مما ليس فيه الاسناد صريحا
بل ضمنا واسناده الى الكبير جعل شقاق والليل والنهار ما كر
الليلة مسروقة وكذا نظائره مما اجيب بأخذ الاسناد بمعنى

حل

بن

النسبة فيقتضي مجازيته قولنا ضرب زيد عمرو الا انه نسب الضرب الى عمرو
بالمعنى المذكور وليس بفاعل وبقولنا مع مانع الاسناد الى ما هو له نحو قول ل
الجاهل انبت الربيع البقل لانه وان اسند الى غير ما هو له اسنادا
صريحا للملابسة لكنه لا مانع فيه من كونه لما هو له لانه معتقده فهو كذب
وفيه نوع تأمل واقسامه اربعة لان طرفيه اما حقيقيان كانبت
الربيع البقل من مسلم او مجازان نحو احيى الارض شباب الزمان فان
الاحياء حقيقة هو اعطاء الحيوة وهو يقتضي الحس والحركة والبدن
والروح وههنا عبارة عن تهييج قواها النامية واحداث نضارتها
بانواع النباتات والشباب حقيقة عبارة عن كون الحيوان في
زمان يكون حرارته الغريزية قوية وههنا كناية عن ازدياد قواها
النامية او مختلفان نحو انبت البقل شباب الزمان واحيى الارض
الربيع وقال السكاكي والذي عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكناية
عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه وجعل نسبة الانبات
اليه قرينة الاستعارة واعترض عليه الخطيب واجيب عنه فعليك
بالمطول فانه مما لا يهمنا في هذا المقام واما اللغوي وهو اما مفرد او
والمركب مما لا يهمنا ايضا بيان الكلام في المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير
ما وضعت له من حيث هو كذلك على وجه يصح مع قرينة مانعة
عن ارادة الحقيقة فبالمستعملة خرجت غير المستعملة لانها لا يوصف
بالمجاز كما لا يوصف بالحقيقة وبقولنا في غير ما وضعت له خرجت
الحقيقة مرتجلا او منقولا وبقيد الحيثية دخل المجاز المستعمل فيما وضع
له باعتبار آخر كلفظ الصلوة اذا استعمله الشرع في الدعاء لنا
على وجه يصح خرج الغلط نحو خذ هذا الفرس مكان الكتاب وبالقيد
الاخير خرج الكناية فلا بد من العلاقة وهي المشابهة فالمجاز استعارة
... قد مرت او غيرها فمجاز مرسل كاليد في النعمة فهو موضوعة للجارحة
المخصوصة لكنها عدت علة للنعمة بسبب صدورها عنها غالبا

واللازم في العلاقة سماع نوعها من العرب لا افراد والنوع المعتبرة
تزيد على خمسة وعشرين منها تسمية الشيء باسم جزئه وبالعكس وتسمية الشيء
بالسبب وبالعكس وتسميته بما كان عليه وبما يؤول اليه وبمحله وحاله وبآلته
وبمجاوره وبعلته الصورية وبعلته الغائية والذي لا يجري فيه المجاز
مع وجود العلاقة كاطلاق الابن على الاب او على العكس فلمانع
فلا ينافي كونها علاقة ولا يقتضي اشتراط استماع افرادها كما ذهب
اليه البعض تحقيقه في التوضيح والتلويح فاذا تقررت هذه المقدمات
فلنرجع الى المقصود قوله فكما ان هذا اي قولهم جرى النهر وسال الميزاب
قوله اما من المجاز اللغوي لان اللفظ تجاوز عن معناه اللغوي
الى غير ما هو له فالاسناد حقيقة ح لانه اسناد الى ما هو له من الفاعل المجازي
لا الحقيقي فيهما او من المجاز العقلي قوله بان اريد بالنهر والميزاب
معناهما وكذا اريد بالجريان والسيلان معناهما الحقيقي فهما
من قبيل المجاز الذي طرفاه حقيقيان مثل انبت الربيع البقل قوله
لملابستهما اي لمشابهة النهر والميزاب بابهما اي الجريان والسيلان
له اعني الماء في ملابسة الفعل لهما فان الجريان مثلا كما يلابس
الماء من جهة الصدور يلابس النهر من جهة الحلول قوله فاسد اي
فكون الفعل اصلا له فاسد لان المبني على الفاسد فاسد قوله
وهو عليهم لا لهم اي قياس المصدر على المشرب والمركب ح حجة
الناس عليهم لا اثبات مطلوب الخصم لا دليل ينفع لهم لعدم اثبات
مطلوبهم قوله فانه لا يلزم لانه لا ملازمة بين لفظ المشرب و
والمركب وبين لفظ المصدر حتى يلزم من كون احدهما مجازا بالقطع
مجازية الآخر واعترض على المص بعضهم قائلا اقول المشرب
يكون مصدرا ميميا واسم مكان فلا فكل المعنيين شايع لكن
ما قاله الكوفيون شايع اما المركب فلا يكون الا مصدرا ميميا بمعنى
المفعول حتى كان لكانه اسم لما يركب فلا يكون من باب جرى

والاولى في الجواب ان يقال لا يلزم من كون المشرب والمركب
الى اخر ما قال اقول ليت شعري من اين ثبت الفرق بين المشرب
والمركب ولا ارى له وجه سوى قلة التأمل او غرور التفصيل
قوله مع ان الحقيقة اصل اشارة الى ان احتمال المجاز ضعيف
لا ينبغي ان يدرأ به الوهم فضلا عن ان يؤخذ حجة ودليلا قوله على
ان تشبيه كون المصدر الخ تسليم لما ادعوا من كون لفظ المصدر
من قبيل المشرب والمركب الا انه غير مفيد وهذا منع له وحاصله
ان تشبيه لفظ المصدر بهما في كونه بمعنى المصدر غير جائز اذ لا
لا يمكن اطلاق لفظ المصدر وارادة المفعول لانه لازم لا مفعول
له وهما متعديان يمكن ان يراد منهما المفعول فلا جامع بينهما اصلا
فكيف يشبه بهما ومنهم من زاد في الطنبور نغمة وفي الشرح غلطة
حيث قال على انه يمكن ان يكون مشرب ومركب مصدرا ميميا
بمعنى الشرب والركوب ولم يعرف ان وصف الشرب بالعذوبة
وان سلم صحته لكن وصف الركوب بالفارهية مما لا وجه له اصلا
مع اباء هذا التوجيه موارد الاستعمال قوله ولذلك اي لعدم دلالة
المصدر على المصدرية بل على الصادر وتكلفوا قال في الحاشية
فيه اشارة الى ان هذا الاستدلال ايضا ضعيف ولعل وجه الضعف
اطلاق المصدر وارادة الفاعل مجاز مع عدم قصد فائدة
المجاز وهي المبالغة فليتأمل قوله واستدلوا ايضا الخ بان
الامر واسمي الفاعل والمفعول ونحوهما تشتق من الفعل اتفاقا
فالاولى اشتقاق المصدر منه ايضا ليكون المأخوذ واحدا بان
وبان من الافعال ما ليس له مصدر كيدع ويذر فمن اين
يشتق مثله واجيب بانه لما كان الانسب والاولى الذي يحق
الواجب اذا قصد ترتيب وتفريع بين مطلق ومقيد ان يعتبر
المطلق اولا ثم المقيد ومعنى المصدر مطلق وما عداه مقيد

اوجب هذا كون المصدر اصلا لجميعها ثم يقع في كلامهم مثل
ان ضاربا من ضرب ومرادهم انه مشتق من مصدره والتعبير عنه
به رعاية لنكتة جليلة هي التنبيه على الحروف الاصول وتقربها
اليها اذ كثيرا ما يشتمل المصدر على الزائد كالخروج والدخول
ويدع ويذر امثالهما مشتقان من المصدر في التقدير وان
اميتت مصادرهما كما اميت اكثر متصرفاتهما مع انهما شاذة
لا يعبؤ بها على انه قد يمنع عدم استعمالهما كيف والرسول افصح
العرب قد قال لينتهين اقوام عن ودعهم الجماعات وقرئ ما
ودعك بالتخفيف وقلة الاستعمال لا يضرنا فان الاشتقاق يكفيه
وجود المشتق منه مرة لا استعماله دائما اقول هذا الدليل على
اصله مشترك الالزام فان الكوفي قائل بان جميع الاشياء
المشتقة ماخوذة في الفعل الماضي ولا ماضي لهذه الافعال كما
لا مصدر لها فكيف يثبت المطلوب به فليكن هذا اخر ما اوردنا ايراده
في الحاشية شرح المراح للشيخ العلامة الدكنقوزي قدس سره
العزيز وقد علق الفاضل المرحوم علامة عصره هذه الحاشية
في اوائل حاله وعنفوان طلبه ولم يرد اتمامه رحمه الله
عليه رحمة واسعة

[illegible] وقد وقع في تسويد هذه النسخة في اوائل شهر من
ربيع الاول لسنة سبعين والف في الهجرة النبوية
عليه افضل التحية

من نظر الى كتابتي فاحسن الى فاتحة الكتاب
احسن الله له شاهدة وبداره يوم الحساب
تمت في يوم الجمعة

ثم اعلم ان هذه الكلمات قد جرت فيما بين الاخلاء في ليلة
المعراج فانه لما صعد النبي عليه السلام وبلغ فوق السموات
في مكان مرتفع ومعه جبرئيل حتى جاوز سدرة المنتهى
فقال له جبرئيل انا لم نجاوز هذا الموضع ولم نؤمر
بالمجاوزة غيرك فجاوز النبي عليه السلام حتى بلغ الموضع الذي
شاء الله فاشار اليه جبرئيل بان يسلم على ربه فقال النبي
عليه السلام التحيات لله والصلوة والطيبات فقال الله
تعالى السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته فاراد النبي
عليه السلام ان يكون لامته حظ في السلام فقال السلام علينا
وعلى عباد الله الصالحين فقال جبرئيل واهل السموات كلهم
اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله كذا ذكره
المعين في تفسيره فالنبي عليه السلام اثنى على الله عز وجل
لثلثة اشياء ورد الله تعالى في مقابلتها ثلثة اشياء
السلام بمقابلة التحيات والرحمة بمقابلة الصلوات
والبركة بمقابلة الطيبات م

نقل من شرح فقه ابي الليث المسمى [illegible] القوم م

